

الفصل الرابع

نظام التعليم في ماليزيا

- مقدمة:
- أولاً: ماليزيا: الدولة والقوى والعوامل الثقافية
- ثانياً: السياسة القومية للتعليم في ماليزيا
- ثالثاً: نظام التعليم العام في ماليزيا
- رابعاً: التعليم العالي في ماليزيا
- خامساً: جودة التعليم وتطويره في ماليزيا
- سادساً: إصلاحات وتطوير المناهج التربوية في ماليزيا
- سابعاً: تمويل التعليم في ماليزيا:
- ثامناً: نظام إعداد وتأهيل المعلم في ماليزيا

مقدمة

يعد التعليم والتدريب أحد الاستثمارات الاجتماعية الهامة، حيث يمكن أن تجلب الكثير من المنافع على الدولة على المدى الطويل. وتعد أدوار التعليم والتدريب هي: تخريج قوى عاملة ماهرة ومدربة ومتعلمة؛ لتشكيل فرد محفز ومنضبط وجاد بالعمل؛ لتوفير الأفراد المبتكرين والذين لديهم المعرفة والخبرة بالتقنية والإدارة والمهارات وثيقة الصلة وبخاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة.

وفي أثناء العصر الذهبي للإسلام، قادت البلدان الإسلامية العالم في العلوم والفلسفة والثقافة والرفاهية، بيد أنه قد دُمرت الدول الإسلامية إذ تم غزوها واستعمارها من قبل العالم الغربي، وبالرغم من أنه قد أصبحت الكثير من البلدان الإسلامية مستقلة الآن عن الحكم الاستعماري والإمبراطوري إلا أنهم قد سقطوا من ناحية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، والتعليم ومحو الأمية وتحقيق الإنجازات العلمية، والحرية السياسية، إضافةً إلى حقوق الإنسان والأفراد. بيد أنه لم يكن الحال هكذا في السابق إذ كانت المجتمعات الإسلامية رائدة في التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي.

ويفسر البعض السبب وراء تدهور المستوى الاقتصادي في البلدان الإسلامية هو هجر تعاليم الإسلام، باعتبار تعاليم الإسلام منهج وأسلوب حياة، حيث تم غزو هذه البلدان بالفكر الغربي للتنمية الاقتصادية المرتكزة على المادية، ويفترض البعض ضرورة عودة المسلمين إلى اتباع القيم الإسلامية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي. ولقد قدمت ماليزيا سياسة تعليمية وطنية شاملة، والمقررة في قانون التعليم

لعام ١٩٦١م، ومن أهم أهدافها: السماح لشريحة كبيرة من المجتمع بالالتحاق بالتعليم؛ واعتبار اللغة الماليزية (الملايو) اللغة الرسمية بالتعليم؛ وتعيين منهج مشترك؛ وتوفير تعليم جيد للطلاب للغاتهم الأصلية، التأكيد على أهمية التعليم الفني والمهني؛ وتوفير تعليم ديني وأخلاقي جيد.

ولقد نُفذ عدد من البرامج لتحقيق أهداف سياسة التعليم الوطنية مثل: تقديم التعليم المجاني لكافة الأطفال حتى مستوى الثانوية العليا؛ توفير الوسائل التعليمية والمعلمين المدربين؛ وتوفير المعونات التعليمية لمساعدة الفقراء في شكل قروض الكتب المدرسية والمنح الدراسية والتغذية التكميلية والصحة وخدمات صحة الأسنان. وفي هذا الفصل سوف نستعرض بعض المظاهر الرئيسة لنظام التعليم بماليزيا وأن قدرة ماليزيا على النهوض والرفعة يرتبط بإنجاز العديد من الإصلاحات التعليمية التي تشتمل مدى أكثر شمولاً من التصورات عن تلك التصورات والأساليب المتبعة من قبل السلطات الماليزية الحالية، فيما يُستخدم الأسلوب أو المدخل طويل المدى إذ هناك آثار لمنظومة التعليم الحالية بما لها من جذور أصيلة إلا أنه يمكن دراستها بشكل أفضل بالرجوع إلى بعض سبل التنمية في تاريخ الاقتصاد الحديث لماليزيا.

أولاً: ماليزيا: الدولة والقوى والعوامل الثقافية:

ماليزيا بلد آسيوي جنوب شرقي، ذو دخل متوسط بمعدل إجمالي الناتج المحلي لكل فرد يبلغ ٨,١٩٤ دولار أمريكي عام ٢٠١٠ أو قرابة ١٦,٢٠١ دولار أمريكي في تعادل القوى الشرائية. هذا وتُعد ماليزيا غنية بمواردها الطبيعية المتنوعة مثل: الخشب والنفط والغاز الطبيعي، والتي ساهمت في اقتصاد البلاد، وقد ارتفعت صادرات قطاع الصناعة بشكلٍ هائل في أواخر الثمانينات، كما أصبح قطاع الصناعة أكبر قطاعات التوظيف بحلول ١٩٩١، وقد بلغ متوسط معدل نمو

الدخل القومي في ماليزيا ٧,٣٪، ويعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الصادرات، على الرغم أنه بعد الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٨، انخفض معدل نمو الدخل القومي بمقدار ٤,٣٪ في ماليزيا، بالإضافة إلى بدء انخفاض معدل التوظيف في قطاع الصناعة في أوائل ٢٠٠٠، في حين بدأ معدل التوظيف في قطاع الخدمات بالارتفاع، بالإضافة إلى أن قطاع الصناعة الماليزية بدأ في التقلص.

وتُعد ماليزيا مجتمعًا متعدد الأعراق والثقافات واللغات، ويبلغ تعدد سكانها الكلي ٢٦,٦ مليون نسمة؛ منهم ٦٢٪ من الماليزيين و ٢٤٪ من الصينيين و ٨٪ من الهنود، بالإضافة إلى الأقليات الأخرى والأصليين الذين يمثلون البقية. هذا وتعتبر ماليزيا الآن من الدول الديمقراطية، والتي شاهدت نموا كبيرا ورخاء في العقدين السابقين. والآن وبعد مرور خمسين عام بعد الاستقلال عن بريطانيا، أصبحت واحدة من أكثر الدول المتقدمة في جنوب شرق آسيا.

وماليزيا أمة متعددة الأعراق، تمتلك معتقدات دينية واجتماعية وثقافية خاصة وقيم ومعايير حول العديد من القضايا والتي تشمل دور المرأة في المجتمع، وعندما يكنّ متعلّقات، سيعملن كمعلمات وممرضات أو يشغلن أيا من الوظائف «النسائية» المماثلة، حيث أصبحت الإناث الماليزيات مساهمات هامات في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في الوقت الحالي، وقد تم تحقيق الكثير من التقدم في العقود القليلة الماضية لتضييق فجوة الجنس في ماليزيا، حيث إنها بمثابة دليل في تطوير أدوار الإناث، على صعيد الشروط المطلقة والنسبية، في القطاع الاجتماعي الاقتصادي في تطوير البلاد، حيث لوحظ ارتفاع معدلات القوة العاملة المشاركة من الإناث، وتحقيق مكاسب في الأنشطة الإنتاجية للإناث ودورهم المُقوي للمكانة الاقتصادية، ومشاركتهم المتزايدة في التعليم وقطاع تطوير الصحة أيضًا.

وفي الآونة الأخيرة، بسبب التباطؤ الذي حدث في أعقاب الأزمة المالية عام

٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعدل ١٣,٧٪ عام ٢٠٠٩، بلغ ترتيب إجمالي الناتج المحلي بالقطاع حسب الخدمات (٥٧,٣٪ لإجمالي الناتج المحلي) ويتبعه قطاع الصناعة بمقدار (٢٦,٨٪ لإجمالي الناتج المحلي) وأخيراً قطاع الزراعة بمقدار (١٣,٩٪ لإجمالي الناتج المحلي)، وتقدر عملية التوظيف في قطاع الخدمات فقط ٥٢,٦٪ من إجمالي التوظيف، ويرجع هذا النمو إلى الأداء القوي لقطاعات المالية والتأمين والعقارات والخدمات التجارية وتجارة البيع بالجملة والقطاعي والإسكان والنقل بالإضافة إلى قطاعات الاتصالات الفرعية، حيث كان معدل البطالة ٣,٧٪ في ٢٠٠٩.

يقطن بماليزيا قرابة ٤٩٪ مالي، و٢٣٪ صيني، و٧٪ هندي، و١١٪ بوميفوترا، و١٠٪ من الدول الأخرى (والتي تتضمن غير المواطنين)، هذا وقد بلغ تعدادها السكاني ٢٧,٦ مليون نسمة عام ٢٠١٠، وقد تركز السكان الماليين في القطاع الزراعي الفقير، يعملون في حقول الأرز، قبل الاستقلال، فقد كان غير الماليين هم المهيمنون على قطاعات التجارة، حيث كانت السياسة البريطانية «فرق تسد» تفضل الصينيين المهاجرين في قطاع التجارة والأعمال؛ وكان هذا السبب الرئيسي في عدم التوازن، وعلاوة على ذلك، كان يقوم التعليم الاستعماري بإعداد المواطنين الماليين فقط بالمهارات الأساسية الخاصة بالقدرة الحسابية ومعرفة القراءة والكتابة، وأدى هذا إلى احتباس غالبية هؤلاء المواطنين داخل دائرة الاقتصاد الريفي منخفض الدخل، باستثناء نسبة صغيرة انتهت بها المطاف داخل المستويات المنخفضة للخدمات الحكومية.

وفيما يلي أهم العوامل التي تؤثر على النظام التعليمي في ماليزيا:

(١) الاقتصاد الماليزي:

بعد اندلاع العنف العنصري في مايو عام ١٩٦٩م؛ قامت الحكومة بهيكلية

السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) حتى تلبس العلاقات والتباينات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمع الماليزي والمجتمعات المجاورة والمخالطة له، وتعتبر السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) هي النهج القائم على العرق من أجل تحقيق التنمية المنشودة والمميزة بالحصص العرقية تحت ولاية الدولة على الأنشطة الاقتصادية لتوجيه تدفقات الدخل ومن ثم ملكية الأصول للمواطنين الماليزيين، فليس هناك دولة أخرى بالعالم لديها هذا القدر من السياسات التفضيلية والتميزية وطول الأمد (ذوي أعمار كبيرة).

هذا وقد أصبح الهدف الرئيسي بعد استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧، تعزيز الوحدة الوطنية بين الجماعات العرقية المختلفة، على الرغم أنه وحتى بعد مرور اثني عشر عاما من الاستقلال، لم نلاحظ تطورا كبيرا في الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمواطنين الماليزيين. هذا ويمثل تعداد المواطنين الماليزيين ٧٤٪ من سكان شبه الجزيرة الماليزية الذي يعيشون في الفقر، طبقا للإحصاء السكاني ١٩٧٠، دي ميشيوكس، ١٩٩٧)، وقد أدى الاحتكاك بين الماليزيين وغير الماليزيين إلى اضطرابات عرقية عام ١٩٦٩.

وقامت الحكومة الماليزية في السبعينات ١٩٧٠، بتطبيق سياسة الاقتصاد الوطني؛ خطة عمل رسمية ايجابية، كوسائل لاستئصال آفة الفقر وتعريف الأنشطة الاقتصادية بمجموعات عرقية معينة؛ وهو السيناريو الذي ظهر نتيجة الاستعمار البريطاني، كما قامت الحكومة بتطبيق عدة سياسات عمل ايجابية مختلفة والتي تضع الماليزيين في مقدمة الأولوية فيما يتعلق بالوصول إلى الفرص والتطوير داخل قطاعات التعليم والتوظيف، كما تم تقديم منح دراسية خاصة لمواطني بوميفوترا (المالين والمواطنين الآخرين في بوميفوترا) للطلاب الذي سيواصلون تعليمهم، من أجل التقليل من الاختلافات بين الأعراق في الحصول على التعليم.

بالإضافة إلى وجود مدارس ثانوية خاصة أيضًا (مثل مدارس العلوم الداخلية ومجموعة كليات العلوم الصغرى (ماكتاب، رينداه، سينز، مارا)، والتي أنشئت خصيصًا لإعداد مرشحين من بوميفوترا لمؤسسات التعليم العالي المحلية والدولية، وبالمثل، كانت هناك امتحانات القبول في الجامعة (شهادة الثانوية العامة) أو برامج إعداد قبل الجامعة لطلاب بوميفوترا، الذين يمدونهم بطريق بديل لدخول الكليات المرتكزة على العلوم والتكنولوجيا في جامعات بوميفوترا، وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بزيادة الفرص المتاحة أمام طلاب بوميفوترا لمواصلة التعليم ثلاثي المراحل من خلال المنح الدراسية، مهميت وهونج (١٩٨٥)، آخذين في الاعتبار أنه يتم منح ثلاث منح دراسية من أصل أربع منح لطلاب بوميفوترا.

فيما تأمل ليم Lim عام ١٩٨٥م أثر السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) بال عشر سنوات الأولى على قضايا التوزيع العنصري على أساس العرق، واستنتج ليم Lim أنه يقاس الموقع الاقتصادي لغير الماليزيين بشأن الملكية والعمل والفرص فيما لم يتأثر الدخل كثيرًا بهذا الأمر بالرغم من تدنيه إلى حد ما. وهناك العديد من برامج السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) التي تسببت في حدوث آثار تمييزية على الطبقات المتنوعة من المجتمعات من غير الماليزيين مؤثرة على تدني فرص العمل بالنسبة لهم والطبقات الاجتماعية بشكل سلبي للغاية، وفي مجال إدارة الأعمال على سبيل المثال تأثرت أعمال غير الماليزيين الصغار بشكل كبير للغاية نتيجة تقليص السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، ولقد ازداد حجم عدم المساواة بين الماليزيين بشكل سريع جدًا مقارنة بالكثير من الدول نظرًا لأن السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) معنية بتقليل عدم المساواة العرقية عن تقليل المساواة بحد ذاتها عمومًا، فيما عانت الطبقات الدنيا بكافة المجتمعات من التكاليف والنفقات الاجتماعية لإعادة الهيكلة وبخاصة الأفراد غير المنتمين لماليزيا، في حين تتمتع

الطبقات العليا بكافة المجتمعات بالمزايا وبخاصة المواطنين الماليزيين الأصليين. ولقد كشفت نتائج ليم Lim في الدراسة سنة ١٩٧٠-٨٧م من قبل بهلا Bhalla عام ١٩٨٨م، ولقد خلص بهلا Bhalla أنه لم يعد العرق مرتبط بالفقر بعد مرور سبعة عشر عامًا على العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، إذ انخفضت احتمالية أن يكون الفرد من مواطني ماليزيا وفقير من ٥٦٪ عند بداية العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) إلى أن وصلت ١٦٪ في عام ١٩٨٧م، بيد أنه قد تدهورت الأحوال واتسعت الفجوة العرقية في الداخل بالنسبة للماليزيين مفترضة أنه قد تم التوافق مع أغلب المزايا الناتجة عن السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) من قبل مجموعة صغيرة، إذ انخفضت مشاركة الدخل من الطبقة الدنيا التي تمثل ٢٠٪ من مواطني ماليزيا من ٥,٢٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥,٠٪، فيما اختلف بهلا Bhalla مع ليم Lim باستخلاص أنه قد انتفع الفقراء بشكل أكبر من السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) بالرغم من استنتاجه أنه قد استفاد المليون بشكل كبير بسبل وثيقة الصلة بالأجناس الأخرى.

هذا فيما أكد جومو Jomo عام ١٩٨٩م على قضية توزيع الثروة بوضوح، ووجد أنها قد تحققت أو تحقق المزيد من النجاح أكثر مما كان متوقعًا هدف الهيئة الحكومة القائمة على الإسهامات المشتركة من قبل المالبيين. وفي ثنايا تحليله قيم أنه قد كان هناك حوالي ١٣٪ من مواطني ماليزيا حاملين للأسهم المشتركة في عام ١٩٨٨م؛ فيما كان نصيب مؤسسات الائتمان الماليزية حوالي ٦,٤٪؛ والصينية ٣٢,٦٪؛ والهندية ١,٢٪؛ والأجنبية ٢٤,٦٪؛ والشركات المرشحة والشركات المدارة محليًا ٢١,٢٪، إذ أوضح أنها قد قللت مثل هذه التقييمات من نسبة ملكية المساهمة الماليزية، ووفقا لرأيه قد تمت موازنة نسبة ٢١,٢٪ من أسهم الفئة الأخيرة الممثلة في "المجموعات غير المعروفة عرقياً" بشكل خاطئ مع الملكية

غير الماليزية، وكان من الأحرى أن يمتلك المالليون والأجانب هذه الأسهم عن غيرهم من غير المالين بماليزيا، فيما سوف تزيد حصة الماليزيين والأجانب المعروفين بشكل كبير على حساب الأسهم الصينية إذا ما تم حساب قيمة الأسهم والسندات بأسعار السوق بدلا من القيم الاسمية الأصلية.

وعلى الرغم أن ماليزيا طبقت السياسات التفضيلية لطلاب بوميفوترا لأكثر من عشر سنوات، إلا أن استطلاع منتصف العام لخطة ماليزيا التاسعة، يشير إلى أنه ما زال هناك تفاوت بين المجموعات العرقية، حيث يُقدر معدل الدخل السنوي لعام ٢٠٠٧ لمواطني بوميفوترا مقابل الصينيين ١:١,٥٤، في أنه يُقدر بالنسبة لمواطني بوميفوترا مقابل الهنود ١:١٢٧، بالإضافة إلى نسبة العدالة لمواطني بوميفوترا في الملكية التجارية ١٩,٤٪ فقط مقارنة بالملكية التجارية لغير مواطني بوميفوترا والتي تُقدر ٤٣,٩٪، في حين ما زالت أسهم غير مواطني بوميفوترا تحت قيادة الصينيين (٧٦,١٪) مقارنة بنسبة مواطني بوميفوترا والتي تُقدر (١٥٪) والهنود (٥,١٪). هذا وما زالت ماليزيا مستمرة في عملية إعادة هيكلة التوظيف لعكس التركيب العرقي للسكان، ولا زال الصينيون هم المهيمنون على التوظيف في قطاع المحاسبة (٧١,٤٪) مقارنة بمواطني بوميفوترا (٢٣,٥٪) والهنود (٤,٩٪).

وفي ديسمبر عام ٢٠٠٩م قام وزير المالية الثاني «أحمد حسني حنظلة» بعمل تقييم حذر بأن التنمية الاقتصادية بالدولة في مفترق الطرق فيما واجهوا تحديات صعبة وغير مسبقة، وبالحديث مع الجمهور ذي المستوى العالي لاحظ الأمور التالية:

- تعتبر الدولة محصورة في تدني القيمة المضافة والأجور وتدني البنية الإنتاجية.

- بينما تطورت سنغافورة وكوريا إذ ازداد الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال العقود الثلاثة الماضية حوالي تسع واثني عشر ضعفاً على التوالي

- فيما ازدادت ماليزيا إلى نحو أربعة أضعاف فقط.
- ولقد احتل معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٥٪ ثاني أقل دولة بين نظرائها من الدول مثل الصين والهند وفيتنام واندونيسيا والفلبين وتايلاند في الثلاث سنوات الأخيرة.
 - فيما لا يستثمر قطاع الصناعة سلسلة القيمة وظل قطاع الخدمات منخفض في معدل نموه ومتأخرة.
 - وركد الاقتصاد الماليزي في العقد الماضي نظرًا لانحطاط الاستثمار الخاص، ويعادل الاستثمار الخاص نصف ما حدث منذ الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧-١٩٩٨ وأصبح كل من قطاعي الخدمات والتصنيع أقل كثافة رأسمالية، وفيما عام ٢٠٠٠م وعام ٢٠٠٧م انحدر الاستثمار للقيمة المضافة بالنسبة للقيمة الاسمية بالنسبة المئوية في الصناعة من ٣٠,٦٪ إلى ٢١,٧٪ وأصبح الانحدر في قطاع الخدمات من ٢٦,٨٪ إلى ٢٢٪.
- ولإعادة إنعاش الاقتصاد الراكد عدّد الوزير خمسة مناطق هامة، وهي:
- تعزيز المبادرة الخاصة باعتبارها المحرك الأول للتنمية؛
 - تحسين حركات المنافسة في موقع السوق المحلي؛
 - زيادة العوائد الاجتماعية والخاصة على التعليم؛
 - محاولة النهوض بماليزيا من القيمة المضافة المنخفضة والأجور المنخفضة وتدني البنية الإنتاجية؛
 - السماح بانتشار الجديروقراطية (meritocracy) (نظام الجدارة)؛
 - تأكيد مبادئ الشفافية والمصادقية والالتزام بأفضل معايير الحكم.
- هذا وجاء الاعتراف الصريح بالحاجة إلى تحفيز وإصلاح الاقتصاد الماليزي

متأخرًا جدًا، ولقد أكد الكثير من الباحثين والمحللين الدارسين لتقدم ونمو الاقتصاد الماليزي بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام ١٩٩٧-١٩٩٨م إلى الاهتمام بحقيقة أنه قد استمرت قيادة الدولة في المسيرة على نفس النهج بالحفاظ على السياسات القديمة وغير الفعالة بدلا من الاستفادة من الأزمة واستغلال الفرصة لإعادة إنعاش وإصلاح الاقتصاد، ومن ثم كانت النتائج محتومة ومتوقعة.

كما صرح Woo (عام ٢٠٠٩م): وكانت التوقعات عام ٢٠٠١م بأنه سوف تعود بشكل سريع إلى حد ما إلى طبيعتها فيما قبل الأزمة للنمو الاقتصادي المذهل والتحول في بنية الاقتصاد، فعلى سبيل المثال سوف يكون حجم الاستثمار الخاص المشروع في عام ٢٠١٠م (٢١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقاربا لنفس المستوى في عام ١٩٩٠م (٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بيد أنه قد أثبت أن التفاؤل غير قائم على أساس جيد، قبل حدوث الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، وبدلا من حدوث طفرة تصل لنحو ٧,٥٪ تحول متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٤,٥٪ فقط في الخمس سنوات الأولى من الألفية الثانية و٦,١٪ في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

ومع تسهيل القروض والائتمان نتيجة لوفرة الغاز الطبيعي والبترول بالدولة منذ ١٩٨٠م، إلا أن الحكومة أجلت الإصلاحات التأسيسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية جدًا، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد بها وتخلفها أو الركود في الكثير من المناطق الرئيسة. ويقارن الجدول التالي نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في ماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان عبوا السنوات فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٩م.

جدول يوضح النمو في الناتج المحلي للفرد الماليزي وفقاً للأسعار السارية في عام ١٩٨٠-٢٠٠٩م

السنة	ماليزيا	كوريا الجنوبية	سنغافورة	تايوان
الجزء الأول: الناتج المحلي الإجمالي للفرد وفقاً للأسعار السارية في عام ١٩٨٠-٢٠٠٩ (بالدولار)				
٢٠٠٩	٧,٤٦٩	١٦,٤٥٠	٣٤,٣٤٦	١٥,٣٧٣
١٩٨٠	١,٨١٢	١,٧٤٥	٤,٨٥٩	٢,٣٦٧
الجزء الثاني: نسبة الزيادة في دخل الفرد في الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٩م				
نسبة الزيادة	٣١٢,٢	٨٤٢,٧	٦٠٦,٩	٥٤٩,٥

ويتضح من الجدول السابق تخلف ماليزيا عن الثلاث دول الآسيوية المجاورة لها، وخلال هذه الفترة ازداد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ماليزيا إلى ٣١٢,٢ مقارنة بـ ٨٤٢ في كوريا الجنوبية و ٦٠٦,٩ في سنغافورة و ٥٤٩,٥ في تايوان. ويعتبر الانخفاض الثابت النسبي في مستوى المعيشة بماليزيا واضحاً عندما يتصفح الفرد مؤشر التطور البشري (المطور من قبل برنامج تطوير الولايات المتحدة) بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الموضح في الجدول رقم ٢، إذ كانت تحتل ماليزيا المرتبة رقم ٤٦ ثم تدهور لتحتل المرتبة رقم ٦١ في عام ٢٠٠٠م ومن ثم إلى المرتبة رقم ٦٦ في عام ٢٠٠٩م.

ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية الموضحة لمؤشر الفساد مقارنةً بالدول الأخرى، أظهرت ماليزيا نسبة تدهور في تصنيفها للفساد، فيما انحدرت مرتبة ماليزيا في التخلص من الفساد من المرتبة رقم ٣٦ في عام ٢٠٠٠م إلى المرتبة رقم ٥٦

في عام ٢٠١٠م، فيما لا تبرره حقيقة زيادة الأعداد المدرجة للتصنيف من ٩٠ دولة بعام ٢٠٠٠م إلى ١٨٠ دولة في عام ٢٠٠٩م، حيث إن تدني مرتبة ماليزيا مطلقاً لأن مرتبتهم أقل من ماليزيا وفقاً لتقارير عام ٢٠٠٩م، وقد أضيفت كافة هذه الدول المضافة منذ عام ٢٠٠٠م، وقد أدرجت كافة هذه الدول في مراتب أقل من ماليزيا عام ٢٠٠٠م.

هذا ويرتبط تدهور بيئة الأعمال في ماليزيا بتدهور الزيادة في الدخل، والتدهور في مؤشر التنمية البشرية، والتدهور في تصنيف التخاص من الفساد، وعلى هذا فقد الاقتصاد الماليزي مكانته بوضوح، ولكي تستعيد مكانتها يتعين إجراء العديد من الإصلاحات مثل تلك الإصلاحات المقترحة من قبل الوزير «أحمد حسني حنظلة»، حيث أكد أن الدولة تخلفت وفشلت في الوصول إلى مجتمع إبداعي تقوده المعرفة، بالرغم من الطبقة المتوسطة الأساسية التي تفهمت قيمة المعرفة والعلم، فيما أثبتت مؤسسات التعليم العالي فشلها في:

- التعارض بين حاجات ومتطلبات الصناعة وبين نوع التعليم المقدم من قبل الجامعات المحلية.
- حقيقة أن هناك نسبة كبيرة جداً من الخريجين العاطلين مقارنةً بدول مثل أيرلندا وكوريا وسنغافورة.

وقد اقترح الوزير "حسني" أنه يتعين على الدولة أن "تهتم بتقديم تعليم أفضل بقاعات التعليم العالي، وكذا يتعين التنوع في القدرات المتمكن منها أعضاء هيئة التدريس بالمجالات الأكاديمية المختلفة، وإذا كان هناك خلل في العوامل الذاتية الداخلية في الطلاب المسجلين بالكليات والمعاهد فحينها يتعين أن نكافح للوصول إلى مستوى أداء تعليمي أفضل، وربما يتعين تقديم عوامل خارجية من شأنها أن تقود مسيرة التعليم نحو التقدم والرقى".

ارتفعت مشاركة الإناث في القوة العاملة بشكل جوهري منذ عام ١٩٧٠، بالرغم من كون ماليزيا دولة صناعية حديثة، ولذا تُعد معدلات مشاركة الإناث جيدة مقارنة بالدول الصناعية في آسيا والمحيط الهادي، هذا وتشكل الإناث قرابة ٤٣,٤٪ في القوة العاملة في قطاع التصنيع، وقد شاركت الإناث الماليزيات بتقديم هام طبقاً للوصول المتزايد للتعليم وفرص التوظيف والتغيرات التي حدثت في البيئة الاجتماعية الثقافية والتي مكنتهن من المشاركة بفعالية في جميع قطاعات تطوير البلاد، وقد ازداد معدل القوة العاملة النسائية إلى ٣,٧ مليون عام ٢٠٠٥ من ٣,٣ مليون في ٢٠٠٠، كما انخفض معدل الإناث غير العاملات بنسبة ٣,٧٪ عام ٢٠٠٥ من ٣,٨٪ عام ٢٠٠٤، على الرغم أنه طبقاً ليحيا (١٩٩١)، فقد تناقلت مشاركة الإناث في القوة العاملة عندما تم إجراء تحليل على أنواع الوظائف التي يشغلونها، حيثُ تجمعت معظم الوظائف الجديدة التي تشغلها الإناث في فئة وظائف الدخل المنخفض والمتوسط؛ على سبيل المثال، الموظفين الكتابيين وموظفي الخدمات والإنتاج وعمال الأجهزة والعمال اليدويين.

ويُشير معظم ما ذُكر في التاريخ عن تقدم الإناث في القطاع العام والخاص في ماليزيا إلى أن هناك مقاومة كبيرة لترقية الإناث ليشغلن مناصب ذات مسئولية كبيرة، حيثُ تواجه الإناث وحتى المؤهلات منهن تحديات كثيرة حول المناصب، وقد خلصت دراسة أجراها كوشال وآخرون (١٩٩٨) في ماليزيا، إلى أن المنظمات التجارية تقوم بتقديم فرص توظيف متساوية للمرأة، رغم أن الإناث لا يدركن تكافؤ الفرص للتطوير بعد التوظيف، بالإضافة إلى أنهن بحاجة للعمل بكد أكثر من الرجال من أجل الترقية والمكافآت، هذا وقد بدأت مبادرات عديدة من قبل الحكومة الماليزية من أجل زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل، كما أنها أضافت ترقية سياسات وبرامج العائلة والأصدقاء.

٢) التمييز والعدالة والمساواة في نظام التعليم في ماليزيا

كما هو الحال في معظم الدول هناك الكثير من الاختلافات في النتائج في ماليزيا عبر الولايات والمقاطعات والمدارس والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والنوع من حيث الجنس، ولقد تم تقليل ثغرات الإنجاز الهامة مع مرور الوقت والتي تعد خطوة هامة للتأكيد على أنه تعتبر كل مدرسة جيدة ومناسبة، ومع ذلك مازالت الطبقة الاقتصادية والاجتماعية المحرك الأكبر لنتائج الطلبة في ماليزيا، بيد أن هذه المشكلة تعد ذائعة وشائعة في الكثير من البلدان حول العالم، إلا أنها تعتبر ذات أهمية قصوى إذ يسعى النظام التعليمي إلى مجابهة حقيقة أنه يعد الأداء الأكاديمي للطفل مرتكزا على دخل الأسرة بشكل كبير.

ومنذ الاستقلال، أصبحت المساواة والعدالة هدفاً رئيساً لمنظومة التعليم الماليزي، واعترف تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١١م بأنه يعد ماليزيا ناجحة في السعي نحو تحقيق طموحاتها، كما توجد علاقة وثيقة بين الإنفاق العام والحالة الاقتصادية والاجتماعية للمقاطعة إحصائياً فيما يتصل بدراسة الوضع في المدارس الابتدائية؛ ويقترح هذا التحليل أن يصبح الإنفاق العام تدرجي وتقديمي.

ويفترض أن جميع الأطفال يجب أن يحصلوا على مساواة في الفرص للوصول للتعليم بغض النظر عن الجنس والخلفية الاجتماعية الاقتصادية والموقع الجغرافي، وتعني المساواة العادلة أنه يجب أن يحصل المواطنين على فرصة عادلة لاكتساب القدرات على أساس مبدأ الاستحقاق. وفي هذا السياق، يجب تزويد الأطفال بموارد تعليمية عالية الجودة (مثل كتب المراجعة والضروريات المدرسية والخدمات التعليمية ومعلمين مُدرّبين جيداً) بالإضافة إلى الفرصة المناسبة لإتمام تعليمهم، ويفيد هذا بأنه لا يجب رفض منحهم فرصاً متساوية لإتمام تعليمهم بسبب عدم قدرتهم على دفع التكاليف المدرسية أو بسبب التحيز الضمني داخل العائلات في

تخصيص الموارد التعليمية (مثل أساس الجنس).

وبهذا، يتم قبول أي سياسات تساعد في تخفيض الأعباء الاقتصادية للتعليم على العائلات واستعاضتها بوسائل أقل، والتي تتضمن مساعدة الأطفال الذين يعانون من عراقيل جغرافية في الوصول إلى المدرسة، بالإضافة إلى تخفيضات في الأساس التحيزي في مخصصات التعليم داخل العائلة، وبند البيئة الفعالة المنتجة الملائمة لاحتياجات الأطفال، بموجب مبدأ راولز (١٩٩٩) للمساواة العادلة في الفرص والتي تدعوا إلى وجود فرص متساوية للمتعلمين بالإضافة إلى وجود إمكانية متساوية أيضاً.

فيما ظلت هناك ثغرات في النتائج بيد أنه حالما تتعلق هذه الثغرات والفوارق بعوامل غير أكاديمية تصبح هذه العوامل ذات أهمية ومصدراً داعياً للقلق سواء كانت تلك الأمور صغيرة أو كبيرة. ويدرس هذا الجزء كل من هذه المصادر المعاصرة المسببة لعدم المساواة والظلم بدورها: بين وخلال الولايات، وبين المدارس القروية والحضرية، وبالخلفية الاقتصادية والاجتماعية للطلاب، ونوع المدرسة، والجنس ذكر أو أنثى، وبين المدارس العامة والخاصة. وتشير النتائج النهائية أن الفجوات والثغرات في كل من هذه الفئات ظلت بشكل شامل مع وجود الفجوة الكبرى المتسببة نظراً للفوارق في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطلاب. وتتمثل هذه الفجوات والفوارق فيما يلي:

١. الفجوة بين وخلال الولايات الماليزية:

إذ ليست كافة الولايات بذات المستوى من الكفاءة، فيما تظهر عدد من الولايات تحسينات فارقة خلال السنوات القليلة الماضية عن غيرها من الولايات، وفي عام ٢٠١١م إذ أظهرت حوالي ٢٠٪ مؤشر فارق في اختبارات التقييم بالمدارس الابتدائية بماليزيا UPSR إذ يتراوح مؤشر الصف بين الولايات الكبرى

ذات الأداء الأفضل مثل جوهور والأقل أو الأدنى مستوى أداء مثل الصباح، وكانت هناك ستة عشر من كل عشرين مقاطعة ذوي الأداء الأقل في اختبارات التقييم بالمدارس الابتدائية بماليزيا UPSR وعشرة ولايات من كل عشرين ولاية في اختبارات شهادة التعليم الماليزية للمرحلة الثانوية SPM بولاية الصباح وساراواك. وهناك مستوى عالٍ من التباين فيما بين الولايات بالرغم من أنه قد أظهرت بعض الولايات أن رَأب الصدع ذات الصلة بمستوى الإنجاز من الممكن تحقيقه، وبينما واجهت نفس العقبات والمشكلات مثل غيرها من الولايات إلا أن هذه الولايات قد أظهرت تميزاً ومن ثم فقد استطاعت إقلال مستوى الظلم وعدم المساواة بفاعلية.

وبالانتقال إلى مستوى آخر من الأداء ألا وهو المدارس، فلقد أصبح من الواضح انتشار وتدرج المدارس الماليزية على طيف الأداء، فيما لوحظ هذا المدى الواسع في نتائج المدرسة بفرق المدرسة NKRA والتي تتضح من مؤشر متوسط الدرجات الموضوعه للاختبارات الوطنية والتقييمات الصادرة عن تلك المدارس ذاتها، وفي عام ٢٠١١ كان حوالي ٢١٪ من مدارس التعليم الابتدائي مدرجة بالفرقة الأولى والثانية في مقابل ٣٪ بالفرقة السادسة والسابعة بينما هناك ١١٪ من المدارس الابتدائية بالفرقة الأولى والثانية في مقابل ٨٪ بالفرقة السادسة والسابعة.

٢. الفجوة بين المدارس الريفية والحضرية:

أجمعت الوزارة والرأي العام على عدم المساواة والظلم في النتائج التعليمية بين الطلاب المسجلين حضورهم بالمدرسة في المجتمعات الحضرية بالنظر لأقرانهم في المجتمعات الريفية، فيما يقل مستوى ومعدل أداء الولايات ذات القدر العالي من المدارس الريفية مثل الصباح وساراواك مقارنةً بالولايات التي بها عدد أقل من المدارس الريفية، بيد أنه قد تمكنت ماليزيا من تحقيق تقدم ملحوظ في هذا الشأن،

فلقد تقلصت الفجوة بين المدارس الريفية والحضرية تدريجياً بمرور الوقت. وفي اختبارات التقييم بالمدارس الابتدائية بماليزيا UPSR أصبح الفارق بين طلاب الريف والحضر حوالي ٤٪ لصالح المدارس الحضرية، وفي مستوى اختبارات شهادة التعليم الماليزية للمرحلة الثانوية SPM يزداد الفارق ليلبلغ ٨٪، وربما يرجع السبب وراء زيادة هذا الفارق واتساع الفجوة إلى عاملين رئيسيين: أولاً: يعد هذا الفشل تراكمياً؛ إذ يعتبر الطالب الذي رسب في اختبارات التقييم بالمدارس الابتدائية بماليزيا UPSR غير محتمل نجاحه في اختبارات شهادة التعليم الماليزية للمرحلة الثانوية SPM، ومن ثم يعد التدخل المبكر أمراً بالغ الأهمية، ثانياً: ليس هناك فارق واتساع للفارق بشكل حقيقي، وبدلاً من ذلك احتفظت مجموعة الاختبار للتقييم بالمدارس الابتدائية بماليزيا UPSR لعام ٢٠٠٦م على نفس الفارق بين الريف والحضر بنحو ٨٪ حتى بلوغ تلك المجموعة واجتيازهم لاختبارات شهادة التعليم الماليزية للمرحلة الثانوية SPM بعام ٢٠١١م.

ومن اللافت للنظر نتائج الطلبة وفق نوع المدرسة، إذ يعتبر الأمر يأخذ مساراً إيجابياً بشكل عام إذ تقل الفوارق باستمرار.

٣. فجوة النوع: التمييز بين الذكور والإناث

هذا وتعد فجوة التمييز بين الذكور والإناث في ازدياد ذات أهمية كبرى، إذ تتفوق البنات على الأولاد باستمرار، ولعل الفارق في معدل الأداء واضح على مستوى اختبارات التقييم بالمدارس الابتدائية بماليزيا UPSR ويزداد هذا الفارق عبر مراحل تعليمه، وعلاوة على ذلك تكون هناك احتمالية أكبر لرسوب الأولاد. وعلى المستوى الجامعي، تشكل نسبة الفتيات ٧٠٪ من المجموعات التعليمية المستقبلية في بعض الجامعات، ولقد اتسعت الفجوة بين الجنسين على مستوى اختبارات شهادة التعليم الماليزية للمرحلة الثانوية SPM واختبارات التعليم الماليزي

بالمرحلة الإعدادية PMR عبر الخمس سنوات الأخيرة، وهو الاتجاه الذي إذا ما لم تتم دراسته قد يؤدي إلى احتمالية وجود مجتمع ذي رجال ماليزيين مهمشين تعليمياً، ولحسن الحظ انعكس هذا الاتجاه في عام ٢٠١١م بنتائج اختبارات التقييم بالمدارس الابتدائية بماليزيا UPSR إذ نقصت الفجوة في الأداء من ١١ إلى ١٠٪.

فيما افترضت اللقاءات مع أولياء الأمور والمعلمين والمديرين أنه يختلف الأبناء مع اتجاه الدراسة الأكاديمية السائد وبإمكانهم الاستفادة من الالتحاق بالتدريب المهني أو الأعمال التطبيقية بشكل أكبر، بيد أن العدد المحدود من المقاعد المتاحة بالمدارس الفنية والمهنية يحول دون حدوث ذلك الأمر، وتعد هذه المشكلة ممزوجة بحقيقة أنه يعتبر أبناء الأسر الفقيرة يتسربون من التعليم بشكل أكبر للبدء في العمل منذ الصغر لأجل دعم أسرهم مادياً.

ولقد أوضح بونج (١٩٩٣) أن هناك اختلافات في اتجاهات تأثيرات الجنس بين الماليزيين وغير الماليزيين، وأكد المؤلف أنه بمرور الوقت، ستكون الإناث الماليزية قادرات على اللحاق بالذكور الماليزيين في الانتقال إلى المرحلة الثانوية، وهذا مُثبتاً باختفاء تأثير الجنس عام ١٩٦٥-٦٩ (مقارنة بالمجموعتين السابقتين، ١٩٥٠-٥٩ و ١٩٦٠-٦٤)، كما قام بونج بالشرح أكثر بأن الوصول للتعليم غير المتكافئ غير المباشر حسب الجنس بين المجموعات العرقية نتيجة لسياسات الحكومة بتفضيل المجموعات العرقية المالية بتقديم الفرص التعليمية لهم (بغض النظر عن جنس أطفالهم). وفي هذه الحالة، يتمثل التأثير المتبقي لهذه السياسات في أن الإناث الماليات قادرات على اللحاق بالذكور في الحضور التعليمي، مما يؤدي إلى تخفيض فجوة الجنس بمرور الوقت، وبعبارة أخرى، يعتبر معدل الحضور التعليمي بين الإناث الماليات والذكور في الفترة من ١٩٦٥-١٩٦٩ تقريباً منذ أن قامت الحكومة المالية بتقديم محفزات مثل المنح التعليمية والمدارس

الداخلية وفرص التوظيف من خلال السياسات التوكيدية التي تُفضل مجموعة العرق المالي الأصلي والتي تُعرف أيضًا "بوميفوترا"؛ حيث إنهم هم المواطنيين الأصليين في ماليزيا، كما تقترح النتائج أن الإناث الصينيات والهنود قادرات على اللحاق بالذكور فيما يتعلق بالحضور التعليمي على مستوى المرحلة الابتدائية، على الرغم أنه على مستوى المرحلة الثانوية، تقرر النتائج أن عدم المساواة في الجنس بين غير الماليزيين لازالت قائمة، كما يوجد تمييز جنسي قليل بين غير الماليزيين، على مستوى المرحلة الثانوية، حيث ينحدر معظمهم من عائلات متعلمة وغنية جدًا، بالإضافة إلى أن هذه العائلات تمتلك عددًا قليلًا من الأطفال، ولهذا فهم بعيدون عن ممارسة التمييز الجنسي في المخصصات التعليمية.

كما أظهرت دراسة إيداعية ذات صلة بهذه القضايا أن العوائد الخاصة على السنوات الإضافية بالتعليم للنساء تتجاوز مثيلاتها للرجال في إندونيسيا، وفي البيانات الحديثة الدولية على معدلات العوائد على التعليم وجد Psacharopoulos عام ١٩٩٥م أن عوائد تعليم الفتيات أعلى من معدل عوائد تعليم الشباب بوجه عام، بيد أن الكثير من الدراسات تشمل على معدلات العوائد على التعليم أجور الموظفين ومن ثم تستثني التوظيف الذاتي العاملين غير المأجورين بالأسرة، والذين يصعب حساب أجورهم، ولعل هذه القضية هامة في الدول النامية عندما تكون مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة، وعلاوة على ذلك من الهام معرفة أنه ربما لا تفضل الأسر تعليم الإناث فيما يتعلق بالموارد التعليمية، حتى إذا ما كانت نتائج الإناث وعوائدهم بالتعليم الثانوي والعالي أعلى وأفضل من أقرانهم الذكور، ويرجع السبب وراء ذلك أن مصاريف الفتيات الأكبر سنًا مرتفعة بالنسبة للإنتاج المنزلي في حين أنهم مسئولون عن الأعمال المنزلية والطبخ ورعاية أشقائهم الأصغر منهم.

ولقد حدث تطور كبير لضمان المرأة في ماليزيا منذ أوائل التسعينات ١٩٩٠، وخاصة في قطاع التعليم، وشهد تطور العائلة الماليزية والمجتمع الماليزي زيادة سريعة في الفرص التعليمية في ماليزيا، طبقاً لمجلس وزراء المرأة (MWFC) (٢٠٠٧)، كما ارتفعت نسبة الفتيات المتعلّمات من ٦٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٤، كما تتضمن الخطط التنموية الوطنية مبادرات سياسية كبرى لتمكين المرأة في كل قطاع تقريباً.

كذلك أظهرت بعض الدراسات أن معدلات عائدات تعليم النساء في ماليزيا مرتفعة عن معدلات تعليم الذكور بصفة عامة، على الرغم من ضرورة فهم أن معظم النساء في الدول النامية لسن ضمن كادر العمل، وفي الواقع، تقدر نسبة النساء المشاركات في قوة العمل ٤٧,٣٪، حيثُ تعمل معظم النساء في المنزل، بالإضافة إلى أن القيمة الضمنية العليا وضعت في العمل في المنزل، ولهذا يتطلب عمل ضبط لمعدلات عائد التعليم للأخذ في الاعتبار عشوائية العينة المأخوذة.

فكما هو الوضع في معظم دول آسيا، يقوم الآباء، وخاصة هؤلاء الذين يمثلون جزءاً من المجموعة العرقية الصينية، بالاستثمار في تعليم أبنائهم الذكور أكثر من الفتيات، حتى أصبحت ظاهر تفضيل الذكور هذه شائعة بين الماليزيين الصينيين، الذين نشئوا في الصين، وستجد ظاهرة الانحياز هذه موثقة بشكل جيد في الأدب، على الرغم أنه لا يوجد دليل واضح على التفضيل الجنسي بين المجموعات العرقية للمالين والهنود.

وعلى الرغم من كل هذه التغييرات الإيجابية، إلا أنه ورد في خطة ماليزيا التاسعة (٢٠١١-٢٠١٥) أن مشاركة الإناث في قوة العمل في ماليزيا منخفضة نسبياً مقارنة لمعدلات الدول المجاورة، مثل تايلاند (٧٠٪) وسنغافورا (٦٠,٢٪) وإندونيسيا (٥١,٨٪)، بالإضافة إلى التمييز الجنسي في الأجور ما زال مستمراً

في ماليزيا، حيثُ كان معدل متوسط الأجور للإناث والذكور ١:١,٠٨، هذا وقد احتج كل من ألدريمان وكينج (١٩٩٨) أن الفجوة بين أجور الإناث والذكور ترجع إلى الفجوة في رأس المال البشري بين الإناث والذكور، ويرجع هذا أيضًا إلى أن الذكور والإناث يشغلون أنواعًا مختلفة من الوظائف، والتي أدت إلى امتلاك الرجال، في المتوسط، خبرة في سوق العمل أكثر من الإناث، وهذا واضح جدًا في ماليزيا، حيث إن نسبة الإناث في التصنيف المهني للمشرعين والضباط الكبار والمدراء والمهنيين والتقنيين والمهن المشاركة ٣٥٪ عام ٢٠٠٤ (مقارنة بنسبة الذكور والتي تُقدر ٦٥٪).

وفي الواقع، قامت دراسات سابقة بفحص التخفيض الظاهر لفجوة الجنس في التعليم في ماليزيا والمتركة كليًا على نمو معدلات التسجيل، وللمزيد من التأكيد على هذه النتائج، سيكون من الضروري تحليل إذا ما كان هناك أساس جنسي في تخصيص النفقات التعليمية داخل العائلات باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي البديل.

وعلاوة على ذلك من الهام الأخذ بالاعتبار أنه ربما تشكل مصروفات التعليم الخاصة عبئًا اقتصاديًا على الأسر وللأسر الفقيرة بشكل خاص، وتتكون التكاليف الخاصة للتعليم من النفقات الأبوية على التكاليف الخاصة المباشرة (التعليم ومصاريف أخرى ذات صلة بالتعليم والنفقات على الكتب الدراسية والزي المدرسي واللوازم المدرسية والنقل والمواصلات والتعليم الخصوصي وغيرها).

هذا وهناك تفسير آخر مقدم لبيان سبب الاختلافات والفوارق في الاستثمارات الأسرية على أساس الجنس، ألا وهو التفضيل الأبوي، ففي بعض المجتمعات يعطي الآباء الأولوية لأبنائهم الذكور، حيث لديهم معتقد بأنهم سوف يرعونهم عندما يطعنون في السن، ولا يدعمون بناتهم لأنهم سوف يتركون منزلهم الأصلي بعد الزواج. ولعل هذه النظرة هامة ومتبعة في معظم الدول النامية، إذ لا تكون

أنظمة الأمن الاجتماعي للأجيال المتقدمة بالعمر كافية، إذ أكد جرينهالغ عام ١٩٨٥م أن الآباء يستثمرون أموالهم في تعليم بناتهم إذ ما كان بإمكانهم استرداد مبلغ المصروفات على التعليم قبل زواج هؤلاء الفتيات ورحيلهم عن منزلهم.

ثانيًا: السياسة القومية للتعليم في ماليزيا:

تمت صياغة تشريعات جديدة للتعليم الماليزي لتحقيق الديمقراطية في التعليم والمتمثلة في قانون التعليم ١٩٩٦؛ وقانون مؤسسات التعليم العالي الخاص ١٩٩٦؛ وقانون المجلس الوطني للتعليم العالي، ١٩٩٦؛ ولائحة قانون التفويض الوطني، ١٩٩٦؛ وقانون (تعديل) الجامعات والكليات الجامعية، ١٩٩٦؛ ولائحة قانون صندوق التعليم العالي الوطني، ١٩٩٧. وفيما يلي ملامح هذه التشريعات:

* **قانون التعليم ١٩٩٦:** أبطل قانون التعليم، ١٩٩٦ قانون التعليم الصادر عام ١٩٦١؛ فهو التشريع الرئيس للتعليم والذي يُغطي جميع مراحل التعليم في نظام التعليم الوطني (باستثناء المدارس الدولية)، وينص القانون على استخدام اللغة القومية كالوسيط الرئيس في التعليم والمنهج الوطني والفحوصات العامة المشتركة، كما أنه يزود كل من مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية ومرحلة ما بعد الثانوية وتعليم المعلمين وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الخاص والتعليم التقني، كما يعطي القانون الأهمية العُظمى للقيم في التعليم ويهدف إلى ضمان الصلة التربوية والجودة في النظام التعليمي.

* **قانون مؤسسات التعليم العالي الخاص، ١٩٩٦:** يقوم التعليم لأول مرة بسن بنود لإنشاء الجامعات الخاصة والكليات الجامعية والحرم الجامعي الفرعي للجامعات الأجنبية، بالإضافة إلى ترقية الكليات والجامعات الموجودة بالفعل، ويتمشي هذا جنبًا إلى جنب مع هدف تحرير التعليم العالي لمقابلة الطلب المتزايد على التعليم الثلاثي، بالإضافة إلى موارد الأفراد المتعلمين والمهنيين، كما تم

تعميم هذا القانون على جميع مؤسسات التعليم العالي الخاص بشكل إلزامي لتعزيز الوحدة والفهم بين المجتمع متعدد الأعراق والتعليم الإسلامي الديني والتعليم الأخلاقي والدراسات الماليزية.

*** قانون المجلس الوطني للتعليم العالي، ١٩٩٦:** يتطلب التوسع السريع للتعليم العالي في ماليزيا هيئة قومية لتحديد السياسة وتنسيق تطوير التعليم الثلاثي، هذا وقد تم سن قانون المجلس الوطني للتعليم العالي ١٩٩٦ لتمكين إنشاء المجلس.

*** لائحة قانون التفويض الوطني، ١٩٩٦:** تمت صياغة ولائحة قانون التفويض الوطني، ١٩٩٦ لتزويد اللائحة لضمان المعيار الأكاديمي العالي والجودة والتحكم في كلا من مؤسسات التعليم العالي العام والخاص.

*** قانون (تعديل) الجامعات والكليات الجامعية، ١٩٩٦:** يسعى قانون (تعديل) الجامعات والكليات الجامعية، ١٩٩٦ إلى corporatise الإشراف الإداري وإدارة الجامعات العامة، بموجب corporatisation، تستمتع هذه الجامعات باستقلالية إدارية ومالية أكبر لتخطيط البرامج الضرورية للبراعة الأكاديمية.

*** لائحة قانون صندوق التعليم العالي الوطني، ١٩٩٧:** يسعى هذا القانون لإنشاء تمويل لتقديم الدعم المالي عن طريق القروض التعليمية للطلاب الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا، حيثُ يستخدم هذا القرض في تسديد الرسوم وشراء الأجهزة التعليمية والمساعدات التعليمية وتكاليف نفقة المعيشة أثناء فترة الدراسة للطلاب، كما يقوم القانون بدعم إنشاء مخطط التوفير لتشجيع الأطفال للبدء في الادخار مبكرًا بدءًا من العام الأول في المرحلة الابتدائية للاستثمار في تعليمهم العالي، وبموجب إنشاء صندوق الدعم، لن يُحرم طالب يستحق مكانًا في مؤسسة تعليم عالي لأسباب مالية.

ويغطي قانون التعليم الصادر عام ١٩٩٦ جميع مراحل التعليم المندرجة تحت

النظام التعليمي الوطني والتي تتضمن مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية والثانوية، كما ينص القسم الثامن عشر من القانون على:

- أن يتم استخدام المنهج الوطني في جميع المدارس.
- يتعين على وزير التعليم توصيف منهج ليكون معروف بالمنهج الوطني والذي يحتوي على مواد فرعية، ويتم استخدامه في جميع المدارس المدرجة في النظام التعليمي الوطني.
- يقوم المنهج الوطني بتحديد المعرفة والمهارات والقيم المتوقع أن يحصل عليها التلاميذ بنهاية الفترات الخاصة بدراساتهم، والتي يجب أن تتضمن مواد المنهج التعليمي.
- يحق لوزير التعليم بموجب أمر نشر في الجازيت، من وقتٍ لآخر، بتعديل أو تغيير الجدول.

هذا ويعرف المنهج الوطني بموجب تشريعات ١٩٩٧ في التعليم (المنهج الوطني) على النحو التالي: "برنامج تعليمي يحتوي على المنهج التعليمي والأنشطة التعليمية التي تركز على المعرفة أو المهارات والمعايير والقيم والعوامل الثقافية والمعتقدات التي تساعد على تنشئة التلاميذ على الاحترام الكامل للنواحي الجسدية والروحية والعقلية والعاطفية، بالإضافة إلى غرس وتطوير القيم الأخلاقية المرغوب فيها وانتشار المعرفة".

كما تقدم التشريعات التعليمية قائمة بالمواد لجميع مراحل المدرسة كما هو منصوص في المنهج الوطني، وقد تم تصنيف المواد على النحو التالي:

- **المواد الإضافية:** هي المواد التي يتم تدريسها بموجب القانون المعمول به المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى إعانات من الحكومة.

- **المواد الإلزامية:** تحتوي على جميع المواد بخلاف المواد الرئيسية، والتي يجب تدريسها لجميع التلاميذ في المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى إعانات من الحكومة.
- **المواد الرئيسية:** وهى المواد التي يتعين تدريسها للتلاميذ في المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى إعانات من الحكومة والمدارس الخاصة.
- **المواد الاختيارية** هي المواد غير الإلزامية والرئيسية، التي يقوم التلاميذ باختيارها في المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى إعانات من الحكومة حسب اهتمامهم وموهبتهم وقدرتهم وإمكاناتهم.

ويعتمد التعليم الرسمي في ماليزيا على منظومة (٦-٣-٢-٢-٤): والذي يتألف من ست سنوات للمرحلة الابتدائية (مستويات ١-٦) وثلاث سنوات للثانوية الدنيا (الإعدادية) (من ١-٣) وعامين لمرحلة الثانوية (من ٤-٥) وعامين للثانوية العليا (من ٦ دنيا إلى ٦ علّيا) ثم أربع سنوات للتعليم الجامعي، هذا ويقدر إجمالي معدلات التسجيل للمرحلة الابتدائية في ماليزيا ٩٦٪ للأولاد والفتيات، وتقدر معدلات التسجيل للمرحلة الثانوية ٦٦٪ للأولاد والفتيات على التوالي، في حين تُقدر معدلات التسجيل للتعليم العالي الثلاثي ٢٧,٣٪ و ٣٣,٢٪ للذكور والإناث عام ٢٠٠٩ (البنك الدولي، ٢٠٠٩).

ويتألف التعليم الإلزامى في ماليزيا من ست سنوات للمرحلة الابتدائية، ويكون عمر القبول للمرحلة الابتدائية عند سن السابعة، يوجد نوعين من المدارس في المرحلة الابتدائية: المدارس الحكومية والمدارس ذات الطابع الحكومي، ويعتبر متوسط لغة التدريس في المدارس الحكومية اللغة المالية حيث تستخدم المدارس الحكومية لغة تامال واللغة الصينية كمتوسط في التعليم، في حين تُعد لغة مالاي اللغة القومية في ماليزيا، ولهذا يعكس استخدام لغة مالاي والصينية وجود ثلاث

مجموعات عرقية متميزة: الماليين والصينيين والهنود حيث يحضر معظم الصينيين والماليين المدارس الحكومية، وقد كان معدلات تسجيل الأطفال الصينيين والهنود في المدارس الحكومية، طبقاً لاستطلاع منتصف العام لخطة ماليزيا التاسعة، من ٤٠-٦٪ في عام ٢٠٠٧، على التوالي.

هذا وتوجد فحوص قومية مركزية في كل مرحلة من النظام التعليمي، حيث يأخذ الطلاب اختبارات تقييم المدرسة الابتدائية (اختبار تقييم المدرسة الابتدائية)، وبهذا يكون جميع الطلاب الذين أنهوا المدرسة الابتدائية مؤهلين لاستكمال المرحلة الثانوية الدنيا لثلاث سنوات، ويوجد في نهاية المرحلة الثانوية الدنيا (من ٣) فحص مركزي آخر يسمى اختبار تقييم المرحلة الابتدائية (امتحان تقييم الثانوية الدنيا)، هذا ويتم ترشيح الطلاب لهذه المرحلة بصرف النظر عن درجاتهم في امتحان تقييم المرحلة الابتدائية من عمر أربع سنوات منذ عام ١٩٩٧، ونتيجة لهذه السياسة، ارتفعت معدلات التسجيل من السنة الرابعة والخامسة من ٣٨٪ عام ١٩٨٠ وحتى ٧٣٪ عام ٢٠٠٠.

ويتعين على الطلاب، بعد الانتهاء من السنة الرابعة والخامسة، اجتياز اختبارات الشهادة الماليزية للتعليم لكي يستكملوا دراستهم من السنة السادسة أو مراكز امتحانات القبول في الجامعة (شهادة الثانوية العامة)، كما يتعين على الطلاب، في آخر عامين من المرحلة الثانوية العليا، الخضوع لاختبارات شهادة التعليم العالي في ماليزيا، وعلي صعيد آخر، يمتلك برنامج امتحانات القبول في الجامعة اختباراتهم الخاصة لمقابلة متطلبات القبول في الجامعات.

ويعتبر الطلاب، في المستوى الثالث، قادرين على التسجيل في برامج الشهادات التعليمية التقليدية من ثلاث إلى أربع سنوات سواء في المؤسسات التعليمية الخاصة أو الحكومية، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تقدم شهادات

و درجات الزمالة (الدبلومة) وبرامج تخرج، ولهذا يستطيع الطلاب التسجيل في المعاهد الجامعية متعددة التقنيات والجامعات الأهلية؛ حيث تقدم الأخيرة شهادات و درجات الزمالة كمصدر للقوة العاملة نصف المحترفة، كما تقدم الأخيرة برامج أكاديمية كاملة دائمة ودورات تعليمية قصيرة تركز على طلبات المجتمع المحلي، وطبقاً للموجز التعليمي العالمي ٢٠١٠، يوجد حالياً قرابة عشرين مؤسسة تعليم عالي، و ٤٨٧ مؤسسة تعليم عالي خاص، و ٢٤ معهد جامعي متعدد التقنيات، و ٣٧ جامعة أهلية في ماليزيا.

وتؤكد رؤية ٢٠٢٠ التي طرحها رئيس وزراء ماليزيا (مهاتير محمد) عام ١٩٩٥، الوصول الموسع لتعليم القطاع العام العالي والتطوير المنظم لقطاع التعليم الخاص كطريقة لتحويل ماليزيا لتكون المحور الإقليمي للتعليم العالي.

وفيما يتعلق بالمساهمات المالية للتعليم الثلاثي، قامت ماليزيا باستثمار قرابة ٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهذا قدر هائل يفوق استثمار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمتوسط ١,٣٪، وحصلت على مكانة جيدة من حيث الأداء من بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى توفر القروض الدراسية للطلاب الماليزيين من خلال صندوق التعليم العالي الوطني بنسبة رسوم إدارية تقدر ١٪ فقط؛ والتي تقدم فرص كبيرة للطلاب لإتمام تعليمهم الثلاثي.

ثالثاً: نظام التعليم العام في ماليزيا:

يوفر النظام التعليمي بماليزيا التعليم المجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن السابعة والسابعة عشر على مدى الإحدى عشر عاماً بالتعليم العام، إذ يعد سن الالتحاق بالصف الأول من التعليم الإبتدائي هو سن السابعة عادة، وسن التخرج للحصول على درجة البكالوريوس هو اثنان وعشرون عاماً، ويمكن أن يحصل طلاب التعليم الإبتدائي والثانوي على كتب دراسية مجاناً مقدمة من

قبل الحكومة، فيما قد تحسنت جودة التعليم والالتحاق والفرص المقدمة لكافة طبقات المجتمع لإمداد الدولة بالقوى العاملة اللازمة، ومؤخرًا شهد أمر القوى العاملة البشرية اهتمامًا كبيرًا من صناعات السياسة والباحثين المهتمين بدعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، انطلاقًا من أهمية الاستثمار في المعرفة بما في ذلك التعليم الأساسي باعتباره عاملاً حاسماً ومن ثم يتعين أن يشكل التعليم المكون الرئيس في أية خطة تنموية.

تعتبر الحكومة الفيدرالية هي المسؤولة عن التعليم، ويشمل النظام التعليمي الوطني مراحل التعليم بداية من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى التعليم العالي، كما تعتبر المرحلة الابتدائية والثانوية اختيارية وليست إلزامية، ويبدأ عمر القبول للعام الأول في المرحلة الابتدائية من ست سنوات، كما إن معظم المدارس في الريف حكومية أو تتلقي دعماً من الحكومة بالإضافة إلى المدارس الخاصة المتزايدة.

وتعتبر النظرة المتكاملة المبدأ النظري الأساسي في تخطيط وتصميم المناهج الماليزية، كما يعتبر خليط السمات الخاصة للتعليم مثل القيم الأخلاقية والوطنية والعلوم والتكنولوجيا واللغات والبيئية التربوية ومهارات الدراسة والإبداع والتفكير النقدي وتأمين المسارات تجاه أنظمة المواد الدراسية بمثابة العنصر الأساسي في المناهج الماليزية، ويعد الهدف من هذا الخليط دعم هذه السمات، والتي قد تكون موجودة بالفعل في المواد الدراسية ولكنها بحاجة لمزيد من التأكيد، فعلى سبيل المثال، تمت مناقشة الوطنية في التاريخ والدراسات المحلية؛ ولكن بسبب أهميتها البالغة، طالب المنهج القومي بتدريسها بين المواد الدراسية، ويتم تدريس المواد الأخرى مثل التعليم البيئي من خلال المناهج، لأنها لم ترتق لتكون مادة دراسية كاملة بسبب قيود الوقت والتسهيلات وما شابه ذلك من الأمور الأخرى.

ويتمثل دور منهج المدرسة في ضمان التطور الشمولي لإمكانية الفرد الذهنية

والروحية والعاطفية والجسدية، وتهدف المناهج لتنشئة المواطن الماليزي المتوازن والكامل والمدرّب والماهر، بالإضافة إلى تعزيز الروح الوطنية للوحدة.

وتبدأ السنة الدراسية من يناير وتنتهي في نوفمبر، حيث يخضع الطلاب لفحوصات عامة شاملة بنهاية المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا (الإعدادية) والثانوية العليا، بالإضافة إلى ست مراحل من المستويات. وفيما يلي أهم ملامح هذه المراحل:

* **مرحلة ما قبل المدرسة:** تعتبر مرحلة ما قبل المدرسة جزءاً من النظام التعليمي الوطني بموجب قانون التعليم، ١٩٩٦، ويتمثل الهدف من مرحلة ما قبل المدرسة في تقديم أساس قوي للتعليم الرسمي، هذا وتقوم المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بإدارة المدارس التي تقدم خدمات تعليمية قبل المدرسة والمؤسسات الخاصة أيضاً، كما تتمثل المنظمات الحكومية المسؤولة عن التعليم قبل المدرسة في وزارة التربية والتعليم (MOE) ووزارة التنمية الحضرية (MRD) ووزارة الوحدة القومية وتنمية المجتمع (MNUCD)، ويبدأ تسجيل الأطفال بين عمر أربع وست سنوات، ويتعين على جميع مؤسسات التعليم قبل المدرسي الالتزام بتعليمات المنهج التعليمي الموضوع من قبل وزارة التربية والتعليم. هذا ويمكن المنهج التعليمي الموضوع لمرحلة ما قبل المدرسة الطلاب اكتساب التواصل الرئيس الكافي والمهارات الاجتماعية والإيجابية الأخرى في مرحلة الإعداد للمرحلة الابتدائية، وتتضمن المواد التعليمية اللغة والتواصل والتنمية البدنية والإدراكية والنمو الأخلاقي والروحي والتنمية الاجتماعية العاطفية والنواحي الإبداعية والجمالية.

ويركز منهج ما قبل المدرسة على تطوير الطفل بشكل كامل، كما أنه يشدد على عملية التربية وتطوير الشخصية وإعداد الطفل لدخول المرحلة الابتدائية، وقد

تم تعريف المكونات الأساسية في المنهج المُنقَح الجديد على النحو التالي:

- اللغة والتواصل
- التطوير الإدراكي
- التطوير العاطفي الاجتماعي
- تطوير الناحية الروحية والأخلاقية
- التطوير الجسدي
- التطوير الجمالي والإبداعي
- منهج المرحلة الابتدائية

* **المرحلة الابتدائية (العام الأول وحتى العام الرابع):** يهدف التعليم في هذه المرحلة إلى تزويد الطفل بالأساس الثابت للمهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، بالإضافة إلى تعزيز مهارات التفكير والقيم من خلال المنهج التعليمي، في حين أن التعليم في هذه المرحلة غير إلزامي، ولهذا يتم تسجيل ٩٩٪ من هذه الفئة العمرية في المدارس الابتدائية في كافة أنحاء البلد، ويوجد نوعان من المدارس في المرحلة الابتدائية، فعلى سبيل المثال، المدارس الحكومية والمدارس ذات الطابع الحكومي، وتعتبر اللغة الماليزية اللغة السائدة للتعليم في المدارس الحكومية، في حين تعتبر اللغة الصينية أو اللغة التاميلية اللغة الرسمية للتعليم في المدارس ذات الطابع الحكومي، كما تعتبر اللغة الماليزية مادة إجبارية في كلا النوعين من المدارس، واللغة الإنجليزية إجبارية أيضاً ويتم تدريسها كلغة ثانية في جميع المدارس، في حين تُدرس اللغات الصينية والتأملية والأصلية كمواضيع دراسية في المدارس الحكومية، هذا وتنقسم المرحلة الابتدائية إلى مرحلتين، المرحلة الأولى (عام ١-٣) والمرحلة الثانية (عام ٤-٦).

ينقسم المنهج المتكامل للمرحلة الابتدائية (ICPS) إلى مرحلتين، وتكون المرحلة الأولى من (١-٣ أعوام) والمرحلة الثانية (٤-٦ أعوام)، ويؤكد المنهج المتكامل للمرحلة الابتدائية (ICPS) على إجابة وتعزيز وتطبيق علاوات التجنيد والانتقال ورسوم الاحتفاظ (3Rs) واكتساب المهارات المركبة والمعرفة ومهارات قبل المهنية وتطوير الشخصية والسلوك والقيم، ويتألف المنهج المتكامل للمرحلة الابتدائية (ICPS) من ثلاث مراحل، الاتصال بشكل رئيسي والإنسان والبيئة المحيطة به والتطوير الذاتي، وتنقسم هذه المناطق إلى ست مكونات:

- المهارات الأساسية
- العلوم الإنسانية
- الفن والاستجمام
- الروحانية والقيم الأخلاقية والسلوكيات
- المهارات الحياتية
- التواصل

* **المرحلة الثانوية:** تعتبر المرحلة الثانوية امتدادًا أساسيًا للمرحلة الابتدائية، ويتميز التعليم في هذه المرحلة بطبيعة عامة، كما أنه ينقسم إلى مرحلتين: المرحلة الثانوية الدنيا (الإعدادية) والثانوية العليا، بالإضافة إلى سنة انتقالية والتي تُعرف «حذف الفصل» للتلاميذ داخل المدارس الابتدائية الصينية والتأملية.

يركز المنهج المتكامل للمرحلة الثانوية (ICCS) على التعليم العام وتعزيز المهارات المكتسبة في المرحلة الابتدائية وتطوير السلوكيات والقيم الأخلاقية والشخصية والاهتمامات والتخصص للتعليم العالي والخيارات المهنية، وتنقسم المرحلة الثانوية إلى: ثانوية دنيا وثانوية عليا، بالإضافة إلى برنامج عام التخصص

والمعروف بعام التخرج للتلاميذ في المدارس الابتدائية ذات الطابع الصيني والمالي، ويبدأ الطلاب في مرحلة الثانوية العليا بالتخصص في فروع العلوم والفنون والتكنولوجيا والمهنية والدينية.

*** حذف الفصل (عام التخرج):** مرحلة حذف الفصل هي العام الانتقالي للتلاميذ من المدارس الصينية والتأملية لاكتساب البراعة الكافية للغة القومية لتمكينهم من التعلم خلال هذا الوسط في العام المقبل، على الرغم أنه يُسمح للطلاب الذين يجتازون اختبار تقييم المرحلة الابتدائية (UPSR) بالاستكمال مباشرة إلى الشكل الأول، ويعتبر عام التخرج عاما انتقاليا للتلاميذ من المدارس الابتدائية الصينية والتأملية لاكتساب البراعة الكافية في اللغة الماليزية.

*** المرحلة الثانوية الدنيا (من ١-٣):** تغطي هذه المرحلة فترة ثلاث أعوام، ويتميز التعليم في هذه المرحلة بطبيعة عامة، وتعتبر المواد التعليمية مواد أساسية وإلزامية للجميع، وتُدرس كل من اللغة الصينية والتأملية والعربية (التواصل) كمواضيع إضافية، ويخضع الطلاب فور إنجائهم هذه المرحلة لفحص عام، فعلى سبيل المثال، اختبار الثانوية الدنيا (PMR).

*** المرحلة الثانوية العليا (من ٤-٥):** يُغطي التعليم في هذه المرحلة عامين دراسيين، بالإضافة إلى أنه يليها برنامج التعليم العام، حيث يبدأ الطلاب بالتخصص في فروع العلوم والفنون والتقنية والمهنية والدينية، ويوجد في المدارس الخاصة أقسام مخصصة لكل فرع؛ وتتمثل هذه المدارس في المدارس الأكاديمية والتقنية والمهنية والدينية، كما يخضع الطلاب بعد إتمام دراستهم لاختبار الشهادة الماليزية للتعليم (Sijil Pelajaran Malaysia (MCE/SPM).

*** المدارس الثانوية التقنية:** تهدف هذه المدارس لتخريج جيل من الطلاب المؤهلين البارعين في الرياضيات والعلوم والمواد الهندسية الأساسية أيضاً، هذا

وتقوم المدارس الثانوية التقنية بتقديم التعليم المرتكز على التقنية، ويخضع الطلاب في المدارس الثانوي التقنية للمواد الأساسية التي تُدرس في مناهج الثانوية العليا ويختارون المواد العلمية والتقنية كمواضيع اختيارية، ويكون القبول في هذه المدارس من خلال لائحة مرتكزة على نتائج اختبار الثانوية الدنيا، حيث يتم اختيار الطلاب الذين لديهم خلفية قوية في الرياضيات والعلوم، وتقدم هذه المدارس فصولاً دراسية في المستوى السادس أيضاً، ويتوقع أن يقوم طلاب هذه المدارس بمتابعة تعليمهم في الفصول الدراسية المرتكزة على العلوم والتكنولوجيا في الدبلومة ومستويات الشهادات بالإضافة إلى المهارات المتقدمة أيضاً.

* **المدارس الثانوية المهنية:** يقدم هذا النوع من المدارس فصولاً دراسية في مهارات قبل التوظيف بالإضافة إلى التعليم العام، وتقدم هذه المدارس الفصول الدراسية في اتجاهين، يعرفون باتجاه التعليم المهني واتجاه التدريب على المهارات، حيث تكون الأولوية في اتجاه التعليم المهني للمواد العامة والتقنية لتزويد الطلاب بالأساس الجيد لدخول الجامعات متعددة التقنيات ومؤسسات التعليم العالي، في حين يكون التركيز في التدريب على المهارات، على الدراسة العملية لتطوير الكفاءة في مهارات التجارة المطلوبة أو في الصناعات ذات الصلة، حيث يتم إعداد الطلاب للحصول على الشهادة الوطنية في التدريب المهني (NVTC).

يكون التركيز الأكبر فيما يسمى تيار التدريب على المهارات، على التدريب العملي لتطوير الكفاءة في المهارات التجارية التي تتطلبها الصناعات المتعلقة، حيث يتم إعداد الطلاب للحصول على شهادة التدريب المهني الوطنية (NVTC)، كما يقوم مجلس التدريب المهني الوطني (NVTC) ووزارة الموارد البشرية بإجراء تقييم للمهارة، ومن المتوقع أن يقوم هؤلاء الطلاب بمتابعة حياتهم العملية في الصناعة بعد إتمام تدريبهم، ولهذا يتم إجراء نوعين من الفصول الدراسية:

- فصل دراسي لمدة عامين

- فصل دراسي لمدة عام

ويتم توظيف كل من التقويم الحرفي والنهائي في تقييم فعالية نظام التعليم، ويتم -في إطار تطوير وتطبيق المنهج الوطني على سبيل المثال- إجراء تقييم في كل مرحلة من مراحل عملية تطوير المنهج التعليمي، لتقديم تعليقات على الضبط والتحسين والتطوير. ويتم ذلك من خلال:

* **دراسات تقييمية:** تقوم أقسام مختلفة في وزارة التربية والتعليم بالتقييم والمراقبة، فعلى سبيل المثال، منطقة التفتيش الاتحادية ونقابة الفحص ومركز تطوير المناهج التعليمية وقسم المدرسة وقسم الكتاب المدرسي وقسم تدريب المعلمين وقسم التخطيط التعليمي وقسم البحث، وتختلف مناطق التركيز لدى كل قسم، كما يتم توظيف كل من المناهج الكمية والكيفية باستخدام مجموعة من التقنيات لجمع المعلومات والتي تتضمن المقابلات الشخصية وقوائم الفحص والاستفتاءات والملاحظات والتحليل الوثائقي والاختبارات.

ويستخدم مخطو المناهج التعليمية نتائج دراسات التقييم المُشكلة لمراجعة وتنقيح تطبيق برنامج المنهج التعليمي، وعلي صعيد آخر، يهتم التقييم النهائي بفعالية برنامج المنهج التعليمي بوجه عام، كما تعتبر نتائج التحليل النهائي هامة في عملية صنع القرارات الرئيسية لتحديد ما إذا كان سيتم استمراره/توسيعه/تعديله أو حذف جزء معين من برنامج المنهج التعليمي.

* **الدراسات المُكلفة:** تقوم وزارة التربية والتعليم، من وقت لآخر، بتكليف القوى التنفيذية أو اللجان بمهمة خاصة للبحث في أمور معينة تتعلق بنظام التعليم، وقد تتكون مهام القوة هذه من خبراء من الجامعات المحلية وأفراد آخرين تقوم وزارة التربية والتعليم باختيارهم. على سبيل المثال، تم تكليف كلية العلوم في

ماليزيا بإجراء دراسة على تطبيق المنهج المتكامل في المدارس الابتدائية (١٩٨٣-١٩٨٩)، وقد أخذ نتائج وتوصيات هذه المهام في الاعتبار في قرارات السياسة.

*** اللجان الموضوعية:** تم تشكيل العديد من اللجان الموضوعية على المستوى القومي للبحث في موضوعات حرجة، على سبيل المثال، اللغة القومية والانجليزية والرياضيات والعلوم، ويتمثل دور هذه اللجنة في مراجعة فعالية التعليم والتعلم للمواد ذات الصلة بشكل منتظم، بالإضافة إلى عمل توصيات للتطوير.

*** التفتيش المدرسي:** يقوم المفتشون داخل المدرسة بإجراء تقييم إشرافي على عملية التعليم والتعلم واستخدام المواد التعليمية وإدارة المدرسة، هذا قد تمت صياغة آلية لتحسين معيار النوعية التعليمية (EQSI) بهدف تحسين جودة المدارس، وتضم آلية تحسين معيار النوعية التعليمية أربع فئات رئيسية، فعلى سبيل المثال، تطوير الإدارة وتطوير الموارد البشرية والتطوير التربوي والتطوير التنظيمي، كما يتطلب من المدارس إجراء تقييم لمعيار جودتها والعمل نحو التطوير.

*** البحث الأكاديمي:** جذبت الإصلاحات التربوية اهتمامات ملحوظة بين الطلاب الراغبين في إتمام دراستهم، على سبيل المثال، البحث الأكاديمي في الماجستير والدكتوراه، وقد قدمت نتائج الأبحاث الأكاديمية والموضوعات الأخرى ذات الصلة مساهمات قيمة ومرجعاً للقرارات السياسية.

وتتمثل الإصلاحات الحالية والقادمة التي تمت في نظام التعليم الماليزي في مراجعة المنهج التعليمي الذي يشير لإجراء تعديلات، ولهذا تم تحسين المنهج التعليمي، ويتمثل الهدف من مراجعة المنهج في تشكيل وترتيب المنهج لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وقد تم اتخاذ قرار مراجعة المنهج التعليمي عام ١٩٩٩ نظراً لاحتياجات القرن الواحد والعشرين واحتياجات التغيير الأخرى، بالإضافة إلى أن التطورات السريعة في التكنولوجيا ونظريات التعلم الجديدة

وعمليات التطوير داخل ماليزيا تستوجب مراجعة المنهج التعليمي؛ حيث إنه لم توجد نظرة منظمة منذ أن تم تطبيقه عم ١٩٨٩.

هذا وقد أخذت قاعدة مراجعة المنهج التعليمي في اعتبارها أربعة جوانب أساسية - التنمية القومية والتنمية الفردية ونظريات التعلم والفلسفة الوطنية للتعليم؛ بالإضافة إلى الدعائم الأربعة للتعليم كما تبناهم ديلوز روبرت (التعلم للمعرفة والتعلم للعمل والتعلم للحياة والتعلم لتكن)، ثم تمت ترجمة هذه الدعائم إلى مجالات الموضوع (اللغات والإنسانيات والعلوم والتكنولوجيا والمهنية والفنون والتعليم الديني، بالإضافة إلى برامج خاصة مثل الوطنية والتوعية بأضرار المخدرات والتعليم البيئي؛ والذي يعطي إشارة لأهميتها، ولكنه لا يُبرر كون الموضوعات فردية.

ولقد أمكن تنقيح المناهج التعليمية من جلب أبعاد جديدة، وقد تم الأخذ في الاعتبار عناصر جديدة مثل، مفهوم الاستخبارات المتعددة والاستخبار العاطفي، والدعائم الأربعة للتعليم في تقرير ديلوز، والعمليات التطويرية التي حدثت في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحرك الدول تجاه تطوير اقتصادي في إعادة صياغة المنهج التعليمي، وقد تم انعكاس كل هذه العناصر في محتوى المنهج التعليمي بالإضافة إلى نظريات التعليم والتعلم.

لقد تم التأكيد على كل من مهارات التفكير النقدي الإبداعي، والمهارات العلمية، والتعلم السياقي، وإجادة التعلم وخاصة في الرياضيات والعلوم، وتعلم كيفية التعلم والمهارات العامة، وتعلم الوصول الذاتي، ومهارات الكتابة العامة في تعليم اللغات، ومهارات في الدراسات المستقبلية، والتعلم الذكي وتطبيق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (متضمناً التعليم على الإنترنت) في كل المواضيع، وقد كان من المتوقع أن تؤدي جميع هذه التأكيدات التي تمت بالفعل في المنهج السابق لتعزيز التعليم والتعلم تجاه إنتاج مجموعة نتائج التعلم المرغوب فيها بين التلاميذ.

رابعاً: التعليم العالي في ماليزيا:

ينقسم التعليم العالي بماليزيا إلى قطاعين: العام وغير العام، ففي القطاع العام هناك عشرون جامعة وستة كليات جامعية (ويعبر المصطلح «الكلية الجامعية» عن مؤسسات التعليم بالمرحلة الثالثة القادرة على منح درجاتها الخاصة بيد أنها لم تصل إلى مستوى الجامعة)، وفي القطاع غير العام هناك حوالي ٥٥٩ مؤسسة متنوعة بما في ذلك: الجامعات والكليات الجامعية الحرم الجامعية للجامعة الأجنبية، فيما يشير مصطلح «غير العام» إلى شريحة كبيرة من المؤسسات غير الممولة من قبل الدولة، فيما يوجد تقسيم للمؤسسات الربحية والخاصة المدرجة بهذه الشريحة بيد أن هذا التقسيم غير واضح، فيما لن نتناول بالذكر الشرائح الموجودة خارج تلك الشرائح السالفة الذكر من كليات العلوم التطبيقية (٢٤) والكليات المجتمعية (٣٧) في هذه اللوحة التي بين أيدينا.

هذا وتوضح وزارة التعليم العالي بالتعاون مع وزارة التعليم أنشطة الكليات والجامعات العامة والخاصة، ولقد بذلت الحكومة الماليزية جهوداً رائعة لتحسين منظومة التعليم العالي ككل في العقود القليلة الماضية، ومع ذلك واجه نظام التعليم العالي الكثير من التحديات من بينها التمويل وإمكانية الالتحاق بمنظومة التعليم العالي. وبصدد الالتحاق بالتعليم العالي الكثير من التحسينات الهامة في معدلات التسجيل الكلية بالتعليم العالي فيما بين عام ١٩٦٥ وعام ٢٠٠٥م والتي ارتفعت من أقل من ٥٪ من الجماعة العمرية الجامعية إلى أكثر من ٣٠٪ مدرجين بالجامعات، وبحلول عام ٢٠١٠م وضعت وزارة التعليم العالي آمالاً بشأن زيادة نسبة التسجيل بالتعليم العالي حتى تصل إلى ٤٠٪ من الشباب (بأعمار ١٨-٢٤ عاماً)، وسوف تزيد هذه من معدلات الالتحاق إذ بلغت ٦٥٠,٠٠٠ استمارة تسجيل للطلاب بعام ٢٠٠٥م إلى ٩١٠,٠٠٠ استمارة تسجيل بعام ٢٠١٠م.

وهناك قضايا عدة للمواجهة، والتي تمثل عقبة وتحدياً أمام تمويل التعليم العالي بماليزيا، بما في ذلك «الخصخصة الدائمة» التي تسمح للمؤسسات العامة بالتمتع باستقلاليتها من ناحية بيد أنها تتناول الجامعة كمشروع تجاري بما في ذلك من استقلال مالي كامل عن الدولة من ناحية أخرى.

وفي العقود الأخيرة، شهدت ماليزيا عملية تحويل اقتصادها من الارتكاز على الإنتاج الضخم والعمالة غير الماهرة نسبياً إلى الارتكاز على المعرفة والإبداع، ومن أجل تحقيق هذا التغير المنشود خصصت الدولة ٨٪ من النفقات الحكومية الإجمالية أو ما يعادل (١١,٣ بليون رينغيت ماليزي) للتعليم العالي، وبشأن الإنتاج المحلي الإجمالي خصصت ماليزيا ٢,٧٪ من الإنتاج الإجمالي المحلي (GDP) للتعليم العالي، وترجع هذه النسبة المئوية المرتفعة نسبياً إلى دعم التعليم والدعم القادم من داخل الحرم الجامعي.

فيما تصاعدت القضايا ذات الصلة باستقلال الجامعة ومشاركة الحكومة نظراً لاستثمارات الطائلة في منظومة التعليم العالي، وخصوصاً أنه يعتبر النظام الساري مقيد إلى حد ما من وجهة نظر الجامعة طالما لم تحصل الجامعة على السلطة التي تمكنها من اصطفاء طلابها ولتقديم مسابقات تنافسية ذات مكافآت لرسم ملامح الكلية المتميزة وذات الكوادر المؤهلة بشكل ممتاز أو لتعيين مجلس إدارة جامعة ذي كفاءة ممتازة، وحالياً تُحدد الجامعات المخصصة للطلاب والتي تقوم بقبولهم وفق متوسط الدرجات التراكمية التي حصلوا عليها ويكون أعضاء الكلية من موظفي الحكومة ويتقاضون نظير عملهم رواتب مرتفعة، فيما يعين نواب رؤساء اللجان والعمداء من قبل الدولة.

واستمرت إثارة قضايا الالتحاق بالتعليم العالي لوقف التشاحنات فيما بين المجموعات العرقية المختلفة بماليزيا، فيما تضاعلت حصص الأجnas الأخرى في

عام ٢٠٠٢م بالالتحاق بالجامعات العامة إذ أصبح الالتحاق مرتكزا على الميزة والكفاءة والأهلية، بيد أن هناك الكثير من المزاعم بخصوص استمرار انتفاع المالين الأصليين (بوميوترا) من التمييز الإيجابي إذ يلتحقون بالجامعات من خلال برنامج ما قبل الجامعة/ القبول، بينما يمكن أن يلحق الأفراد من غير بلدة بوميوترا من خلال اجتياز اختبار (STPM) فقط.

ويتعين أن يدفع طلاب التعليم العالي العام مصاريف تعليمهم ومصاريف أخرى إضافة إلى تحمل تكاليف معيشتهم (بالرغم من مصادر الدعم داخل الحرم الجامعي الممولة من قبل الحكومة).

خامساً: جودة التعليم وتطويره في ماليزيا:

تميز التطوير والإصلاح التربوي في ماليزيا بالجهود التي بذلتها الحكومة لتكييف التعليم لاحتياجات التطوير القومي، ويتمثل جوهر التطوير والإصلاح التربوي في الدول الأخرى المتقدمة، والمتمثل عادة في (وهو) تطوير المناهج، لتقديم التعليم لتطوير الموارد البشرية لمقابلة احتياجات التطوير الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد.

هذا وقد اعتادت المناهج التربوية في المدارس الماليزية على الاعتراف تربية الأخلاق والقيم، ويرجع تاريخها إلى حكومة الاستعمار البريطاني؛ عندما كان العمل التبشيري أحد أسباب تقديم التعليم للأفراد، وقد احتوى المنهج على الكتاب المقدس كأحد المواد الدراسية في المرحلة الثانوية، والأخلاق للتلاميذ غير المسيحيين، هذا وقد صرح موخيرجي (١٩٨٦) بأنه كان هناك "شقوق أسبوعية على الأخلاق" حيث يتم إعطاؤها للتلاميذ غير المسيحيين، بالإضافة إلى المقطعات التحريرية من التوراة المصاحبة بأساليب التحفيز المتكررة التي تبدو جيدة، والتي تتبع تقليد المدرسة الإنجليزية، هذا ويتضمن نظام المدرسة الحكومية التربية الدينية

الإسلامية، والتي كانت تُعرف فيما بعد (بأجما الدين) في المناهج التربوية للتلاميذ المسلمين، كما تم إجراء بعض الإصلاحات في التربية الدينية بدلاً من إجمالي للطلاب غير المسلمين، حيث أُعطي بعض التأجج للتربية الدينية في المناهج الحالية، والمنهج الجديد للمدرسة الابتدائية، أو المنهج المتكامل للمرحلة الثانوية، للطلاب الذين أكملوا دورتهم الدراسية حديثاً، وتم وضع هذا المنهج للتأكيد على قيم التعليم لتعزيز تطوير الجودة الفردية، بالإضافة إلى تخريج مواطنين ماليزيين في المستقبل من خلال التعليم.

يُعتبر نظام التعليم الحكومي في ماليزيا موروثاً من حكومة الاستعمار البريطاني، كما ذُكر سالفاً، على الرغم أن السياسة الموضحة في قانون ١٩٦١، كانت نتيجة لحل الاستراتيجيات الواضحة والتي تهدف إلى تجديد وتفتيت نظام التعليم في منطقة المستعمرة البريطانية، وتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق الوحدة الوطنية والتطوير من خلال التعليم.

وتعين تطبيق قانون التعليم على مراحل؛ لضمان الانتقال التدريجي، والمتمثل في التطبيق التدريجي لقانون التعليم، والذي يُميز التطوير التربوي وتغييرات المنهج في العقود الأولى بعد الاستقلال، ويعتبر التغيير التدريجي، جوهرياً، من الطابع البريطاني للتعليم (المدرسة الإنجليزية) نوع التعليم في النظام التعليمي الماليزي، بالإضافة إلى الملحة الماليزية والمنهج الماليزي الموجه.

هذا وقد تم إجراء تخطيط وتطوير المنهج على المستوى الاتحادي ونظام التعليم الوطني المُدار حالياً، حيثُ كان ولا زال التعليم مسألة خاصة بالحكومة، وقد أخذت التغييرات في المناهج نهج تكييف المنهج للاحتياجات المتغيرة للأمة، وخاصة تبني شرائح محتويات المواد الدراسية التي يتعين تدريسها للوفاء باحتياجات التطوير للبلاد، هذا ولا زال الهدف الرئيسي للتعليم متمثلاً في الوحدة الوطنية، ولكن

التغييرات التي حدثت خلال هذه الفترة حولت التركيز من الوحدة الوطنية إلى الوحدة الوطنية وتطوير الموارد البشرية لتطوير الأمة.

وفي نهاية السبعينات ١٩٧٠، بعد انتهاء التغييرات الجارية في المناهج التربوية ونظام التعليم ككل، استخدمت جميع المدارس اللغة الماليزية المتقدمة في التدريس (باستثناء المرحلة الابتدائية المقدمة في قانون التعليم)، وقد كان يتم تقديم التعليم الشامل لتسع سنوات، وقد عكس التغيير الذي حدث خلال هذه الفترة الأهمية التي أعطتها الدولة للعلوم والتكنولوجيا، وفي ضوء التطوير الاقتصادي لهذه الأحيان، يُمكن وصف نظام التعليم بأنه النظام الذي يُقدم في المرحلة الثانوية الدنيا وفي المرحلة الثانوية العليا شبة المتخصصة؛ حيث يتم التخصص للجامعة في المراحل الثانية والثالثة عشر أو قبل المرحلة الجامعية، حيث يُخضع الطلاب في نهاية هذه المستويات لفحوصات شهادة المدرسة العليا الماليزية.

تعكس التغييرات الاجتماعية الحضارية الاقتصادية التي حدثت خلال هذه الفترة تأكيداً متزايداً على العلوم والتكنولوجيا بوجه عام، ونرى أيضاً اتجاه التغيير في التدريس، وكنتيجة لهذا حصل كل من التعليم التقني والمهني على الاعتراف والشعبية، بموجب الطلب على الأفراد التقنيين المُوجهين في سوق العمل، وقد كان هنا، بنهاية السبعينات ١٩٧٠، قرابة ٦٨ مدرسة تقنية ومهنية في ماليزيا؛ ويحتوون على قرابة ٣٠,٢٠٠ طالب مسجل، بالإضافة إلى ١,٢٠٠ مدرسة «أكاديمية» في البلاد.

هذا وقد شعرت الحكومة، بنهاية السبعينات ١٩٧٠، أنه قد حان الوقت للنظر إذا ما كان تقييم النظام يقابل احتياجات أمة ماليزيا المتقدمة، ومجدداً، لقد انعقدت لجنة مراجعة التعليم تحت رئاسة فخامة معالي وزير التعليم، دكتور مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا)، وقد نُشر التقرير عام ١٩٧٩، ويُعرف بتقرير لجنة الوزارة، والذي

كان نتيجة لدراسة شمولية لنظام التعليم كما وضع قانون التعليم لعام ١٩٦١. ويتوافق تقرير لجنة الوزارة (١٩٧٩) مع ما صرح به رئيس الوزراء كرؤية لعام ٢٠٢٠ (مهاتير، ١٩٩١) على الرغم أن تقرير لجنة الوزارة لم يُحدد سياسة جديدة للتعليم، وقد تحول التأكيد إلى بناء مجتمع ماليزي حقيقي في المستقبل، ولتحقيق هذا الأمر، شددت على جميع مستويات التدريس؛ الشمولية والتمثلة في (التثقيفي والروحي والجسدي والعاطفي) لترقية التنمية البشرية لضمان التطوير في جميع القطاعات - من الناحية الإدراكية والتأثيرية والنفسية الحركية، كما صرحت الفلسفة التربوية القومية.

والتعليم في ماليزيا بمثابة جهود مستمرة تجاه تحقيق المزيد من التقدم لإمكانيات الأفراد في السلوك الشمولي المتكامل، لتخريج أفراد متوازنين فكرياً وروحياً وعاطفياً وجسدياً وانسجاماً مرتكز على اعتقاد راسخ في المولى عز وجل، ومن المُقدر لمثل هذا الجُهد تخريج مواطنين ماليزيين مثقفين ولديهم معايير أخلاقية عالية، ومسؤولين وقادرين على تحقيق مستوى عالي من الوجود الذاتي، بالإضافة إلى مساهماتهم في التآلف وترقية الأمة على نطاقٍ واسع.

وفي محاولة لتنقيح المناهج، اتخذ كل من منهج المرحلة الابتدائية المتكامل (KBSR) و (KBSM) المنهج الجديد، اتحدت أساليب التدريس الخاصة، والتي تتركز حول الطفل، والتي تتسم بمشاركة الطالب، مع أنشطة التدريس والتعلم (والتي تحتوي على أنشطة الفصل الدراسي بالإضافة إلى الأنشطة المنهجية المختلطة خارج الفصل) جنباً إلى جنب مع المنهج الشمولي للتنمية البشرية؛ وهذا هو جوهر حركة التطوير الحالية.

وعاد منهج المرحلة الابتدائية المتكامل (KBSR) لحركة الأساسيات، والذي يهدف إلى تخفيض محتوى المنهج الموجه المكثف السابق ليكون تركيزه على

ثلاث Rs، ويحدد التوجيه منهجًا مركّزًا على الطفل، والذي يتطلب مزيدًا من مشاركة الطالب والتركيز على الفروقات الفردية للطلاب، هذا وقد تم تصميم الأنشطة التدريسية لتشجع بوجه خاص على المشاركة والاتصال الشفهي من خلال المهارات الشفهية (السماعية والشفهية) والقراءة والفهم والكتابة المرتكزة على التجريب والتطبيق العملي للمفاهيم الرياضية مثل الإضافات والطرح والضرب والقسمة، حيثُ يكتسب الطالب التعلم المطلوب من خلال عدة تجارب متنوعة؛ مثل مجموعة التعلم (الفصل والمجموعات الصغيرة و diads) أو كأفراد مركّزًا على مهارات واهتمامات وقدرات الطلاب، ويتعين أن تكون عملية التعليم والتعلم منصفة قدر المستطاع، ويتعين تطويرها من خلال استخدام نموذج المواد المحلية والتوجهات التي تعكس المنهج الماليزي الصحيح.

ويُعد (KBSM) استمرارًا لمنهج المرحلة الابتدائية المتكامل (KBSR)، والذي يقدم التعليم العام حتى أحد عشر عامًا من التدريس، من خلال تقديم المواد الدراسية الأساسية والمواد الاختيارية لتمكين الطلاب من الاختيار من بين المواد المطروحة طبقًا لاهتمامهم، هذا ويحتفظ (KBSM) بالتركيب والمواد المقدمة في المرحلة الثانوية الدنيا، باستثناء اختيار المواد الاختيارية قبل حذف المواد الدراسية قبل المرحلة المهنية، وقد تم إضافة مواد جديدة "مهارات الحياة" كجزء من المنهج، ويدرسها جميع الطلاب، وتشتمل المحتويات على العناصر الأساسية لفنون الصناعة والاقتصاد المنزلي وعلم التجارة والزراعة لتمكين الطلاب من الحصول على مهارات المناورة لمواكبة حياتهم اليومية.

وقد حدثت تغييرات أساسية في المرحلة الثانوية العليا، حيثُ يهدف KBSM للاستمرار في تقديم التعليم العام (والذي يتضمن أن يكون التخصص مختلفًا عن مستوى ما قبل الجامعة، والذي يُعد بعيدًا عن تغطية KBSM) وبهذه الطريقة، تقوم

سنوات الدراسة الأحد عشر عاماً إلى (ست سنوات في المرحلة الأولى وخمس سنوات في المرحلة الثانوية) دفعة واحدة وفي نفس الوقت، بإعداد الطلاب لسوق العمل وتعليمهم على المستويات العليا، وبهذا لن يكون تخصص الطلاب في المناطق المتخصصة بعد ("الفنون"، "العلوم" اتجاهات التعليم "التقني" أو "المهني") على الرغم أنه ما زال لديهم مجالاً للحصول على تركيز الموضوع من خلال اختيار المواد الاختيارية (التعليم العام) بالإضافة إلى أربع مجموعات من المواد الدراسية من أربع مناطق (العلوم الإنسانية والعلوم والتعليم التقني والمهني والتعليم الإسلامي)، كما يُسمح للطلاب باختيار موادهم الاختيارية من منطقتين من أصل أربع مناطق، وقد يعني هذا تمهيد الطريق لإلغاء المدارس التقنية والمهنية نهائياً. وتتكون مرحلة التعليم قبل الجامعي من عامين من التخصص في إعداد الطلاب لدخول الجامعة، على الرغم أن معاملة الطلاب بمثابة خطوة أخرى في التعليم، حيثُ يعتقد البعض أن التعليم الذي يسبق المرحلة الجامعية يكون في شكل فصول matriculation للجامعات الخاصة، وفي بعض الأحيان يدخل الطلاب الجامعات من أجل البرامج التكميلية، والتي تسمح لهم بالتخرج بعد الحصول على شهادات الدبلومة (تُعد الدبلومة في السياق الماليزي مرحلة أدنى من الشهادات الكاملة بخطوة واحدة) أو التي يمكن تحويلها إلى برامج الشهادات، والتي تُمكن الطلاب من الحصول على درجات الزمالة، أما بالنسبة للطلاب الذين يتم إعدادهم لدخول الجامعات الأجنبية فيهم يخضعون للمستويات-أ وبرامج شهادات الزمالة الأمريكية أو برامج Australian Matriculation Programs.

ونؤكد على أن التعليم الخاص في ماليزيا يعتبر ظاهرة حديثة وجيدة، وخلال المراحل الأولية من تطوير التعليم، عندما رأت الدولة التعزيز الذي حصل عليه نظام التعليم في الوقت الذي لم يُسمع فيه عن المدارس الخاصة، وخلال سنوات

التطوير، عندما كانت أهمية التعليم مرتبطة بقدرة التنقل الاجتماعية، وكان نظام التعليم الرسمي آنذاك يغلب عليه طبقة النخبة، حيث إنشئت المدارس الخاصة وقتها كمنظمات خيرية لتساعد المنبوذين في المدارس وفشل الفحوصات بإعطائهم فرصة ثانية لدخول الامتحانات العامة للدخول مرة أخرى في الاتجاه العام، وكان الهدف من هذا تكملة جهود الحكومة بإعطاء المزيد من الفصول الدراسية للمنبوذين في المدارس أو المتعلمين البالغين لتمكينهم من الخضوع للامتحانات العامة، وعندما أصبح نظام التعليم يتمتع بديمقراطية أكثر من ذي قبل، وقد أصبحت الحاجة لمثل هذه المنظمات معدومة؛ عندما كان التعليم مؤكداً عليه لتسع سنوات على الأقل (والذي أصبح الآن أحد عشر عاماً)، وبهذا، حصلت المدارس الخاصة على سمة أخرى؛ والمتمثلة في تقديم التعليم البديل، وقد أصبح هذا الركن الأساسي في المدارس الخاصة، حيث تقوم العديد من هذه المدارس بتزويد كل من التعليم البديل والثانوي، بالإضافة إلى بعض الدعم الإضافي حتى قبيل المرحلة الجامعية، وعلى الرغم أن المدارس الخاصة تتبع النهج الحكومي؛ منذ أن كانت وظيفتها الرئيسية إعداد الطلاب للخضوع للامتحانات ذاتها. وفيما يلي أهم ملامح التطوير والإصلاح التربوي في ماليزيا من حيث النظام التعليمي والمناهج التربوية والمناهج الأخلاقية:

١) جهود الإصلاح والتطوير في نظام التعليم الماليزي:

تعد الإصلاحات الحالية في نظام التعليم الماليزي بمثابة استمرار للجهود التي بدأت في الثمانينات ١٩٨٠، غير أنها تشمل الآن أموراً أكثر من نظام المدرسة، وقد توجت الجهود التي بدأت في التسعينات ١٩٩٠ بإدخال قانون التعليم ١٩٩٦؛ حيث يُلخص هذا القانون السياسات الخاصة والذي يُكرر قانون التعليم لعام ١٩٦١، ويُشدد على تضمين جميع مراحل التعليم؛ والتي تتضمن مرحلة ما

قبل المدرسة وما بعد المرحلة الثانوية، والتي لم يتم تغطيتها في قانون التعليم لعام ١٩٦١، (وسابقاً، قد تمت تغطية التعليم العالي من قبل قانون الجامعات والكليات لعام ١٩٧١).

وقد كان تأثير فترة التسعينات ١٩٩٠ على نظام المدرسة جيدة فيما يتعلق بإدخال الكمبيوتر وعصر المعلومات، وفيما يتعلق بالكتابة، فقد كانت بعض الأشياء في ذروة اهتمامها فيما يتعلق بشؤون مبادرات الحكومة للمدارس لتكون جنباً إلى جنب مع مشروع الممر الماليزي الممتاز (MSC)، وكانت المدارس الذكية أحد الأعلام الحاملة لهذا الجهد المرتكز حول مفهوم التعليم من خلال الاستخدام المتكامل للتكنولوجيا الحديثة في التعليم، ولا يوجد إلى الآن إصلاح حقيقي في مناهج المدارس.

وعلى الرغم من ذلك، أصبح منهج المدارس الذكية جاهزاً للتطبيق كمشروع تجريبي في يناير ١٩٩٩، لتتبعه الأمة كلها بعد عام من تطبيقه، ويتضح جلياً أن محتوى المشروع ما زال كما هو، ولكن يتعين على التطبيق أن يتكيف مع التنمية الحالية، وخاصة بعد وصول التكنولوجيا إلى المدارس.

كما أن المدارس الذكية لن تحصل على أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا لتعزيز التدريس فقط؛ ولكن يدور الأمر حول تدريس الأمور الصحيحة بمساعدة التكنولوجيا والتركيز على أن يكون مصدر الطلاب المرتكز على المتعلمين؛ لضمان عدم وقوع الطلاب في الظاهرة التي تطورت عبر السنوات الماضية، وسوف يُحدد الأداء في الفحوصات العامة نتائج نجاح التطبيق، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة تطوير الأطفال ليكونوا متعلمين عن ظهر قلب، وأقل كأفراد مُفكرين، هذا وتؤكد المدارس الذكية أن طلاب المدارس الماليزية سيكونون شباب بالغين وبمثابة متعلمين يعملون مع المعلم والمواد الأخرى التي يسهل الوصول إليها وتحت

تصرفهم (وفي متناول أيديهم) ومسؤولين عن عملية تعلمهم الخاص.

وتسببت موجه التغييرات هذه وسياسة التطبيق في ظهور المزيد من المعضلات في تعليم القيم على جميع المستويات، حيث أُضيفت معضلة تعليم القيم في المدارس إلى السماء المفتوحة الآن، بالإضافة إلى سيناريو كامل من إعادة تدريب المعلمين، ولم نتذوق إلى الآن طعم نجاح عملية تعليم القيم من خلال المناهج؛ ويرجع هذا إلى حيرة المعلمين كلياً حول كيفية دمج القيم بالمعنى الحقيقي. وقد ظهرت معضلات أخرى بعد وصول الكمبيوتر والاحتلال الحتمي للإنترنت في الفصول الدراسية، وتتمثل الحقيقة التي لا يمكن للمدارس الماليزية تجاهلها أنه لا يمكن دحض عمليات التطوير التي تحدث في العالم، وفي الواقع، لقد اتخذت الحكومة خطوة جريئة وشجاعة في التوجه قدماً والمحاولة لتكون على رأس عمليات لتطوير الجارية في العالم؛ عن طريق تبني التكنولوجيا والإستراتيجيات الحديثة في مفهوم المدارس الذكية، على الرغم أن ماليزيا على يقين أن عمليات التطوير هذه تسير جنباً إلى جنب مع أهدافنا وفلسفتنا المنصوص عليها. وقد يبدو أن هذا الأمر معضلة أكبر؛ فقد كان من الصعب بما فيه الكفاية فعلياً إدخال القيم الماليزية من خلال تحويل جميع المعلمين إلى "تعليم القيم" من خلال "تدريس القيم عبر إستراتيجية المناهج" هذا ويُطلب من المعلمين في المدارس الذكية مقابلة هذا التحدي على الرغم أنهم يستخدمون أساليب بديلة، وخاصة من الشبكة العالمية. ويتعين لضمان نجاح المدارس الماليزية القيام بالعديد من الأشياء لتحقيق آثار إيجابية بنجاح فيما يتعلق "الانفتاح التكنولوجي" والإبقاء على الأطفال متعلقين بالجذور بصلابة في السياق الماليزي وغرس القيم الماليزية، بالرغم مما يسمى بالقيم العالمية.

وما يدعم الانفجار الحالي للأحداث، التأكيد على التعليم الثانوي العالي والتعليم العالي، وخاصة التعليم الثانوي العالي الخاص، والتعليم العالي والتعليم عموماً، ولا

يوجد إلى الآن أي إصلاح في المناهج المدرسية، باستثناء التكيف مع الاحتياجات الجديدة للتغيرات العالمية والطلب على التكنولوجيا، مما أدى إلى دفع موجه مؤسسات التعليم الثانوي الخاص واستجابة مؤسسات التعليم الثانوي العام لإتمام أو التنافس مع القطاع الخاص، حيث ما زالت الحكومة تتحكم في إنشاء الجامعات الخاصة، في حين تزاوجت مؤسسات عديدة معاً أو قدمت برامج تحضيرية للمؤسسات في الخارج، ويسمح قانون التعليم لعام ١٩٦٦ بإنشاء أفرع لحرم الجامعة؛ والذي يعد أيضاً بمضاعفة أصحاب الحصص الكبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا ليكون لهم أفرع في ماليزيا، وإنه لأمر ممتع ملاحظة العمليات التطويرية في العامين المقبلين، والتي سوف تتسبب في ظهور معضلات معينة للمجتمع الماليزي عندما يكون هناك غزو حقيقي "للمناهج" الأجنبية داخل أفرع حرم الجامعة، وتدفق الطلاب الأجانب إلى البلاد، وحتى الآن، تم الإعلان أنه يُسمح لجامعات التعليم الخاص بالمزاوجة مع المؤسسات لأجنبية وتمنح الشهادات نيابة عنهم.

وفيما يلي أهم ملامح التطوير والإصلاح في نظام التعليم الماليزي

• **قضايا الإتاحة والوصول إلى التعليم:** تعتبر المساواة وحقوق التعليم من الحريات الأساسية المقدسة في الدستور الفيدرالي، فلا يوجد أي تمييز بين أي مواطن فيما يتعلق بالوصول والدعم المالي للتعليم، حيث يمتلك كل طفل الحق في التعليم، كما أنه يحصل على فرص متساوية لتطوير إمكانياته/إمكانياتها طبقاً لقدرة الفرد وقابليته الخاصة، ولقد تم تحقيق التعليم الابتدائي العالمي تقريباً، بالإضافة إلى أن نظام التعليم يكتف جهوده في الوقت الحالي لتقديم اثني عشر عاماً من التعليم الأساسي، ويقدر متوسط المعدلات الرسمية للمتعلمين في البلاد ٩٣٪، وتسجيل الطلاب في المدارس الابتدائية أعلى من ٩٠٪ و ٩٢٪ في التعليم الثانوي،

بالإضافة إلى أن معدل الزيادة السنوية حوالي ٣,١٪، هذا ويشير التسجيل للمرحلة الابتدائية إلى أن التعليم العام مفتوح أمام الجميع، حيث تُقدر الزيادة السنوية ٤,١٨٪، وتعكس الزيادة المتوقعة ٢٥٪ في التسجيل للمرحلة الثانوية التطبيق الفعال لسياسة التوسع التعليمي الأساسي من تسع سنوات إلى أحد عشر عامًا.

• **المساواة في التعليم:** تم منح كل طفل فرصة مساوية للتعليم، بما في ذلك الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية، كما يستطيع الآباء الاختيار بتسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية والتي تقدم خدمات تعليمية باللغة الماليزية والمدارس ذات الطابع الحكومي حسب رغبتهم.

• **نوعية وصلة التعليم:** أخذ كل من نوعية وصلة التعليم بالاحتياجات الفردية وبناء الأمة الأولوية القصوى في خطة التنمية القومية؛ وقد كان هذا موضوعًا جدًا في الفلسفة القومية للتعليم (NPE) والتي تنص على؛ "التعليم في ماليزيا عملية جهد مستمر تجاه تطوير إضافي لإمكانية الأفراد بأسلوب شمولي متكامل لتخريج أفراد متوازنين من الناحية الثقافية والروحية والعاطفية والجسدية ومنسجمين، مرتكزًا على اعتقاد راسخ من وإلى الولاء لله، على سبيل المثال، الجُهد المُصمم لتخريج مواطنين ماليزيين ضالعين ومتقنين، ولديهم معايير أخلاقية عالية ويتحملون المسؤولية وقادرين على تحقيق أعلى المستويات للحرية الشخصية بالإضافة إلى أن يكونوا قادرين على المساهمة في تحسين العائلة والمجتمع والأمة بشكل عام".

ويقدم التدريب التقني والمهني والمهارات في المدارس الثانوية، كما تزود المدارس الثانوية المهنية الطلاب بالتدريب العملي والمهارات الوظيفية، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا كمساعد لتسهيل نشاطات التعليم والتعلم مما جعل عملية التعلم شيقة ومحفزة ومثيرة وذات مغزى وتساعد على تنمية المهارات التي تؤهل الطلاب لمواجهة التحديات العظمى، وقد وضع المنهج القومي تأكيدًا على التطوير

• سلسلة نظم التعليم (١) •

الشمولي وإمكانيات الأفراد، بالإضافة إلى أنه يقدم فرص لكل فرد لتطوير مهاراته الأساسية ومعرفته وقيمه وتصرفاته واهتماماته ومواهبه في المجالات التالية:

- المهارات الاجتماعية
- المهارات الثقافية
- المهارات الجسدية
- المهارات الروحانية
- القيم الجمالية (الإبداع والتقدير)
- القيم الأخلاقية
- مهارات الاتصالات والمعلومات (ICT)

• **استراتيجيات التعليم:** تم تشجيع المعلمين لاستخدام خليط مناسب من استراتيجيات التعلم واستخدام مجموعة كبيرة من مواد التعليم والتعلم وتبني نماذج تعلم مختلفة تقابل احتياجات الطلاب وتوظيف أنشطة مختلفة داخل الفصل الدراسي في مجموعات صغيرة أو بشكل فردي، لتكون عملية التعلم شيقة ومحفزة وذات مغزى.

ويسهم ذلك في إكساب الطلاب المهارات التي تحتاجها الدولة، كما يضمن أن يتم إعدادهم بشكل جيد لمواجهة التنافس المتزايد وتحديات العالم في المستقبل. هذا ويتم تشجيع المعلمين على استخدام مجموعة متنوعة من المناهج والأساليب في عملية التعليم والتعلم، والموضحة على النحو التالي:

- **إجادة التعلم (ML):** نظام تعلم يسمح للطلاب بإجادة محصلات التعلم المرتكزة على قدرتهم وإمكانياتهم، وقد تم تطوير برنامج علاجي لتقديم الدعم للطلاب الذين لم يجيدوا التعلم، كما تم إعطاء أنشطة تعزيز للطلاب

الذين أجادوا التعلم.

- **الوصول الذاتي للتعلم (SAL):** النظام الذي يسمح بإعطاء الطلاب فرص التعلم المرتكز على قدرتهم باستخدام مواد الوصول الذاتي للتعلم (SAL)، فعلى سبيل المثال، يتم تدريس اللغة الانجليزية باستخدام هذا المنهج لتطوير مقياس اللغة بين الطلاب.

- **تعليم كيفية التعلم:** منهج يشجع المتعلمين على أن يكونوا مستقلين ومسؤولين عن تعلمهم الخاص، كما أنه يمكن المتعلمين بالظهور وتقييم عملية تعلمهم ليكونوا قادرين على تحويل تعلمهم من خلال المنهج وخارج الفصل الدراسي.

- **استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:** يسمح النظام المتكامل لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عملية التعليم والتعلم وجود مجموعة متنوعة من الأنشطة والوصول لموارد تعلم أكثر ويسهل عملية التوجه الذاتي والتعلم الذاتي، حيث تتوفر البرامج المنهجية بشكل تجاري بالإضافة إلى المواد التي طورتها وزارة التربية والتعليم (MOE)، والاتصال بالإنترنت الذي يسمح للطلاب بتصفح المعلومات التي تساعدهم على تعزيز تعلمهم وتحقيق مزيد من المشاركة للطلاب.

- **تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتعليم في ماليزيا:** سخرت ماليزيا جهودها تجاه قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بإنشاء الممر الممتاز متعدد الأوساط (MSC) عام ١٩٩٦، ومنذ ذلك الوقت وقد حول الممر الممتاز متعدد الأوساط (MSC) الأمة كثيرًا في قطاعات تكنولوجيا المعلومات (IT) وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وغير الطريقة التي يعمل ويحيا بها الماليزيون تغييرًا جذريًا، حيث يستطيع الماليزيون باستخدام

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تحقيق نمو اجتماعي اقتصادي للأمة، وقد استمر الممر الممتاز متعدد الأوساط (MSC) في ماليزيا يلعب دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الجيدة وضمان توفر الظروف الملائمة في المكان لكي تنمو التجارة والصناعة المرتكزة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقد ساعد النمو الاجتماعي الاقتصادي الناتج عن الممر الممتاز متعدد الأوساط (MSC) في ماليزيا لتقدم بشكل تدريجي في البلاد في الاقتصاد والمجتمع المرتكز على التكنولوجيا، فعلى سبيل المثال، كان يوجد أقل من ٣٠٠ شركة لتكنولوجيا المعلومات (IT) عام ١٩٩٦، ولكن يوجد الآن أكثر من ٣,٤٠٠ شركة لتكنولوجيا المعلومات (IT)، منهم ١,٤٤٧ شركة تحمل صفة الممر الممتاز متعدد الأوساط (MSC) في ماليزيا، وقد نمت قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بنسبة ١٧٪ عام ٢٠٠٥ في ماليزيا، وهو أكبر من نمو إجمالي الناتج المحلي للبلاد؛ والذي يُقدر ٥,٢٪.

ويتطور قطاع الإنترنت بسرعة كبيرة في ماليزيا بمساعدة المعدلات المنخفضة للاتصال في العالم (قراءة ٤٠ سين أمريكي كل ساعة)، ونتج عن هذا، وجود قرابة ١,٢ مليون مشترك في خدمات الإنترنت - معظمهم من السكان - وقد وصل هذا المعدل بنهاية ٢٠٠٠ قرابة ١٥٪ من السكان المستخدمين للإنترنت.

وقد تسببت الكتب الإلكترونية في ثورة عند ظهورها، حيث إنها مُشتقة من ظهور التقنيات الجديدة بوجه عام، والمنافسة الجديدة واحتياجات العملاء المتغيرة باستمرار، وقد أدى اختراقهم للبيئة الأكاديمية إلى زيادة القلق بين الأكاديميين والناشرين والمتعلمين، فعلى سبيل المثال، تنافس كل من المثقفين والناشرين التقنيين مثل، ماك جرو وهيل وويلي مع بعضهم البعض، لبعض ألقابهم على

أنها كتب الكترونية، في حين اشتدت المنافسة بين مزودي الكتب الإلكترونية والناشرين، حيث كانت هناك محاولات آنية لتطوير خدمات الكتاب الإلكتروني وتخفيض تكاليف البيع، وقد ثبت من قبل المطورين التقنيين كما ثبت مقدماً من قبل آليات قراءة الكتاب الإلكتروني والوصول على الإنترنت، وعلى أي حال، فبالرغم من الاستثمارات الضخمة في أسواق الكتاب الإلكتروني، فقد كان إقبال المستهلكين أبطأ مما كان مُتوقع.

ويذكر أن دافيز قام بإعداد نموذج تقنية القبول (TAM) (١٩٨٦)، حيث يُعد بمثابة النظرية البارزة التي كانت تُستخدم لشرح قبول المستخدم المتوقع لنظام المعلومات الجديدة، وقد كان نموذج تقنية القبول متأصلاً في نظرية الأفعال المُسببة (TRA)؛ وهو النموذج الذي يؤمن أن تأثير التصرفات والتصرفات التي تؤثر على النية، وقد يولد هذا التصرفات، هذا ويعتمد مستوى قبول التكنولوجيا، بموجب نموذج تقنية القبول، على تركيبين رئيسيين، يعرفون، الفائدة المحسوسة والسهولة المحسوسة من الاستخدام، كما عرف دافيز (١٩٨٦) الفائدة بأنها "مقدار الفائدة التي يؤمن المستخدم بأنها ستعود عليه جراء استخدامه نظام معين والتي ستُعزز من أدائه/ أدائها الوظيفي"، كما عرف السهولة المحسوسة بأنها "الدرجة التي يؤمن بها المستخدم أن استخدام نظام معين سيكون هين وبدون أي جهد" هذا وستجد نموذج تقنيي القبول في الشكل الأول، كما تتمثل الفكرة العامة من نموذج تقنية القبول في النية السلوكية العامة المحتملة للمستخدم لاستخدام نظام معلومات بمثابة العامل الرئيسي والذي يقوم بتحديد استخدام نموذج الفرد، كما تتأثر النية السلوكية لاستخدام النموذج بالمواقف الخاصة باستخدام النظام، وتتأثر هذه السلوكيات بمعتقدين، يعرفون، الفائدة المحسوسة والسهولة المحسوسة لاستخدام هذا الشخص والذي يعوق استخدام مثل هذه التقنية، هذا وتتسبب السهولة المحسوسة في تأثيرات

سببية على الفائدة المحسوسة، كما يمكن للمتغيرات الخارجية أن تؤثر بشكل مباشر على الفائدة المحسوسة والسهولة المحسوسة للاستخدام.

ومؤخراً، قامت العديد من المؤسسات التعليمية بتقديم برامج لشهادات إبداعية على الإنترنت، وتوسيع المجالات التربوية بدون تحمل أي أعباء في الوقت والمساحة وإتمام الفصول الدراسية التقليدية غير المتصلة بالإنترنت باستخدام الأدوات التربوية للتعلم الإلكتروني، كما قامت هذه المؤسسات بتحميل روابط الكتب الإلكترونية المتعلقة على نظام التعلم الإلكتروني لتزويد المتعلمين بمواد مرجعية شاملة لدعم الأنشطة المرجعية، كما صرح هؤلاء المتعلمين أن خدمات الكتب الإلكترونية المقدمة على نظام التعلم الإلكتروني تساعدهم على تخفيض زياراتهم إلى المكتبات كما أنها تعزز التعليم الفعال.

وقد اعتمد نجاح اقتناء الكتاب الإلكتروني على تطبيق النموذج لتعليمي الذي يخاطب احتياجات المتعلم، بالإضافة إلى أن محتوى الكتاب الإلكتروني ذو صلة وثيقة بفصل دراسي معين، هذا وتعتبر عملية تصميم كتاب إلكتروني جيد عملية مهمة معقدة، وتتطلب قائمة كاملة من متطلبات المستخدم فيما يتعلق بخصائص التصميم ومحتوى الفصل الدراسي، على الرغم أن العديد من الكتب الإلكترونية الموجودة في السوق مجرد نسخ مقروءة ضوئياً لكتب مطبوعة بالفعل، لكي تكون متاحة على الإنترنت في صيغة المستند المحمول (PDF) أو لغة رقم النص الفائق (HTML)، فهم يفنقرون للعديد من تطبيقات الإنترنت وقواعد التصميم؛ ولهذا، فهم غير ملائمين لكل فئات المتعلمين.

ويشار إلى الكتاب الإلكتروني، بصفة عامة، على أنه عرض رقمي للمادة المطبوعة يتم تقديمه عن طريق أوساط منخفضة مثل أجهزة الكمبيوتر وقارئ الكتاب الإلكتروني والمساعد الشخصي الرقمي (PDA) والأجهزة النقالة والإنترنت

وشبكة الإنترنت والمعلومات المساعدة، وقد تم تصميم الكتب الإلكترونية مزودًا بالعديد من الخصائص الجديدة مثل البحث ووظائف الإحالة المرجعية والخصائص متعددة الوسائط وروابط مواد الإنترنت.

ويتعلق تطوير تقنية الكتاب الإلكتروني في ماليزيا بالنمو السريع بصناعة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT)، حيث تعتبر الحكومة الماليزية واحدة من القوة الدافعة، بالإضافة إلى أن وزير التربية والتعليم في ماليزيا (MOHE) يساعد الجامعات المحلية في الاشتراك في مكاتب الإنترنت في منطقة رينغيت بماليزيا، بتكلفة تقدر ١,٠٤ مليون، كما تقوم الجامعات المحلية بتقديم خدمات الكتاب الإلكتروني في مكتبات الحرم الجامعي العامة لتلبية الاحتياجات المتزايدة على المواد المرجعية للأعداد المتزايدة للمتعلمين، وعلى سبيل المثال، جامعة سينس الماليزية وجامعة أوترا الماليزية وجامعة مالاي والجامعة الإسلامية الدولية وجامعة تون عبد الرزاق وجامعة ماليزيا المفتوحة وجامعة تكنولوجيا مارا وجامعة كيباجيسان الماليزية.

وكان يتم تقديم خدمات الكتاب الإلكتروني في جامعة أوترا الماليزية عام ٢٠٠٨، ولم يتم إجراء أي بحث منذ إنشائها لتعقب نمط قبول الكتب الإلكترونية بين طلال جامعة أولترا الماليزية، وتشري الإحصائيات من المجمعين والناشرين أن خلفيات طلاب كليات الهندسة بمثابة المستخدمين المتكررين للكتاب الإلكتروني مقارنة بطلاب المجالات الأخرى، ولذلك، يؤمن الباحث أنه بالتحقيق في نية استخدام الكتاب الإلكتروني بين طلاب كليات الهندسة سنحصل على معلومات مفيدة وذات مغزى لكيفية تشكيل نية إيجابية في الطلاب (غير المستخدمين والمستخدمين الكتاب الإلكتروني قليلاً) من المجالات الأخرى، التي يمكن جمعها، وبالإضافة لتحقيق هذا الأمر، يمكن أن تقدم هذه المعلومات إشارات هامة لإدارة المكتبة ومقدمي الكتب الإلكترونية لتطوير

خدماتهم، وبالتالي جذب المزيد من المستخدمين للكتب الإلكترونية، ولهذا تم إجراء بحث يقوم بتوظيف تقنية نموذج القبول للتحقق من نية استخدام الكتاب الإلكتروني بني طلاب كلية الهندسة.

تُعد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT) مجالا حيويا جدًا في الحياة اليومية، ولهذا يتعين أن يحصل جميع الأفراد في مجتمعنا، بغض النظر عن الجنس، على المهارات الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على الأقل، للعمل بنجاح وبكفاءة؛ للتطوير والترقية والنجاح في حياتهم المهنية، ويرجع كل هذا إلى وجود فرص عمل لم يسبق لها مثيل بين المحترفين في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في السنوات الأخيرة؛ حيث ما زال هناك عدم توازن في الجنس، هذا ويواجه قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أزمة في المهارات، والمتأصلة في عجز المحترفين المؤهلين في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وترجع أزمة المهارات هذه، بشكل جزئي، إلى أن قطاعات معينة من السكان تحت التمثيل في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتُعد الإناث من بين هؤلاء المُقيدين تحت التمثيل.

ولقد كُتب الكثير عن انتشار الفجوة التكنولوجية في الجنس، حيث تتمثل الفكرة في الذكور والإناث الذين يمتلكون سلوكيات وأساليب ومهارات مختلفة مرتكزة على التكنولوجيا، وخلصت الدراسات إلى أن الطلب على أجهزة الحاسوب للرجال والذكور أكثر منه للإناث والفتيات؛ وبالتالي يمتلك الذكور خبرة متعلقة بالحاسوب أكبر من الإناث.

حيث سيؤدي المزيد من الفهم لعقبات التعلم المختلفة التي تواجه الإناث في اكتساب مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى تخفيض الفجوة المعرفية بخصوص قدرات التعلم لدى الإناث البالغات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات،

فمع توفر مثل هذه المعرفة، تستطيع أن تقوم الوكالات العامة والخاصة بتنفيذ هذه الآليات لتقليل عقبات التعلم على نحوٍ أكثر فعالية مما هو عليه في الوقت الحاضر، وسوف يؤدي هذا بدوره إلى تعزيز السرعة التي يحصلن بها على المهارات الضرورية لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بفاعلية وبوفرة في العمل.

• **إعداد المعلمين لتطبيق وتبني المناهج التربوية:** تم إدخال خدمات تدريبية خاصة أثناء العمل للمعلمين المُطالبين بتدريس مواد لم يتم تدريبهم عليها على نحوٍ ملائم، جنباً إلى جنب مع إعداد المعلمين للتقدم الاحترافي كوكلاء للتغيير مع تقديم البرامج الجديدة، ويعد التطوير المحترف للمعلمين أثناء العمل بمثابة أنشطة مستمرة وخط حكومية طويلة المدى مرتكزة على القاعدة السنوية.

وتتمثل الاستراتيجيات الأكثر شيوعاً لضمان تطبيق المعلمين الفعال لمبادرات المناهج الجديدة فيما يلي:

- **التدريب أثناء العمل:** يُستخدم نموذج التدريب التنازلي (CTM) للفصول الدراسية أثناء العمل، فهو طريقة سريعة للحصول على المعلومات والمنتشرة أسفل الجذور، ويحضر موظفو المصدر المُختارون من كل دولة فصولاً تدريبية يعقدها مركز تطوير المنهج التربوي (CDC) على المستوى الوطني لمتابعة المعلمين في مدارسهم التي يعملون بها.
- **نشر المواد التعليمية:** تم نشر المواد التعليمية مثل دليل المعلمين للمواضيع الخاصة ونماذج التعليم والتعلم التي نشرها مركز تطوير المنهج التربوي (CDC) على جميع المدارس لمساعدة المعلمين على تطبيق برامج المناهج الجديدة.
- **الفحوصات المركزية أدوات وسياسات التقييم المستخدمة لتحديد تقدم التلاميذ أو الطلاب:** توجد هيتان للفحوصات في ماليزيا؛ الأولى، نقابة

فحوصات وزارة التربية والتعليم (ESMOE)، وهيئة الفحص الوطني (NEB)؛ والتي يتمثل قلقها الرئيس في إدارة اختبارات تقييم المدرسة الابتدائية (UPSR) وامتحان تقييم المرحلة الثانوية الدنيا (PMR) وشهادات الاختبارات الماليزية للتعليم (SPM)، والثانية، هي مجلس الفحص الماليزي (MEC)؛ وهو هيئة قانونية تقوم بإجراء فحص الشهادة المدرسية العليا الماليزية (MHSC).

ويتم توجيه الطلاب لمجال العلوم بوجه عام، بناءً على أدائهم في امتحان تقييم المرحلة الثانوية الدنيا (PMR)، في محاولة لزيادة عدد الأفراد المُدرّبين في العلوم، ويقوم الطلاب في مرحلة الثانوية العليا، باختيار من ٧-٩ مواد لشهادات الاختبارات الماليزية للتعليم (SPM) / الشهادة الماليزية للتعليم (MCE)، حيث يُقضى الطلاب الفترة النهائية من الأحد عشر عاماً للدراسة، هذا ويتعين أن تتوفر ظروف معينة، للتأهل للشهادة، والتي تتضمن الحق في جمع المواد ومواد التخرج للغة الماليزية، وتتألف مناهج المدارس التقنية من المواد الأساسية والاختيارية والتخصصية، كما أنهم يخضعون للاختبارات نفسها.

هذا ويتم استخدام درجات الفحوصات الماليزية على نحوٍ موسع بالشكل التالي:

- اختبارات تقييم المدرسة الابتدائية (UPSR): تحدد مستويات: المتخصص (٣ مستويات) وغير المتخصص (مستويين).
- امتحان تقييم المرحلة الثانوية الدنيا (PMR): وتحدد مستويات: ممتاز، جيد، مقبول، ناجح، راسب.
- شهادات الاختبارات الماليزية للتعليم (SPM): تحدد مستويات: الممتاز (مستويين)، وتقدير / علامة (٤ مستويات)، ناجح (مستويين)، ثم راسب.

هذا وتتم مراجعة معايير الفحوصات جنباً إلى جنب مع مراجعة وتقيح المنهج في السياق الماليزي، حيثُ تتكون كل دولة من المرحلة الابتدائية من ست سنوات، في حين تتألف المرحلة الثانوية من خمس سنوات.

ويتم عقد نتائج الفحوصات النهائية المتمركزة بنهاية السنوات الستة، من العام الثالث والرابع لتقديم تقييم للمخططين لتطوير انجازات الطلاب، كما قد تختلف نتائج الطلاب المختلفة بموجب تحليل إنجازات الطلاب، ويتعين أن يكون الأداء أدنى من المعيار المتوقع، وسوف تقوم الأقسام المتصلة بوزارة التربية والتعليم (MOE) بالنظر في المشاكل واتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير انجازات الطلاب في المستقبل. وفي هذه الأثناء، يتوجه الطلاب القادمون من المدارس ذات الطابع الحكومي في المدارس الصينية والماليزية ولم يجيدوا اللغة الوطنية؛ حيثُ حصلوا على درجات (النجاح/السقوط) لعام التخصص؛ وهو عام انتقالي لاكتساب الاحترافية الكافية في اللغة الوطنية، ولهذا يكون تركيز برنامج المنهج التربوي على الاستخدام العملي للغة الماليزية.

• **مشاركة المجتمع في عملية التغيير التعليمية:** أغلقت وزارة التربية والتعليم مجال التعاون والاشتراك مع المنظمات الحكومية الأخرى والأعمال الحرة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المرتكزة على المجتمع والمعاهد الدينية والصناعات في عملية التغيير التربوي.

• **اللجنة الوطنية والفرعية:** يتمثل مثل هذا التعاون في تقوية برنامج تعليم الطفولة المبكرة لضمان حصول الأطفال الصغار على الوصول العادل لبرامج تنمية الطفولة، وقد عملت وزارة التربية والتعليم بشكل وثيق مع المنظمات الحكومية الأخرى والمعاهد الخاصة والمنظمات غير الحكومية لتغطية الفجوات بين المنظمات المختلفة التي تدير مراكز الطفولة ورياض

الأطفال، هذا وقد تم تشكل اللجان الوطنية الفرعية لتنسيق الأمور الخاصة بكل من:

- تنظيم البرامج التعليمية قبل المدرسة،
- تطوير آليات التقييم،
- تقديم إرشادات للمعلمين ومساعدة المعلمين لتزويد الطلاب بالتجارب المختلفة،
- التخطيط لحملات تجذب معدلات تسجيل مرتفعة لمراكز رعاية الطفولة ومراكز التعليم قبل المدرسة.
- التعاون مع الوكالات الحكومية: عملت وزارة التربية والتعليم بشكل تعاوني مع وكالات حكومية مثل وزارة الموارد البشرية (MOHR) ووزارة الزراعة (MOA) ووزارة التنمية الريفية (MORD) ووزارة الشباب والرياضة (MOYS) في برامج التدريب المهني والمهارات، وقد حصلت كل من مجموعات الشباب والبالغين من خلال هذه البرامج على تدريب في العمل في قطاع الصناعة كنوع من التعرض لبيئة العمل، وكانت علاوات التدريب والمدربين المُدرِّبين المؤهلين بالإضافة إلى منهج ذي صلة ومنهج تقني؛ من بين الموارد التي قدمتها الوكالات المختلفة لإدارة هذه البرامج. وقد حصل المتدربون على مقاييس وجودة البرامج التدريبية من خلال مجلس تصديق الشهادات التجارية والتدريب الصناعي الوطني (NITTCB) التي أنشأها المجلس الاستشاري الوطني (NVC) للتدريب الصناعي، وقد وضع مجلس تصديق الشهادات التجارية والتدريب الصناعي الوطني (NITTCB) معيارا تجاريا عاما لجميع برامج التدريب، بالإضافة إلى أنه يخدم تحقيق وتطوير برامج التدريب

هذه، وتصدر معظم الشهادات الخاصة بالدورات التدريبية عن مجلس تصديق الشهادات التجارية والتدريب الصناعي الوطني (NITTCB) والمجلس الاستشاري الوطني (NVC).

- رابطة الآباء والمعلمين: تم تشجيع مشاركة الآباء من خلال رابطة الآباء والمعلمين، وتتضمن مشاركتهم تقديم الإرشاد والنصح وجمع التبرعات لتطوير الإمكانيات مثل أجهزة الكمبيوتر.
- الإعلام: يلعب الإعلام دورًا هامًا في التعليم، حيث يتم الأخذ في الاعتبار آراء واقتراحات الأفراد المهتمين والأكاديميين والعامّة في عملية صنع القرار في سياسة البرامج التربوية للمدارس.
- الدروس المستفادة من: النظريات التي تبناها والاستراتيجيات الناجحة والصعوبات الرئيسية التي واجهتهم، الخ.

(٢) نقاط القوة في عمليات الإصلاح والتطوير في نظام التعليم الماليزي:

وتتمثل في:

- عملية صنع القرار الجماعي: في ممارسة تطوير المنهج التعليمي في الطبيعة الكلية الإدراكية لعملية صنع القرار في الأمور الخاصة بالمنهج التعليمي، على الرغم أن بعض الوكالات الخاصة مسئولة عن المنهج المدرسي والتخطيط الفعلي والتنمية والأنشطة الأخرى المتعلقة المؤرعة، كما تضمن مشاركة أصحاب الحصص المختلفة أنه تم تنسيق الأنشطة المتصلة ببعضها البعض.
- الفرص المتاحة للمعلمين للاجتماع وتبادل الآراء: فقد أظهرت الخبرة أن الأمور تسير على ما يرام داخل مرحلة التطبيق أو القيادة، وكان هذا بسبب وجود زيارات منظمة في هذه المرحلة للمدارس وورش العمل مع

المعلمين لمناقشة المشاكل والإمكانيات، على الرغم أن المشاكل بدأت في الظهور على السطح أثناء التطبيق في كافة أنحاء الأمة، عندما كان من الصعب الحصول على نفس التردد الفعال مع المعلمين، وقد قام مركز تطوير الطفولة (CDC) بإجراء حلقات دراسية وطنية وبرامج سنوية حيثُ يجتمع المعلمين من جميع أنحاء البلاد للاستماع لتجارب زملائهم الناجحة والفاشلة ومشاركة التجارب، وقد عبر العديد من المعلمين عن امتنانهم لمثل هذه الفرصة؛ وقد أدى هذا إلى تجديد حماسهم بعدة أشكال.

- الإرادة السياسية: لم تُقابل جميع عمليات التفتيح والإصلاحات المنهجية بعقبات، لقد كان هناك عامل واحد له تأثير هام على نجاح عملية التفتيح المنهجي والمتمثلة في الإرادة السياسية، وقد حظيت المواد التي دعمها الأفراد بالتأثير أو الأفكار المنبثقة عنهم معدلات نجاح مرتفعة، فعلى سبيل المثال، المهارات والاختراعات الحية، وعادة ما تكون السلطات متعاونة في إمداد الموارد والتي تؤدي بدورها إلى نجاح العملية.

- المواد العملية: يتعلق الإصلاح المنهجي الناجح بطبيعة المادة الدراسية، والمتمثلة في المواد العملية والحرف اليدوية لتكون ناجحة أكثر من مثيلتها، والأمثلة كثيرة وتتضمن ما يلي، الفنون البصرية والمهارات الحياتية والاختراع وتكنولوجيا المعلومات والمواد الدراسية المرتكزة على المهنية، حيثُ تمكن هذه المواد الطلاب لرؤية الفرص الوظيفية المناسبة لهم عند الانتهاء من دراستهم.

٣) الصعوبات والتحديات التي تواجه عمليات الإصلاح والتطوير في نظام التعليم الماليزي: حيث لا تجري أي عملية إصلاح وتطوير الأنظمة التعليمية بدون مشاكل أو تحديات، وتوجد في كل مرحلة تقريبا قضايا تتطلب الدراسة،

وبعضها ليست بنفس قدر الصعوبة كغيرها، وفيما يلي نعرض بعض القضايا المنبثقة عن التجربة الماليزية:

١. مرحلة التصميم: ومن أهم الصعوبات والتحديات في هذه المرحلة ما يلي:

- العرض مقابل العمق: عادة ما كانت توجد معضلة في تحديد الشكل المناسب فيما يتعلق بمجال المنهج التعليمي؛ حيث إن التعليم يهم كل فرد، وبناءً عليه، فقد كان يوجد طلب مستمر وأحياناً ضغط يتضمن إدخال العديد من الأمور في المنهج التعليمي، وقد يرى أصحاب الحصص أن هذه الأمور فورية لهم، وقد لا يتلقى هذا أولوية الأمة، بالإضافة إلى الأمور الضرورية في الفصول الدراسية.

- مهارات تطوير المنهج التعليمي: يتطلب تطوير المنهج التعليمي مهارات واهتمام بالمواد لدراسية، ولا يمكن الحصول على هذه المهارات بين ليلة وضحاها - فهي تتراكم بمرور سنوات من الخبرة في الفصول الدراسية، كما يحتاج ضباط المناهج التعليمية أن يكون لديهم معرفة صحيحة بنظرية المنهج التعليمي وتعلم النظريات ومواكبة التطورات في كافة أنحاء العالم، بالإضافة إلى أنهم يجب أن يكونوا يقظين للسيناريوهات التي تتضمن نتائج على المنهج التعليمي، حيث لا تتوفر هذه الشروط لدى جميع الأفراد المشتركين في التنقيح المنهي.

٢. مرحلة التطبيق: ومن أهم الصعوبات والتحديات في هذه المرحلة ما يلي:

- المنهج المنقح مركزياً: يمتلك المنهج المنقح مركزياً مراكز قوة وسياسات وأولويات، مع اختلاف الأحوال الأساسية، والتي قد تكون موجود بشكل واسع أحياناً فيما يتعلق بالتسهيلات والاتصالات، وربما تتمثل المشكلة الكبرى في هذه المرحلة في الهبوط بين التخطيط والتطبيق.

- البيئات المدرسية المختلفة: لا يستطيع المنهج المتمركز مقابلته احتياجات جميع المدارس بالتساوي؛ حيث إنهم يتمتعون ببيئات ومحليات مختلفة، ولهذا، تعيق الاختلاف في التسهيلات وجودة المعلمين والاتصالات تطلعات المنهج التعليمي في أغلب الأحيان.

- مقاومة التغيير: يتمثل الهدف في معظم عمليات التنقيح المنهجي في إحداث تغيير، والذي يتطلب عادة تغييرات في أدوار وسلوك المعلمين، وعلاقة الطالب بالمعلم، وممارسات الفصول الدراسية. بعض المعلمين يرون أن هذه التغييرات بمثابة إجراءات إيجابية ستعود بفائدة كبيرة على التلاميذ، في حين أن البعض الآخر لا يأخذها على هذا النحو؛ حيث إن التغييرات بالنسبة لهم ليست أكثر من عمل إضافي ونسيان المهارات القديمة وتعلم أخرى جديدة.

- الضغط المتمثل في الفحوصات والتقييمات الوطنية: التي تستخدم عادة كمقياس لفعالية المدارس؛ حيث يوجد مدخل انتقائي في التعليم، وعادة ما يجذب أسلوب وصيغة أوراق الفحوصات والمهام بدلاً من الموضوعات المنهجية التي تقود إلى الفصل الدراسي.

٤) التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم القومي الماليزي في القرن الحادي والعشرين: يواجه التعليم في ماليزيا مع مطلع القرن الحادي والعشرين بعض التحديات الخاصة؛ فيما يتعلق بتحول البلاد إلى بلد صناعية، ولذا، فمن الضروري فهم الاحتياجات التي يجب أن تحوز على الاهتمام لنظام التعليم للاستعداد بشكل كافٍ للقرن الحادي والعشرين. ومن أهمها:

- المعرفة: يجب أن تكون المعرفة بمثابة رأس المال الأساسي في القرن الحادي والعشرين لوضع ماليزيا بين الدول الصناعية، كما يجب أن يخرج

النظام التعليمي عمالاً مثقفين لدفع ماليزيا نحو اقتصاد المعرفة، حيث إن العمال المثقفين ضروريين جداً للبلاد للشروع في استثمارات المعرفة، والتي ستساهم في النمو المستمر، ولهذا يتعين على التعليم الماليزي توليد المعرفة والتكنولوجيا في كل مظهر من نظام التعليم.

- تطوير الخصائص التربوية: يتعين على التعليم الماليزي التحول من هيمنة الهدف النوعي لتحقيق الإنجازات النوعية على جميع مستويات التعليم مع الحفاظ على معدلات النمو المستمرة في التسجيل، كما يتعين إعطاء أولوية لمجالات المحتوى والتسليم التي تؤثر بشكل مباشر على عملية التعليم والتعلم، حيث يجب أن يكون هناك إبداعات في نهج كل من المحتوى والتسليم في جميع مستويات التعليم، لضمان مهارة المعلم في التسليم الفعال، والتي يجب مناقشتها للحث على اكتساب مهارة أكبر بين معلمين المدارس، كما يتعين أن تحتل المتطلبات والتدريب وإعادة هيكلة المدارس الأولوية ضمن الأهداف الرئيسية لتحقيق المهارة بين المعلمين.
- تضيق التقسيم الرقمي: يتعين أن تهدف قضية المساواة في التعليم إلى تقديم وصول عادل للتعليم، حيث ستكون بؤرة ديمقراطية التعليم في القرن الحادي والعشرين في ضوء تحقيق المساواة في التعليم والتأكيد على وجود المعرفة والتكنولوجيا بين أفراد مدارس الريف والحضر على حد سواء، كما يتعين على التعليم الماليزي أن يحقق زيادة في المشاركة وتحسين الأداء في العلوم والتكنولوجيا على وجه الخصوص بين أفراد المدارس، باستثناء تقديم البنية التحتية الضرورية، كما يتعين الترويج بشدة للعلوم والتكنولوجيا لمواءمة الاهتمامات بين الطلاب.

- إعادة تعريف دور قطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً

وخاصة في التعليم، مما وضع عبء تمويل ثقيل على كاهل الحكومة، وأدى إلى تخفيض قيود قدرة المؤسسات العامة وتقديم الابتكار والمنافسة، ومع هذا فقد تسبب الربح والتحفيز التجاري إلى تطوير عدد من المشاكل، وإذا لم يتم مخاطبة هذه المشاكل بشكل مباشر فسوف تؤثر على جودة التعليم في البلاد، حيث يتعين الإجابة على السؤال؛ ما هو دور التعليم الخاص؟ وهل يتعين أن يكون إضافياً أم مكملًا أم كليهما؟

- عملية صنع القرار: يتم تنقيح المنهج التعليمي داخل حيز وزارة التربية والتعليم (MOE)، ويتحمل ثلاث أقسام رئيسية مسؤولية تصميم وتطوير المنهج التعليمي، ويعد مركز تطوير المنهج التعليمي (CDC) مسئولاً عن نظام وتطوير المنهج التعليمي لمرحلة ما قبل المدرسة والثانوية العليا، وتأتي مناهج المواد التقنية والمهنية، والتي تُقدم عادة في المدارس التقنية والمهنية، بعد نطاق قسم التعليم التقني والمهني، ويتضمن التعليم الديني تدريس اللغة العربية تحت مسؤولية قسم التعليم الديني والأخلاقي. برغم أن هذه الأقسام الثلاثة تتحمل هذه المسؤوليات، فإن جميع الأمور الخاصة بالسياسات تتطلب موافقة من اللجنة المركزية للمنهج التربوية (CCC)، والتي يترأسها مدير عام التعليم (D-G E)، وتتألف هذه اللجنة من مدراء الوكالات الرئيسية على المستوى الوزاري، قسم الكتب المدرسية وقسم تدريب المعلمين وفحوصات النقابة والتكنولوجيا التربوية على سبيل المثال. وتوجد شرائح جديدة في المواد تتطلب المناقشة والتطوير من قبل هذه اللجنة قبل تطبيقها، بالإضافة إلى الأمور السياسية الكبيرة والتضمينات المالية التي تحتاج التطوير من قبل اللجنة العليا، والتي تُعرف بلجنة التخطيط التربوي (EPC)، تحت رئاسة وزير التعليم، بالإضافة إلى أن البرامج المنهجية التي تم التصديق عليها قد تمت مناقشتها من قبل

لجنة تطبيق المناهج التربوية (CIC) وسوف تقوم هذه اللجنة، والتي تشمل مدراء التعليم في أربعة عشر دولة في ماليزيا وممثلين وكالات الوزارة، بمناقشة أجود السمات للأنشطة الضرورية في تطبيق المناهج التربوية.

- عملية تخطيط وتطوير المناهج التربوية: تركز العملية الحالية لتتقح المنهج التربوي على النموذج الدوري بداية من تحليل الاحتياجات ثم التخطيط والتتقح والقيادة والنشر والتطبيق والتقييم، ثم العودة إلى تعريف الاحتياجات، وقد قام مركز تطوير المنهج التعليمي بتعريف هذه المرحل بأنها ضرورية، برغم أنه تصور تدفقاً سلساً للأحداث، ويوجد عملياً الكثير من خطوات الذهاب والإياب بين المراحل، فعلى سبيل المثال، في مرحلة التتقح، قد يتعين عمل مرجع لمرحلة الاحتياجات من وقت لآخر؛ حتى يتم تتقح المنهج التربوي بالشكل المطلوب لتتماشى مع التطلعات، التي قد تتغير في ضوء الأحكام العملية حول ما هو ممكن. وقد يبدأ أي منهج جديد بسياسية توجيهية من صانعي السياسة، والتي قد تكون مستمدة من الاتجاهات العالمية والضعف الموجود في المنهج الحالي أو من خلال الآراء العامة. فعندما يتم تكليف فريق المهمة بتخطيط وتصميم المنهج التربوي الجديد أو المُنفّح، يتم توفير المراجع الأدبية الخاصة بمادة البحث، وقد تكون هذه في شكل منهج يتم استخدامه في الدول الأخرى أو نظريات جديدة في التعليم والتعلم والاحتياجات القومية. وكل هذه الأمور لضمان أن يقوم المنهج التربوي الجديد بإظهار الاعتبارات الفلسفية والنظرية والتربوية والمتعلقة بالاحتياجات القومية.

وتتضمن مرحلة التخطيط فريقاً رئيساً بشكل أساسي في مركز تطوير المنهج التربوي (CDC) وممثلين من الوكالات ذات العلاقة من الوزارة، على رغم أنه في

مرحلة التطوير، يتم جلب الممارسين لضمان توفر البرنامج الجديد وإمكانية تطبيقه بدون أي مشاكل، ويضع مركز تطوير المنهج التربوي (CDC) أهمية على مشاركة المعلمين ومدرّبين المعلمين حيث إنهم يكونون في أفضل وضع لتحقيق التسليم الأكثر فعالية للمنهج التربوي، بالإضافة إلى أن جلبهم في العملية مبكراً قد يساعد في مرحلة التطبيق، وستكون الخطوة التالية، بعد التصديق على الشرائح، التحضير لمواصفات المنهج التربوي لكل عام دراسي ومناهج التدريس المقترحة وأنشطة التعلم، ويقوم مركز تطوير المنهج التربوي (CDC) مُجدداً بتنفيذ المشاركة من خلال صياغة شرائح المناهج الدراسية المتضمنة بالإضافة إلى شرائح أخرى يعتقد مركز تطوير المنهج التربوي (CDC) أنها مناسبة، ويأتي دور المعلمين ومدرّبين المعلمين في أهمية ورش العمل هذه، وتشكل الشرائح التعليمية ومواصفات المناهج التربوية أساس الكتب المدرسية والبرامج والمواد المساعدة الأخرى. وبعيداً عن الوثيقتين الرئيسيتين، أنتج مركز تطوير المنهج التربوي (CDC) الإرشادات العامة للمعلمين بالإضافة إلى المواضيع الخاصة.

وفي الماضي، كان يتم اختيار الشرائح التربوية المُكتملة في مرحلة التجريب في المدارس المحددة قبل أن يتم تطبيقها في كافة أنحاء الوطن بشكل كامل، على الرغم أن الممارسات الحالية تعاملت مع المرحلة التجريبية على أنها مرحلة "تطبيق محدود" والتي يتم استخدام الشرائح التربوية في عدد صغير من المدارس من قبل مدارس أخرى في العام القادم، وتظهر، في هذه المرحلة، أقسام التعليم الرسمية في الصورة.

وتقتصر مشاركة مركز تطوير المنهج التربوي (CDC) في الإعداد للتطبيق على مرحلة نشر المنهج على الأفراد الرئيسيين المكلفين بمسئولة نشر البرنامج الجديد على الممارسين، وتتضمن فئة الأفراد الرئيسيين مدرّبين المعلمين والمعلمين

المختارين من بين الذين أبدوا إمكانية بأن يكونوا فعالين في المدارس وشاركوا في تطوير المنهج التربوي، ويتبعه عادة النموذج التنازلي للنشر. ويقوم القسم المختص بالكتاب المدرسي بإعداد الكتب المدرسية والتوجيه والتدريب على استخدام شرائح جديدة على المستوى الدولي والمحلي؛ بالإضافة إلى إعداد قسم التقنية التربوي بعض البرامج التربوية التكميلية الأخرى باستخدام وسائل متعددة، في حين يتحمل قسم المدرسة مسؤولية الأنشطة المنهجية، ويقدم مركز تطوير المناهج التربوية (CDC) الموارد البشرية اللازمة لهذه الأنشطة.

وتكون الفترة الزمنية بين التخطيط والتطبيق ثلاثين شهرًا تقريبًا للسماح بوقت كافٍ لتكون الكتب المدرسية جاهزة ويتم نشرها وتحضير الامتحانات أيضًا، ويقوم مفتشة المدرسة بالأنشطة في مرحلة الإشراف، كما يتم تعيين موظفي الدولة والمقاطعات بشكل خاص لمراقبة التطبيق وتقديم الدعم للمعلمين، وتتحمل نقابة الفحوصات مسؤولية تقييم التلاميذ.

سادسًا: إصلاحات وتطوير المناهج التربوية في ماليزيا:

كان تطبيق منهج المرحلة الابتدائية المتكامل أول إصلاح رئيسي تم في المنهج التربوي عام ١٩٨٣، حيث تم تجديد المنهج كنتيجة للضجة العامة التي تزعم بأن المنهج التربوي مُثقل، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من التلاميذ لا يجيدون القراءة في مستواهم هذا، بالرغم من عدد سنوات المرحلة الابتدائية. وقد تبع تنقيح منهج المرحلة الابتدائية مراجعة وتنقيح منهج المرحلة الثانوية، وتم تطبيقه عام ١٩٨٩، هذا وتقدم الإصلاحات التربوية على كلا الجانبين فرص إدخال تفكير جديد في أمور المناهج التربوية.

وتمت مراجعة منهج المرحلة الابتدائية عام ١٩٩٥ بعد مرور اثني عشر عامًا

على تطبيقه، هذا ولم يكن هناك تغييرًا كبيرًا فيما يتعلق بمحتوى المنهج للمواد الدراسية المعروضة، على الرغم من أن في هذه المراجعة تم إحلال مادة الإنسان والبيئية، والتي تُعد بمثابة مادة جديدة، بالعلوم والدراسات المحلية، وقد تم إدخال هذه المواد للمنهج بعد التفكير الجدي والذب تبعة تقارير حول الإنسان والبيئة، والتي تتألف بشكل رئيسي من العلوم والتاريخ والجغرافية والتثقيف الصحي والمواطنة، والتي واجهت العديد من المشاكل في تطبيقها، كانت المواد الدراسية متكاملة في طبيعتها، مما تطلب أن يكون المعلمين الذين يقومون بالتدريس ضالعين في محتويات المواد الدراسية المختلفة، بينما الفلسفة صلبة؛ حيث لا يتم تبني المعلمين لتدريس أفرع المواد الدراسية المختلفة بأسلوب متكامل طبقًا للتخصص الذي يتسلمونه في التدريب الأولي. بالإضافة إلى أن مادة العلوم لا تحصل على صفة المادة الدراسية المعروفة لتكون خارج نطاق المواد العملية في الدول الأخرى، وقد تم اتخاذ قرار عام ١٩٩٩، لمراجعة وتنقيح المنهج التربوي ككل في ضوء احتياجات القرن الحادي والعشرين واحتياجات التغير الأخرى. هذا وقد تحققت تطورات سريعة في التكنولوجيا وتبني نظريات جديد في التعلم والتطوير داخل ماليزيا؛ والتي تطلبت بدورها مراجعة وتنقيح المنهج التربوي. هذا وتشير مراجعة المنهج إلى وجود تعديلات كي يتم تطوير المنهج، بينما تتضمن مراجعة المنهج فحصا نقديا أو تقييما للمنهج. ويتمثل الهدف من مراجعة وتنقيح المنهج أن يُعاد تشكيل وترتيب المنهج ليوأكب احتياجات الحاضر والمستقبل.

١) مراحل تخطيط وتصميم المناهج في التعليم الماليزي:

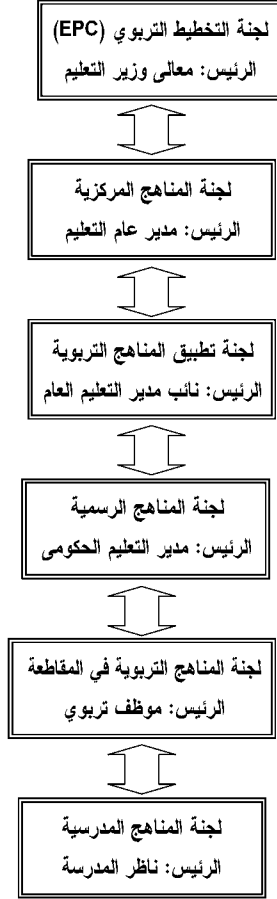
تتمثل الهيئات الثلاثة المسؤولة عن المناهج التربوية في: مركز تطوير الطفولة (CDC)، ووحدة المناهج لقسم التعليم التقني والمهني، ووحدة المناهج في قسم التربية

الدينية والأخلاقية، بالإضافة إلى أنهم مسؤولين عن مراجعة وتنقيح وتعديل المناهج. ويتم عرض المنهج المقدم على اللجنة المركزية للمناهج لتقوم بالتصديق عليه، في حين توجد بعض التضمنات المالية الخاصة التي تتطلب التصديق عليها من لجنة التخطيط التربوية. وعلى مستوى الدولة، يترأس لجنة المناهج الرسمية المدير الحكومي للتعليم:

- المراقبون ورؤساء التقييم والتوجيه والمدراء والمعلمون والمدراء المشتركون في عملية تطبيق المنهج.
- تنسيق تطبيق الأنشطة بين صناع السياسة والمُطبقين في الوزارة والإدارة/المنطقة وعلى مستويات المدارس.
- تنسيق استخدام الموارد لتطبيق المنهج.
- الخُطط والإدارة والدورات التنسيقية المنظمة للمعلمين من قبل قسم التعليم الرسمي (SED).
- الخُطط والإدارة ومشاريع التطبيق الإبداعية.
- تطوير الاحترافية بين المعلمين.

وتقوم لجنة المناهج المحلية (DCC) بإجراء الأنشطة التخطيطية والتطبيقية، على المستوى المحلي والمدارس أيضًا، حيثُ تقدم لجنة المناهج المدرسية الإرشاد والدعم لتطبيق المنهج على مستوى المدرسة والفصل الدراسي. ويبين الشكل التالي اللجان المسؤولة عن تطوير وتطبيق المناهج التربوية في ماليزيا:

شكل يوضح اللجان المسؤولة عن عملية تطوير وتطبيق المناهج التربوية في ماليزيا



وركزت التعديلات التي تمت في عملية مراجعة وتنقيح المناهج التربوية للمرحلة الابتدائية والثانوية على ما يلي:

* النتائج المرتكزة على عملية التعلم: يتم تحديد نتائج التعلم على المستويات الثلاثة لتحديد تعاقب واستمرارية التعلم، ومن المتوقع أن يحصل جميع الطلاب على المستوى الأول.

* إدخال مواد دراسية جديدة: ويتم إدخال مواد تعليمية جديدة على المرحلة الثانوية العليا بشكل تدريجي في مدارس محددة على مستوى الأمة كلها، وتتمثل هذه المواد فيما يلي:

- الإبداع
- تكنولوجيا المعلومات
- التعليم الموسيقي
- * التغييرات التربوية: ويكون التركيز على التعليم الفعال وتعلم المناهج التربوية التي مركزها الطالب لتمكين الطالب من تحقيق أهداف التعلم حسب قدرتهم، وتتضمن هذه المناهج ما يلي:

- إجابة التعلم
- التعلم السياقي
- تعلم مذاهب المحافظة
- الذكاء المتعدد
- تعلم متعدد الأجزاء

* إدخال مواد دراسية جديدة: ويتم إدخال عناصر جديدة على شرائح المواد/ المناهج الموجهة بالفعل، والموضحة على النحو التالي:

- عناصر الأدب في التعليم في اللغة الوطنية والإنجليزية.
- مهارات عملية العلم
- مهارات التفكير النقدية والإبداعية
- الوطنية

- الدراسات المستقبلية
- التعليم البيئي
- التنقيف الصحي العائلي
- * استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT): حيث تم التشديد على استخدام تقنية العصر الرائدة في عملية التعليم والتعلم، وتطوير المعرفة التقنية للعمال المتقنين في عصر المعلومات، وقد تم إعداد مشاريع تجريبية مختلفة قيد التنفيذ لقياس المناهج المختلفة والإمكانيات لتحقيق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وتتضمن هذه المشاريع ما يلي:
- ابتكار مفهوم المدرسة الذكية على تسعين مدرسة مختارة.
- تهدف مشاريع تعلم الحاسب الآلي لتمكين الطلاب اكتساب المعرفة والمهارات الأساسية في استخدام تطبيقات أجهزة الكمبيوتر.
- الشبكة التعليمية، حيثُ تمكنت شبكة المنطقة المحلية (LAN) من مشاركة المدارس.
- مراكز الموارد الإلكترونية التي تقدم خدمات الوصول للإنترنت في مراكز الموارد المدرسية.
- التعلم المرتكز على الإنترنت.
- التعلم المرتكز على مساعدة الحاسب والتعلم باستخدام تطبيقات الحاسبات الآلية الصغيرة والبرامج التربوية كأدوات للتعلم.
- استخدام برامج التطبيقات والبرامج المنهجية في البرامج التربوية المختارة في التعليم والتعلم، على سبيل المثال، تصميم المساعدة المرتكز على الحاسب الآلي والأوتوكاد، وقد تم تطوير كلاً من البرامج المنهجية

والرياضيات واللغة القومية والإنجليزية كمواضع للتعليم والتعلم.

وتتم مراجعة وتنقيح المناهج بعمليات مماثلة لتطوير الشرائح الجديدة، حيث تم إجراء فحص على المبادئ الرئيسية للمناهج التربوية في المدارس الماليزية، حيث تم فحص هذه المبادئ في جميع مجالات المواد الدراسية، وتم تعريف نقاط القوة والضعف في المحتوى (المعرفة) والمهارات والقيم والأساليب وعمليات التعليم والتعلم، بالإضافة إلى التقييم والتقويم، من خلال تخطيط هذه السمات، وقد تم عمل تعديلات للمناهج تتعلق بالإجراء الذي يجب اتخاذه بشأن مسألة النقاش سواء بالاحتفاظ بها أو حذفها أو تقليلها أو إضافتها أو إعادة توزيعها، وتعد خريطة الممارسة المتضمنة بمثابة تعزيز عمودي وجانبي، ويقوم مثال التعزيز العمودي بالبحث والفحص في الموضوع على جميع مستويات المرحلة الثانوية.

ومن المعروف جيداً أن تطبيق المناهج لن يتم تنفيذه بشكل مثالي بسبب عدة قيود موجودة في الداخل، ومنها ما هو خاص بالمعلمين (المؤهلات والمحفزات والمهارات والمحتوي والوضوح... الخ)، وما هو خاص بالمتعلمين (التحفيز للتعليم والاستعداد للذهاب للمدرسة والاهتمام بالمدرسة والتعلم... الخ)، وعوامل خاصة بالمدرسة (حجم الفصل الدراسي والإدارة والتسهيلات وتركيب المدرسة... الخ)، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى، على سبيل المثال، لغة التدريس ومواد التعلم غير الكافية والمساعدات التدريسية وسلوكيات المعلمين والمتعلمين، الخ.

هذا ويتم استخدام تعليمات كل من المنهج المتكامل للمرحلة الابتدائية (ICPS) وأنظمة الأمن للاتصالات والمعلومات (ICSS) لتستطيع مجموعة العمل المقترحة بتطبيق المنهج بفعالية كإستراتيجية للتعليم والتعلم، إلا أن الفصول الدراسية الكبيرة والتي تحتوي على قرابة ٤٠-٥٠ طالب تعوق المعلمين من ممارسة التطبيق بسهولة، على الرغم أن الطلاب يحصلون على التعليم المطلوب حتى إذا تم

تنظيمهم داخل مجموعات عمل مُعدة خصيصًا لتكون بمثابة تغيير تربوي، والذي لا يعمل كما اقترح المخططون، ولكن يتم التعامل معه ببساطة على أنه إعادة تنظيم لترتيب جلوس الطلاب.

ويُعد سلوك المعلمين بمثابة قيد آخر في سبيل التطبيق الفعال للمنهج، حيث يُفضل معظم المعلمين الأساليب التقليدية، على الرغم من تعرضهم لمفاهيم المنهج الجديد ومناهج التعليم المرتكزة على الطالب، ويكون التركيز على نتائج الفحوصات، حيث تُركز المدارس على البراعة الأكاديمية في الفحوصات العامة، بينما يهتم الآباء بدرجات أطفالهم والتحصيل في الامتحان، حيث إن درجات التعلم تتوجه لإعداد الطلاب للفحوصات.

ويبالغ المعلمون في الاعتماد على المواد المُنتجة بشكل تجاري بدلاً من المواد من صنع المعلمين، وقد لا تكون هذه المواد المُنتجة بشكل تجاري مناسبة لقدرات الطلاب، ولا يقوم المعلمون المؤهلون بتدريس المواد المُكلفين بها فقط، بل يقومون بتدريس مواد أخرى بموجب القيود الموجودة داخل المدرسة؛ الأمر الذي يعوق دون تطبيق فعال للمنهج، حيث لا يستطيع بعض المعلمين التدريس بفعالية حيث إنهم لا يمتلكون المعرفة والمهارات لتدريس هذه المواد، هذا ويُعد الضعف في نشر الإستراتيجية بمثابة عائق آخر، وقد أدى استخدام النموذج التنازلي للموظفين الرئيسيين في تخفيف الرسالة التي فكر فيها مخططين ومطورين المنهج.

وتساعد بعض التسهيلات تطبيق مبادرات تعديلات المنهج، على سبيل المثال، المحاولة الأخيرة لإدخال مواد وبرامج جديدة في المدارس، وتتضمن عوامل التسهيل نتائج أبحاث ودراسات وآراء عامة واتجاهات العالم والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والضغط السياسية، بالإضافة إلى مبادرات إصلاح المناهج التربوية في ماليزيا والتي تم تسهيلها بوجود عوامل الدعم التالية بدرجات مختلفة:

- مجهودات الحكومة المستمرة لتوسيع وتطوير التعليم والتدريب من خلال زيادة ميزانية التعليم؛
- الخبرة المتراكمة عبر السنوات لسياسة التعليم الخاصة بالدولة لتعزيز الجودة والوصول للتعليم لمقابلة احتياجات التطور السريع للأمة.
- توفر البنية التحتية للتدريب؛ فعلى سبيل المثال، تدريب المعلمين أثناء العمل والحلقات الدراسية والندوات وورش العمل لتثقيف المعلمين بالإصلاحات التي تمت في المناهج وترقية كفاءة المعلمين؛
- التدريب المستمر الذي يحصل عليه المدراء على الصعيد المحلي والدولي والذي يقوم بتغطية نطاق عريض من الموضوعات التي تساعد المدراء على اكتساب المزيد من المعرفة والخبرة في تخطيط وتطبيق مبادرات تعديلات المنهج؛
- الوعي العام ودعم تنفيذ الإصلاحات التربوية لتلبية احتياجات التطوير الثقافي والاجتماعي والاقتصادي؛
- تطلع الأمة لتخريج متخصصين وعمال مثقفين متدربين على العمل ومؤهلين تقنياً لتمكين الأمة من التنافس دولياً ومقابلة احتياجات اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين؛
- الجهود التي تبذلها كلاً من الحكومة والقطاعات الخاصة للتشديد على اكتساب وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة نتيجة للعولمة والتحضر؛
- الالتزام والوعي القوي بين الآباء لأهمية التعليم في تخريج ماليزيين فعالين ومبدعين.

ويتطلب النجاح في تطبيق التغييرات في المناهج وتطويرها ما يلي:

- إعداد المعلمين وتأهيلهم: سوف يتم تطبيق المنهج الجديد على المرحلة الابتدائية والثانوية عام ٢٠٠٢، ولذا، يتعين إعداد المعلمين لتطبيق التغييرات، حيثُ يحصلون على المعلومات المنتشرة حتى القواعد الأساسية بفعالية ليتم التخطيط لها الآن.
- إعداد مواد التعليم والتعلم: توجد حاجة لإعداد مواد منهجية جديدة لجميع المواد على التوالي، وتتضمن هذه الإعدادات الكتب المدرسية والنماذج والدليل الإرشادي والمواد التفاعلية والمواد المساعدة الأخرى، كما يتعين نشر هذه المواد على جميع المدارس قبل أن تبدأ الحلقات الدراسية في وقت مُبكر من هذا العام.
- وجود قسم لدعم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: حيث يتعين التأکید على استخدام تكنولوجيا العصر الرائدة في عملية التعليم والتعلم، كما يتعين دراسة الأساليب المختلفة والاستخدام الفعال لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وقسم البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في جميع المدارس.

سابعًا: تمويل التعليم في ماليزيا:

في عام ٢٠١١م كان مقدار إنفاق ماليزيا على التعليم حوالي ٣٧ بليون رينغيت ماليزي بالنظر للمال المنفق على العمليات التعليمية والتطوير بمنظومة التعليم)، وهذا الميزانية تمثل ما يوازي ١٦٪ من الميزانية الفيدرالية الكلية لعام ٢٠١٢م- أي أكبر دعم قُدم لوزارة ما، وإضافة إلى هذه الميزانية هناك حوالي ١٢ بليون رينغيت ماليزي مخصص لوزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى التي توفر الخدمات المتصلة بالتعليم، وبوجه عام يوضح هذا الكم من الإنفاق الوضع المالي

لتحسين التعليم المقدم لأطفالهم مما يدعو إلى شكرهم على هذه العناية، (وبعد ذلك يشير كل النقاش الدائر حول إنفاق ماليزيا على التعليم إلى عملية التعليم والتطوير للوزارة فحسب)، ويمكن استخدام العديد من المعايير لمضاهاة إنفاق الوزارة على التعليم مقارنةً بالأنظمة الأخرى، هذا ويستخدم الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الإجمالي - لحساب الإنفاق بالنسبة للأولويات الأخرى في الدولة وللغوارق في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول، ويستخدم المقياس أو المعيار الثالث وهو معدل الإنفاق لكل طالب (المخصص لمعادلة القوة الشرائية) لمقارنة مستويات الإنفاق المطلقة.

ويعتبر هيكل رأس المال البشري القوة الدافعة خلف الاستثمارات الضخمة في التعليم في الدول النامية على مدار السنوات الأربعين الماضية، حيثُ حظي تطوير رأس المال البشري بالأولوية دائماً لدى الحكومة الماليزية حيث إنه أداة هامة للتنمية القومية، هذا وقد قامت الحكومة الماليزية بتخصيص مقدار كبير من مواردها لقطاع التعليم باعتبارها الخبير المالي الأساسي للتعليم في ماليزيا، على سبيل المثال، قامت بتخصيص ٤٧,٧٪ بليون رينغيت ماليزي (RM) لقطاع التعليم والتدريب عام ٢٠٠٩، والتي تُقدر ٢٣٪ من إجمالي الميزانية السنوية المخصصة. وقد أبدت الحكومة الماليزية اهتماماً كبيراً في الاستثمارات التعليمية على الفور، وقد هيمن هذا الاهتمام على السياسة الوطنية من أول خطة ماليزية (١٩٦٦) ومن خلال الخطة الماليزية التاسعة أيضاً (والمقرر تطبيقها من عام ٢٠١١-٢٠١٥)، فعلى سبيل المثال، توجد العديد من المشاريع والبرامج في الخطة الماليزية التاسعة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، والتي تعتبر قيد التنفيذ لمساعدة حركة ماليزيا نحو الاقتصاد المرتكز على المعرفة، ويتمثل المكون الرئيسي في هذه الأجندة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في التعليم لتعريض الطلاب

للمهارات الضرورية ليكونوا متنافسين في مثل هذا الاقتصاد، بالإضافة إلى أنه من خلال بند تسهيلات تربوية أفضل ووسائل الراحة الأساسية، تهدف الخطة لتحسين جودة التعليم لتخفيض فجوة الأداء بين مدارس الريف والحضر، بالإضافة إلى برامج الدعم التربوي (مثل المنح الدراسية ومستندات صرف التعليم وبرامج الغذاء المجانية) لمساعدة الطلاب من عائلات الدخل المحدود، كما يوجد في المسودة الأخيرة لخطة ماليزيا التاسعة، أحد الأجندات الرئيسية والتي تهدف لتقديم وصول أكثر عدلاً للفرص التعليمية لأطفال العائلات ذات دخل أقل من ٤٠٪، حيث يُعاني مثل هؤلاء الأطفال من فرص تعليمية منخفضة والعيش في بيئة منزلية غير باعثة، ويعانون أيضاً من مشاكل مالية لشراء الاحتياجات المدرسية، بالإضافة إلى أن بعض من هؤلاء الأطفال يعيشون في مناطق نائية؛ حيث تواجه الحكومة مشاكل في تقديم تعليم ذو جودة عالية (مثل الاحتفاظ بالمعلمين وتوفير اتصال بالإنترنت).

ولعل نسب التسرب العالية من منظومة التعليم والأداء الأكاديمي المتدني السبب وراء قلق وزارة التعليم، إذ يعتبر الشباب المنسلخون من منظومة التعليم مصدر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وهذا ما أكدته الواقع عبر السنوات الأخيرة، ومن الضروري أن تجد ماليزيا حلاً لإدراج هؤلاء الأولاد في التعليم إذ يعتبرون مصدرًا هاماً من مصادر رأس المال البشري.

فيما يتخلف أداء ماليزيا وراء بعض الدول التي تحذو حذوها فيما يتعلق بمعدلات الإنفاق المتدنية، وهناك العديد من أنظمة التعليم التي تقوم بعمل استثمارات بسيطة للطلاب مثل تلك الاستثمارات بتيالاند وشيلي والتي -ومع ذلك- قد استطاعت تحقيق النتائج المرجوة للطلاب والتي يمكن السير على نهجها أو التي سجلت نتائج أفضل من ماليزيا، بما يفترض أنه بينما هناك حاجة لحد معين من الإنفاق، فمن الهام جداً

أنه يتعين وضع المال بموضعه الصحيح من أجل تأكيد وتحقيق النجاح المرجو. وعلاوة على ذلك، بالنظر لاقتصاد الدولة يعتبر أداء ماليزيا أقل من المتوقع له، ويشير الدليل الدولي إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً قوياً بين الناتج المحلي الإجمالي للدولة للفرد GDP والدرجات المسجلة ببرنامج جديد لتقييم الطلاب الدولي التابع لمنظمة التعاون والتنمية PISA، بيد أنه يبدو معدل أداء ماليزيا أقل من نظرائها من الدول المتقاربة معها في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وينبغي على كل من صانعي السياسة والمسؤولين الحكوميين فهم كيف يقوم أفراد العائلة بصنع قرارهم فيما يتعلق بالتعليم؛ حيث إن الحكومة الماليزية تُفضل الاستثمار الوطني في التعليم، وعلى الرغم أن استثمارات الحكومة في التعليم، والتي تساعد في تسديد التكاليف، إلا أنه ما زال على أفراد العائلة تحمل تكاليف خاصة، والتي قد تؤثر على صنع القرارات المتعلقة بالتعليم، كما تجدر الإشارة إلى، أنه حتى في البلاد أو المناطق التي يُعتبر فيها التعليم مجانياً نظرياً (على سبيل المثال، يتم تمويله بشكل كامل من قبل الحكومة)، فلا يزال على الآباء تحمل نفقات خاصة مباشرة (مثل وسائل النقل والزي الرسمي والكتب المدرسية والثوابت والإشراف الخاص، من بين العديد من الأشياء الأخرى) بالإضافة إلى نفقات خاصة غير مباشرة (التخلي عن الأرباح) المصاحبة لتعليم أطفالهم، وقد تؤثر مثل هذه النفقات بشكل سلبي على طلب التعليم، وخاصة فيما بين الفقراء، هذا وقد يساعدنا هذا التحليل على فهم قرارات العائلة الخاصة بالتعليم، وخاصة فيما يتعلق بالنفقات والفوائد المصاحب لاستثمارات أفراد العائلة في التعليم.

وفي هذه الحالة، لن يكون الغرض من التحليل الاقتصادي إحصاء نفقات ومنافع التعليم فقط، ولكن أيضاً لمساعدة صانعي القرارات على فهم النفقات التي قد تُرهق الأسر ذات الدخل المحدود. وقد تتضمن نقطة النهاية في مثل هذا التحليل

على سياسات مخصصة لتقليل الأعباء المالية المصاحبة للتعليم والتي تقع على عاتق العائلات الفقيرة حتى يقتنعوا بإرسال أطفالهم للمدارس، بالإضافة إلى وجود فائدة أخرى وقد تتعلق بفائدة هذا التحليل الاقتصادي والتي تتمثل في التعريف إذا ما كان يوجد أساس ترتكز عليه عملية تخصيص الموارد التعليمية داخل العائلات (على سبيل المثال، أساس الجنس)، وفي مثل هذه الظروف، يمكن تطوير السياسات لتخفيض انتشار مثل هذا الانحياز.

(١) تمويل التعليم العام في ماليزيا:

وتقوم الحكومة الماليزية بدور هام في تمويل قطاع التعليم، حيث تُقدر نفقات التعليم العام ٤,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٩، وعادة، يتم تمويل المدارس باستخدام المنح لكل فرد حسب عدد الطلاب المُسجلين في المدرسة، وتوجد أنواع مختلفة من المنح الخاصة بكل فرد؛ مثل تلك المنح التي تُعطي للعديد من المواد الدراسية (التعليم الأساس، والإلزامي والاختياري)، بالإضافة إلى المنح التي تُعطي لكل فرد على المواد غير الدراسية (المكتبة والاستشارة) والمنح التي تُعطي لكل فرد لإدارة المدرسة.

هذا ولأن معظم المدارس الحكومية على أراض خاصة، فهي تحصل على تمويل حكومي جزئي؛ حيث تحصل هذه المدارس على المنح التعليمية والدعم الحكومي (المخطط المنهجي وبرنامج غذاء وحليب مجاني ومنح دراسية للطلاب الفقراء) على الرغم أن كل هذه الأمور ليست مُدرجة ضمن رأس مال التمويل، وفي هذه الظروف، يتعين على المدارس الحكومية الاعتماد على الموارد الخاصة لنفقات الصيانة والبناء التحتي، وتتضمن الموارد الخاصة مساهمات من رابطات الآباء والمعلمين وتبرعات خاصة والأموال الناتجة عن الأنشطة المدرسية.

أما على المستوى الثانوي، فتوجد المدارس الحكومية فقط منذ أن طمحت

الحكومة لدعم الولاء لماليزيا بين الأطفال من مختلف الثقافات واللغات داخل المجتمع المالي، هذا ويمتلك الطلاب، بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية الدنيا والعليا (من ١-٥) الخيار للاستكمال من ست سنوات؛ حيث يستكملون شهادة التعليم العالي في ماليزيا خلال عامين، ويتمثل الخيار الثاني في امتحان القبول في الجامعة (شهادة الثانوية العامة) (قبل الجامعة)، وهو البرنامج الذي توزع فيه الأماكن حسب الأعراق؛ وتكون ٩٠٪ منها لطلاب بوميفوترا وال ١٠٪ الآخرين للطلاب خارج بوميفوترا.

هذا وتوجد أيضاً مدارس خاصة، جنباً إلى جنب مع المدارس الحكومية، وحيث إن الرسوم التعليمية للمدارس الخاصة مرتفعة جداً؛ ولهذا تستطيع طبقة الصفوة فقط تسجيل أبنائها في المدارس الخاصة، بالإضافة إلى أن الطلاب أيضاً لديهم خيار استكمال تعليمهم في مدارس دينية وتقنية ومهنية، وتوجد المدارس دينية على كلا المستويين الابتدائي والثانوي، كما أن المدارس المهنية متوفرة للمرحلة الثانوية (من ٤-٥)، حيث إنها تلبي احتياجات الطلاب المهتمين بالمهن التقنية والعمال المهرة، على الرغم أنه في عام ٢٠٠٩، كانت معدلات التسجيل في المدارس التقنية والمهنية ٥,٩٪ من إجمالي التسجيل في مدارس الثانوية.

طبقاً لمذكرة البنك الدولي للإنفاق الحكومي عام ٢٠١١م، يعد الإنفاق الماليزي العام على التعليم الأساسي مثلاً التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية (رياض الأطفال) مروراً بالمراحل التعليمية حتى التعليم الثانوي كنسبة مئوية موازياً لضعف الإنفاق المحدد من قبل دول جنوب شرق آسيا ASEAN (٣,٨٪ في مقابل ١,٨٪) ونحو ١,٦٪ أعلى من اقتصاديات النمر الآسيوية بكوريا الجنوبية وهونج كونج واليابان وسنغافورة (الموضحة ب ٣-٣١)، وتعتبر أعلى من متوسط منظمة التعاون والتنمية OECD بنحو طفيف ٣,٤٪.

وإنفاق ماليزيا على الطالب مقارنةً بنظرائها من الدول المتقاربة معها في الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP، فبالنظر لمعدل الإنفاق بالارتكاز على الطالب يتضح أنه يعتبر الإنفاق الماليزي أعلى قليلاً من الدول المتقاربة معها في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وبتحويل العملة إلى الدولار الأمريكي بالنسبة للفرد تتفق ماليزيا حوالي ١,٨٠٠ دولار أمريكي على كل طالب سنوياً، بما يتوافق مع معدلات العديد من الدول مثل شيلي ورومانيا.

ومن الهام دراسة العوائد من الاستثمارات ROI في النظام التعليمي الحالي، وخصوصاً فيما يتصل بغيرها من الدول لأجل تحديد أفضل السبل الممكنة لاستغلال موارد وزارة التعليم بماليزيا. وباعتبارها دولة نامية فلقد استثمرت ماليزيا مواردها الرئيسية في إنشاء بنية تحتية أساسية إضافية وخصوصاً بالمناطق الريفية وداخل ولاية الصباح وسارواك وزيادة أعداد المعلمين لأجل السماح لنسبة أكبر بالالتحاق بمنظومة التعليم، ولقد أثر هذا الإنفاق على معدل الالتحاق الشامل للتعليم الابتدائي بنجاح بالغ وتحسن واضح في نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي، بيد أن هناك مناطق كثيرة ما زال التحسينات جارية بها، وبخاصة بالنظر لمستوى الجودة، إذ ليس بالضرورة أن ترتبط معدلات الإنفاق العالية بتحسين النتائج التعليمية، فعلى سبيل المثال تتفق الولايات الأمريكية المتحدة أكثر من ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي للطالب بيد أنه تؤدي فرقتان دراسيتان أقل من النظام المتبع في بلد مثل شنغهاي التي تتفق وحدها ما بين ٤,٠٠٠ - ٥,٠٠٠ دولار أمريكي للطالب الواحد.

وطبقاً لنظرية رأس المال البشري، يسهم التعليم أو التدريب في ارتفاع إنتاجية العمال بمنحهم المعرفة والمهارات المفيدة، وهكذا، يمكن زيادة دخل العمال في المستقبل برفع أرباحهم مدى الحياة، هذا ويبدأ تحليل رأس المال البشري بطرح فرض أن يقوم المستثمر العقلاني (سواء كان الطالب أو عائلته/عائلتها) بإحصاء

نفقات ومنافع التعليم، وإذا ما كان سيقوم بالاستثمار في مدارس إضافية إذا كانت العوائد الخاصة أكبر من النفقات الخاصة، وتعتبر النفقات الخاصة الناتجة عن الاستثمار في عام آخر في التعليم بمثابة الفوائد العائدة من صافي الأرباح (بعد خصم الضرائب) لبقية حياة الفرد العامل، وتتضمن التكاليف الخاصة أي ضرائب أو تكاليف مباشرة يدفعها الفرد بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بالأرباح التي تخلو عنها، وتتكون هذه القيم بمرور الوقت والتي يتعين خصمها لعمل مقارنة.

ويتعين على العائلات إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد لهذه الاستثمارات التي تُنتج عائدات كبيرة، بسبب ندرة الموارد، هذا وقد أشارت دراسات سابقة أجريت في ماليزيا أن معدلات عائدات التعليم مرتفعة على مستويات المراحل الثانوية العليا والدنيا، على الرغم من أن إحصائيات البنك الدولي تشير إلى أن نمو معدلات التسجيل الماليزي للتعليم الثانوي والثلاثي ما زالت ٦٨٪ و ٣٢٪ على التوالي عام ٢٠٠٧، وأن هذه المعدلات بعيدة عن أن تكون خلف معدلات الأمم المتقدمة، فعلى سبيل المثال، كان نمو معدلات المرحلة الثانوية والتعليم الثلاثي في كوريا الجنوبية ٩٧٪ و ٩٦٪ على التوالي عام ٢٠٠٧ (البنك الدولي، ٢٠٠٩)، هذا ولا زالت القوة العاملة الماليزية تفنقر إلى المهارات نسبياً، طبقاً للخطة الماليزية التاسعة، بمعدل يصل إلى ٧٧٪ على مدار أحد عشر عاماً أو أقل بقليل للتعليم الأساسي (الإبتدائية والثانوية)، بالإضافة إلى معدل يُقدر ٢٨٪ للطلب الوظيفي المرتكز على للتعليم المرتكز على المهارة، ونأمل أن تساعد المعدلات المُجددة للمستويات المختلفة من التعليم العائلات على فهم أهمية الاستثمار في تعليم أطفالهم.

وكنتيجة لهذا التركيز المتجدد على التعليم ورأس المال البشري، تبنت ماليزيا دليل رأس مال بشري مرتفع نسبياً (٨٢٩,٠) عام ٢٠٠٧، حيث ترتبط أوراق اعتماد التعليم العالي بتزويد الأفراد بالمهارات الضرورية لتوليد المعرفة والابتكار

ومعدلات إنتاج قوية، كما أن هناك نسبة محو أمية كبيرة للأفراد من عمر خمسة عشر عامًا فيما أعلى (٩٢٪)، وطبقاً لخطة ماليزيا التاسعة (٢٠١١-٢٠١٥) يعتبر التعليم قطاع الإبداع والقوة الدافعة خلف اقتصادٍ مُنتج، والتي تعتبر بمثابة المكونات الحرجة للرؤية المطروحة عام ٢٠٢٠ (والتي تهدف إلى أن تصبح ماليزيا أمة متطورة كلياً بحلول عام ٢٠٢٠).

هذا وتقدم نظرية رأس المال البشري تفسيراً مثيراً للفجوة في الجنس في الاستثمارات التعليمية، فمن الطبيعي أن تكون نسبة النساء المشاركات في العمل الجزئي أقل من الرجال، بالإضافة إلى أنهم ينسحبون من سوق العمل في وقت مبكر بعد الزواج أو الإنجاب، وبالتالي تمتلك العائلات حوافز أقل للاستثمار في تعليم فتياتهم، وهناك دليل واضح في التاريخ والمتمثل في أن الموارد ليست مُخصصة بطريقة عشوائية داخل العائلات في العديد من الدول النامية، بالإضافة إلى وجود نزعة داخل العائلات تفضل تعليم الذكور على الفتيات عندما تكون الموارد المتوفرة للتعليم نادرة، فعلى سبيل المثال، في الريف الهندي، يعارض الآباء تقسيم موارد المنزل المحدودة بالتساوي بين أبنائهم الذكور والفتيات.

بالإضافة إلى أن نظرية رأس المال البشري تتوقع أن الاستثمار الكبير في التعليم سيكون ذو فائدة وخاصة لأفراد الأسر الفقيرة، حيث سيساعدهم على الخروج من دائرة الفقر، وقد كان هذا بسبب الارتفاع في صافي أرباح العمال كنتيجة لاستثمارات رأس المال البشري، وحيث إن كل عائلة تهتم بتوفير الرفاهية لأبنائها، فسوف نحاول أن نوفر الفرص لأطفالهم ليكون لهم ليحظوا بمستقبل أفضل، وفي هذه الحالة، ستكون العائلات مهتمة بالاستثمار في تعليم أطفالهم، بالإضافة إلى تسديد الرسوم أيًا كانت التكاليف المتضمنة، حيث يرغب الآباء، في العديد من المجتمعات، بتوفير موارد إضافية لتمكين أطفالهم بأن يكونوا بارعين

في التعليم، ويتضح هذا جلياً من خلال مثال الاستثمار في التعليم الثلاثي الخاص، والذي أصبح مكون هام في الاستثمارات التعليمية.

ولقد ارتفع التعليم الخاص على نطاقٍ واسع، وأصبح ظاهرة متزايدة لعقود في ماليزيا، بالإضافة إلى أنها معروفة "بمتلازمة التعليم" على عكس الفهم الشائع "للتعليم" في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يشير عادة إلى سداد الرسوم للكلّيات والمؤسسات التعليمية الثانوية والخاصة، فمن الممكن وصف التعليم على أفضل تعبير بأنه الدفع لظلال النظام التعليمي الموجود على نطاق النظام التعليمي الرسمي، وبالنسبة للعديد من الطلاب في ماليزيا، على سبيل المثال، لا ينتهي التعليم الرسمي بقرع جرس المدرسة للإشارة إلى نهاية اليوم الدراسي، حيث يقوم هؤلاء الطلاب عوضاً عن هذا، بحضور فصول دراسية خاصة بعد المدرسة سواء كان بعد أخذ استراحة أم لا، وطبقاً لبعض الإحصائيات، فإن ٩٩٪ من الطلاب في المناطق الحضرية يحضرون فصول تعليمية، وقرابة ٥٠٪ من المعلمين يخصصون وقتاً لإعطاء فصول دراسية لكسب مزيد من الدخل، هذا وتقترح دراسة أجريت أن التأكيد على الفحوص في التعليم الماليزي يُعطي الاستثمار التعليمي ولادة جديدة ويحافظ عليه أيضاً، وحيث إن نسبة مرتفعة من الطلاب يحضرون فصولاً تعليمية خاصة، ستجد أن الآباء يتحملون ضغطاً اجتماعياً خاصاً لتوفير تكاليف التعليم الخاص، وقد لا يستطيعون تحمل نفقات إرسال أطفالهم لتعليم خاص (مثل التعليم واحد لواحد)، ولهذا فإن طلاب العائلات الثرية لديهم قدرة أكبر على تحمل نفقات تعليم ذي جودة عالية، وقد يتضمن هذا أنهم قادرين على اكتساب مهارات الامتحانات والحصول على درجات أعلى، والتي تقودهم لوظائف أفضل، ودخل مرتفع في المستقبل، ولهذا، فمن الضروري أن يدرك صُناع السياسة أن تكاليف التعليم بمثابة تكلفة خاصة ضخمة للتعليم والتي يمكن

أن تؤثر بشكل عكسي على طلب عائلات ذات الدخل المحدود للتعليم. كما صرح معارضو التعليم الخاص أنه قد يثير فجوات في الدخل بين المجموعات العرقية المختلفة، وعلى صعيد آخر، يزعم المؤيدون للتعليم الخاص بأنه يساعد في زيادة رأس المال البشري لكل الفائزين ذوي الدخل المنخفض والمرتفع، ومع ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار الكفاءة عند مناقشة التعليم الخاص.

(٢) تمويل التعليم العالي في ماليزيا:

وتدرك الحكومة الماليزية أن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية تمثل تحدياً هاماً للوصول إلى نتائج تعليمية عادلة، ولعل العيب بالمنظومة التعليمية (إذ يرتبط تحصيل الطالب بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة ونوع المدرسة التي يلتحق بها) ظاهرة واقعة بالكثير من نظم التعليم على مستوى العالم، وللتغلب على هذه المشكلة نصبت الوزارة نفسها لتقليل هذا الظلم من خلال تبني الكثير من المبادرات بما في ذلك توفير الدعم المالي للطلاب المفتقرين للمستوى الاقتصادي المرتفع والملتحقين بمدارس ذات خدمات بسيطة.

وهناك عدة أبعاد مستخدمة لقياس العلاقة بين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية ونتائج الطلبة، ومن هذه الأسباب: المستوى التعليمي المرتفع للآباء، ومتوسط الدخل للأسرة بالدولة، ونسبة الطلاب المتلقين للإعانة المالية الأساسية. تستخدم نسبة الطلاب المتلقين للإعانة المالية الأساسية (النقد المقدم للطلاب المفتقرين للمستوى الاقتصادي المرتفع والملتحقين بمدارس ذات خدمات بسيطة) كدليل على الحالة الاجتماعية والاقتصادية نظراً لمعايير الاختيار من أسرة ذات دخل منخفض، ويبين الدليل الدائم تضاعف احتمالية تفوق الطلاب من الأسر الفقيرة مقارنةً بالطلاب من الأسر ذات الدخل المتوسط أو المرتفع، ولعل المدارس التي تصب تركيزها واهتمامها على الطلاب ذوي الدخل المنخفض من المحتمل

سقوطها بالفرقة السادسة أو السابعة وفقاً لمقياس NKRA، وعلى هذا يتضح أنه لازالت الفوارق الكبيرة في معدلات النجاح متأثرة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من الاستثمارات واسعة المدى الممولة من قبل الحكومة لسد هذه الفجوة ورأب هذا الصدع.

وفي عام ١٩٩٧م أنشأت الحكومة المؤسسة الوطنية لصندوق التعليم العالي (NHEFC) وهي مؤسسة فرعية منشقة من منظومة التعليم العالي التي توفر قروض دعم للطلاب المسجلين بمؤسسات خاصة باهظة التكاليف، وكذا وسعت الحومة دائرة القروض للطلاب المسجلين بجامعات خاصة بحلول عام ٢٠٠٠م، واقتضت المؤسسة الوطنية لصندوق التعليم العالي (NHEFC) حوالي ١٥,١ رينغيت ماليزي لما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ طالباً.

ويبدو أنه قد انتفع الكثير من الطلاب من برنامج القرض إلا أن هناك الكثير من التعديلات السارية والتي من شأنها المساهمة في توفير كفاءة وفاعلية أفضل، فليس هناك حد أقصى للدخل الذي يسمح عليه الاقتراض، ومن ثم قد يتسبب ذلك الأمر في استفادة العائلات الثرية من نسب الفوائد المنخفضة لأجل الدعم خارج نطاق المنظومة التعليمية، فيما يركز حجم القرض على الشهادة الساعي لها، مما قد يسبب تحيزاً لصالح الطلبة الجامعيين، ويمكننا ملاحظة هذا الأمر في منح قروض لحوالي ٢١٪ من الطلاب المسجلين في مؤسسات خاصة فيما ارتفعت تلك النسبة إلى ٣٢٪ فيما بين عام ٢٠٠٥م وعام ٢٠٠٧م، وبالرغم من تزايد نسبة الطلاب المسجلين في المؤسسات الخاصة المتلقين قروضاً في السنوات الأخيرة إلا أنه من المتوقع تزايد الطلب على القروض بشكل كبير من قبل الطلاب المسجلين في الجامعات الخاصة برغم تباين تكاليف ومصروفات تعليمهم.

وتعتبر القضية الأكثر أهمية المواجهة لبرنامج القرض هي الاستقرار المالي،

وبوجه عام انخفض معدل الامتثال للدفع وقد توقفت وزارة المالية من نقل الميزانية للمؤسسة الوطنية لصندوق التعليم العالي (NHEFC) في السنوات الأخيرة مما اضطر الوكالة إلى الاقتراض بنسب فائدة عالية جداً، وأصدرت المؤسسة الوطنية لصندوق التعليم العالي (NHEFC) تقريراً بأنها تمكنت من أن تغطي حوالي ٢٥٪ من المبلغ المطلوب سداده أو تغطيته.

ووفقاً للأمال المعقودة على حل هذا الموقف، فقد حدد البنك الدولي نموذجاً ثابتاً لتمويل التعليم العالي بتحسين نظم الالتحاق بالكليات والجامعات والاستخدام الأفضل لبرامج القروض، فيما قدم هذا النموذج أسلوباً ثلاثي المستويات، في استجابة منه للأمور التي تعرقل الالتحاق بمنظومة التعليم: بزيادة تنوع الموارد في الجامعات العامة (زيادة مشاركة التكاليف) النمو الأكثر توازناً لكل من المؤسسات الجامعية والمؤسسات غير الجامعية والحوافز لدعم النمو بالجامعات الخاصة. كما اقترح النموذج استخدام الأداء المرتكز على أساليب التوزيع لتشجيع الأهلية والجودة بين الجامعات العامة، وتشمل مثل هذه الأساليب العقود فيما بين الدولة والجامعة والأداء الجانبي وأموال الأبحاث التنافسية بين الجامعات والدفعات للنتائج.

ثامناً: نظام إعداد وتأهيل المعلم في ماليزيا:

لأن المعلمين هم بناء الأمة، أصبح مجال تدريب المعلمين مجالاً حاسماً ومهماً بشكل رمزي في التنمية التربوية، حيث يكمن بناء الأمة في أيدي مُعلميها، بصرف النظر عن مدى جودة المناهج والبنية التحتية أو مساعدات التدريس، ففي نهاية المطاف؛ المعلمون هم من يصنعون الاختلاف. يُعد المعلمين موارد بشرية ثمينة يمكن للدولة إحصائها طبقاً لقالب وطبيعة العقول الشابة، ويُعد المعلمون قلب العملية التربوية، فكلما ارتفع مقدار الأهمية التي يحصل عليها التعليم سواء لنقل الثقافة والتماسك الاجتماعي والعدالة أو لتنمية الموارد البشرية والتي أصبحت

حرجة جداً في قطاع الاقتصاديات المرتكزة على التكنولوجيا الحديثة، كلما ارتفعت أولوية قبول المعلمين المسؤولية عن التعليم. ويمكن تعريف المهنة بأنها حركة في أي مجال تستهدف بعض المعايير للكفاءة والتحضير التربوي، ويشير مصطلح المهنة إلى محاولة واضحة لتحقيق ما يلي:

- استخدام التعليم أو التدريب لتحسين جودة الممارسة،
- توحيد الاستجابات المهنية،
- تعريف أفضل لمجموعة الأشخاص كممثلين لمسعى المجال،
- تعزيز التواصل داخل المجال.

ويبدو أن هناك مجموعة من التحديات الواضحة التي تواجه تطور التعليم، ويأتي في مقدمة هذه التحديات أن التعليم والتعلم عملية تعتمد في الأساس على العنصر البشري، مما يجعل العملية التعليمية لا تخضع دائماً للقرارات الصائبة أو التي تصب في صالحها، هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من التحديات التي نواجهها، على سبيل المثال: فقر الموارد، والفصول الدراسية شديدة الازدحام، والطلاب غير المحفزين، والآباء المشتركين أو غير المشتركين، والزملاء غير المتعاونين، والإداريين عديمي الإحساس.

وفيما يلي أهم ملامح الإعداد والتأهيل المهني للمعلمين والقيادات التربوية في ماليزيا:

(١) الإعداد المهني للمعلمين الماليزيين في ضوء تطبيق التعليم والتعلم للرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية:

دخلت ماليزيا مرحلة جديدة من التنمية في مجال التعليم، عمدت فيها إلى تغيير لغة التدريس لكل من الرياضيات والعلوم من اللغة المالية إلى الإنجليزية

منذ عام ٢٠٠٣، ولضمان نجاح هذا الانتقال، كان لزاماً عليها إعداد المعلمين ورفع كفاءاتهم لتدريس هذه المواد باللغة الإنجليزية بأسلوب احترافي، هذا وقد تم تطوير آلية تسمى «مفهوم المعلمين إزاء الإعداد المحترف لتدريس الرياضيات/ العلوم باللغة الإنجليزية»، كما أن المعلمين يتلقون تدريبهم أثناء العمل، حيث يُعد التدريب أثناء العمل كافٍ لإعدادهم بشكلٍ محترف. وعلى النقيض من ذلك، فقد أوضح تحليل آخر أن ٤٤,٣٪ من العينات التي وردت في التقرير، أن التدريب أثناء العمل لا يستطيع تطوير ثقة المعلمين للتحدث باللغة الإنجليزية، إلا أن الأمر مازال بحاجة لمزيد من الإعداد للتغلب على المصاعب التي تواجه الطلاب في تعلم المواد باللغة الإنجليزية، وخاصة الطلاب الضعفاء في اللغة الإنجليزية أو الرياضيات/ العلوم أو كلاهما.

وتلاقت عدة عوامل، في السنوات الأخيرة، لتعمل معاً على الدفع بقوة وثبات إزاء الاحترافية في مجال تدريس الرياضيات والعلوم، وقد قامت بعض الدول مؤخراً ببدء وتطبيق المعايير وأنظمة المسؤولية لمراقبة تأثير البرامج التربوية للرياضيات والعلوم على نحوٍ أفضل. لم يكن الهدف من عقد هذه البرامج قياس نتائج الطلاب فقط، ولكن أيضاً «لتحقيق أعلى المعايير، ولكي يتوافق مع شروط مؤشرات جودة البرنامج أيضاً. في الوقت الذي قامت فيه العديد من الدول بالاستثمار في جهود التنمية المهنية في كافه أنحاء البلاد، بدأ البعض الآخر بالتجريب على الأنماط المختلفة لآليات الكفاءة والاعتماد، من أجل إعطاء المركزية لقدرة المعلم في كل من جودة البرنامج ونتائج التعلم.

وحيث إن التعليم يعد شكلاً من أشكال العمل المهني، هذا بالإضافة إلى كونه من مجالات العمل المعقدة، والذي تتطلب بالضرورة قدرًا هائلاً من المعرفة المتخصصة، ولهذا فإن المعلمين بحاجة إلى سلوك إيجابي ليصبحوا معلمين أكثر

كفاءة عند مواجهة تحديات وقيود العمل المركب. ويُعد السلوك الإيجابي، طبقاً لما ورد على لسان فيرت (١٩٩٤) بمثابة مفتاح النجاح في العمل، حيثُ يكون الموظفون ذووا السلوك الإيجابي والحماس في العمل ذو فائدة كبيرة للمؤسسات التي يعملون بها في ضوء وجود المزيد والمزيد من الخدمات الموجهة، ويميز الأفراد ذوي السلوك الإيجابي:

- يتميزون بأحاسيس إيجابية حول الأفراد والمواقف؛
- لديهم حس العزيمة والحماس والعاطفة؛
- يتعاملون مع المشاكل التي تواجههم بأسلوب مبدع؛
- لديهم توجه حماسي إيجابي واسع المجال خاص بهم؛
- يُحققون استفادة قصوى من كل موقف؛
- يدركون أن هذا السلوك بمثابة اختيار؛
- يشعرون بأن لديهم تحكماً في أفكارهم؛
- يشعرون بأنهم يقدمون مساهمة من خلال العمل.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ إعلان وزارة التعليم الماليزية أنه سيتم تدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية في جميع المدارس التي تدعمها الحكومة ابتداءً من ٢٠٠٣ فصاعداً، فقد تغير وضع اللغة الإنجليزية كمادة تُدرس إلى لغة للتدريس، وقد تم تطبيق هذا التغيير في محاولة لإعداد الأجيال الصاعدة وإكسابهم القدرات اللازمة لمواجهة احتياجات هذا العصر والتغير العالمي، حيثُ تتطلب التطورات التي حدثت في قطاع العلوم والتكنولوجيا مهارات وقدرات جديدة والتي أثرت على عملية التعليم والتعلم.

ومما لا شك فيه أن هذا التطبيق أثّرت حوله نقاشات عدة بين العامة والآباء

والأحزاب السياسية وحتى المعلمين، فيما يتعلق بتأثيره على الطلاب؛ حيث إنه ما زال في مرحلة الانتقال، ولم يقتصر الأمر على النقاش فحسب، بل أثار مخاوف البعض من نجاح هذه الفكرة من الأساس، ويرجع السبب في ذلك إلى عده أسباب، منها على سبيل المثال، ضعف براعة المعلمين في اللغة الإنجليزية لمثل هذه المواد، وعدم حرص الطلاب على تعلم اللغة الإنجليزية. وقطعت الحكومة شوطاً كبيراً في تنفيذ هذه السياسات، تزامناً مع قيام وزير التعليم بتقديم كافة الإمكانيات اللازمة حتى يستطيع المعلمين تطبيق هذه الفكرة وجاء ذلك في الوقت الذي كانت تُجري فيه المناقشات بين الفئات الاجتماعية المختلفة حول إمكانية تطبيق هذه الفكرة.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة اتخذت خطوات واضحة نحو تطبيق هذا القرار، ويبدو ذلك واضحاً فيما ذكره كل من بيللي وتوماس (٢٠٠٤) أن الوزارة قد شكلت ١٤ لجنة عاملة لتطبيق هذا القرار، وتمثلت هذه اللجان في مجالات المناهج والكتب المدرسية وتدريب المعلمين وموارد التدريس والمصادر الإضافية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والدعاية والإعلان والتقييم والتربية الخاصة والدراسات التقنية وبرامج امتحان القبول في الجامعة وترقية اللغة الإنجليزية واستخدام تمويل خاص للمدارس.

وتعد قدرة المعلمين وكفاءتهم في التدريس باللغة الانجليزية من أبرز الصعوبات التي تواجه هذا التطبيق؛ حيث تتباين مستويات المعلمين المشاركين في العملية التعليمية من حيث الكفاءة في اللغة الإنجليزية؛ حيث أنهى معظم تعليمهم ابتداءً من المرحلة الابتدائية وحتى التعليم العالي بلغة بهاس ملايو، وقد تم استبدال جميع المدارس التي تُدرس باللغة الإنجليزية بمساعدة الحكومة بمدارس تقوم بالتدريس باللغة المالية في بدايات السبعينات ١٩٧٠، وبحلول ١٩٨٢، قامت جميع المدارس الثانوية الحكومية والجامعات التعليمية بالتدريس باللغة القومية،

ونظرا لهذه الأسباب فإن المعلمين المنخرطين في هذا النظام التربوي الحالي لا يجيدون اللغة الإنجليزية.

ونتيجة لما سبق، كان حتما على وزارة التعليم أن تجد حلاً للتغلب على مشكلة إجادة المعلمين للغة الانجليزية، وبناء على ذلك قامت الوزارة بتطوير برامج إعادة تأهيل، لتعزيز الكفاءة في اللغة الإنجليزية بين معلمي الرياضيات والعلوم لمواجهة هذه المشكلة، وقد صُمم هذا البرنامج لتلبية الاحتياجات الخاصة والتركيز على مهارات تدريس أفرع الرياضيات والعلوم اللغة الإنجليزية.

وعلي جانب آخر، أضافت الوزارة إلى هذا البرنامج التأهيلي برامج أخرى مساعدة مستمرة على مستوى المدرسة، لتضيف لهذا البرنامج، والمتمثلة في برنامج دعم بادي (BDP) والذي يؤكد على التعاون بين معلمي الرياضيات والعلوم مع نظرائهم في اللغة، كما يتم تعيين المعلمين المؤهلين في اللغة الإنجليزية "كأصدقاء ناقدين" لمعلمين الرياضيات والعلوم في المدرسة، كما يتم تجهيز المعلمين بالمادة التعليمية الذاتية لتسهيل عملية تعلمهم الخاص.

ومن الجدير بالذكر أن في ماليزيا قرابة ٢٩ كلية لإعداد المعلمين تقدم برامج تعليمية بعد وأثناء العمل، وتتميز معظم كليات المعلمين بطبيعة عامة، على الرغم أن هناك معاهد لغات متخصصة والكليات التقنية والمهنية والكليات الدينية وكليات الفتيات وكلية علم بعينه.

وتجدر الإشارة هنا أن البرامج التدريبية تنقسم إلى نوعين رئيسيين من البرامج التدريبية أثناء العمل: الشهادة الماليزية في التدريس (MDT) وشهادة في التدريس بعد التخرج (PDT)، كما يوجد عدد من البرامج المزدوجة بين الجامعات المحلية وخارج البلاد، والتي تقوم باختيار الطلاب المدربين ليكونوا معلمين، ويوجد في ماليزيا قرابة ٤٠٠٠ معلم يتخرجون كل عام من برامج الشهادة الماليزية في

التدريس، وقرابة ٣٠٠٠ معلم من برامج الشهادة الماليزية في التدريس بعد التخرج. وتم وضع المناهج التربوية على المستوى القومي، وتتكون المناهج من خمس عناصر أساسية؛ ديناميكيات المعلم (اللغة الإنجليزية والتربية الدينية والأخلاقية ومبادئ تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الأساسية... إلخ)، الكفاءة المعرفية والمهني (علم النفس وعلم أصول التعليم... إلخ)، المعرفة بمادة التخصص والخيار، أنشطة المناهج المشاركة؛ ودراسة تطبيقية، ويتضمن التقييم مزيجاً من الفحوصات وفروض الفصل الدراسي وتقييمات متخصصة تنموية نهائية للممارسة التعليمية.

وتتضمن متطلبات التسجيل في برنامج الحصول على شهادة في التدريس بعد التخرج شهادات زمالة من جامعة محلية أو خارج البلاد أو مؤسسة للتعليم العالي ومُصدقة باللغة المالية على مستوى الشهادة المدرسية، وقد بدأت ماليزيا عملية ترقية مؤهلات معلميها، ومن المتوقع أن يكون جميع المعلمين في المرحلة الثانوية، بحلول عام ٢٠٠٥، خريجين جامعيين، وبحلول عام ٢٠٢٠ سيكون جميع المعلمين قد تخرجوا، وسيكون الطريق للحصول على الشهادة للمعلمين المسجلين في برنامج شهادة التدريس لثلاث سنوات المرتكز على مستوى التأهيل التربوي (١٠)، من خلال برنامج تدريبي قبل الفصل الدراسي أثناء العمل لمدة ١٤ أسبوع في المادة المعنية، بالإضافة إلى قضاء عام كامل في كلية تدريب المعلمين، وثلاث سنوات كاملة في الجامعة.

ولا تقل أهمية تعلم المعلمين عن أهمية جودة خبرات التعلم لدى الطلاب، حيث إن المعلمين بحاجة لتزويدهم بأفكار جديدة وتحديات لتعزيز حماسهم المتجدد في مهنتهم، ويتعين أن يكون هدف التنمية المهنية مقابلة احتياجات كل معلم وخاصة عند تطبيق سياسة جديدة مثل تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية.

هذا وتُعد عملية تنمية هيئة العاملين عملية مركبة أكثر من أي وقت مضى،

حيثُ أصبحت تتطلب تقنيات مختلفة وتخدم أغراض مختلفة، فما نحن بحاجة إليه بالفعل تنمية مهنية نظامية فعالة وشاملة ومنظمة على نحو أفضل وأكثر استجابة من برامج التدريب أثناء العمل الموجودة حالياً، فكلما أصبح النظام التربوي مركباً وأكثر تنوعاً، كلما كان من الضروري حصوله على تنمية مهنية نظامية أثناء العمل؛ حيثُ لم تعد تستطيع المدارس الاعتماد على إعدادات ما قبل العمل لتطوير المهارات المطلوبة، ولهذا، عندما تقوم بتدريب المعلمين لتطبيق سياسة التعليم والتعلم للرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، يتعين على المعلمين اكتساب المعرفة والمهارات الملائمة مع هذه السياسة.

وطبقاً لما ورد على لسان كل من بيللي وتوماس (٢٠٠٤)، فقد أسندت مهمة إعادة تدريب المعلمين لممارسة هذا التحول اللغوي لقسم تدريب المعلمين في وزارة التعليم، كما تم تكليف مركز تعليم اللغة الإنجليزية الماليزي (ELTCM)؛ كلية تدريب المعلمين لتنمية المعلمين أثناء العمل، لتطوير البرنامج القومي لإعادة التدريب والذي يهدف إلى تعزيز كفاءة اللغة الإنجليزية لمعلمي الرياضيات والعلوم.

ولهذا واجه مركز تعليم اللغة الإنجليزية الماليزي هذه المهمة الضخمة لتخطيط برنامج إعادة تدريب في كافة أنحاء البلاد، «ولقد كان لزاماً على المخططين التعامل مع هذه الحقيقة، فمن المستحيل تأليف برنامج وحيد مُخطط وذو إدارة مركزية للتنمية المهنية، والتي ستقابل احتياجات ورغبات الجميع» (كلارك، ١٩٩٢)، وعلى الرغم من كل هذا الوعي، إلا أن التحدي الذي واجه مركز تعليم اللغة الإنجليزية الماليزي، انحصر في أي مجال نقوم بتطويره لتطوير برنامج على مستوى الأمة ككل والذي ينهض بالجميع.

هذا وقد قام مركز تعليم اللغة الإنجليزية الماليزي بتطوير برنامج تدريب؛ عرف باللغة الإنجليزية لتدريس الرياضيات والعلوم (ETeMS)، ولذا، يتعين على

المخططين الأخذ في الاعتبار مقدار التحديات التي تواجه المعلمين في تغيير الفصول الدراسية، ولذا، يتعين أن يمتلك البرنامج عناصر موحدة لتحفيز كفاءة المعلمين في اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى تطوير لغة متخصصة لتتكيف مع تدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، ومن ثم، فقد تضاعف هدف البرنامج على النحو التالي:

- تعزيز مهارات اللغة الإنجليزية لمعلمي الرياضيات والعلوم للتعليم الفعال باستخدام اللغة الإنجليزية كلغة تدريس.
- تعزيز التنمية المهنية المستمرة للمعلمين.
- ومن ضمن الكفاءات التي تحتاج تنمية في برامج التدريب المعرفة باللغة الإنجليزية لتدريس الرياضيات والعلوم، المجالات التالية:
- اللغة للوصول للمعلومات،
- اللغة لتدريس الرياضيات والعلوم،
- اللغة للتبادل المهني.

كما قام مركز اللغة الإنجليزية لتدريس الرياضيات والعلوم بدمج عناصر دعم اللغة المستمرة، والتي تُعرف بأصول مواد اللغة التعليمية ونظام دعم المعلمين وبرنامج للمعلمين ذوي الكفاءة الضعيفة في اللغة، وقد اعترف برنامج الدعم بادي بالحاجة لدعم المعلمين المستمر على مستوى المدارس.

وقد تم تعريف تقييم الاحتياجات بأنها "عملية تحديد وتحليل وتفضيل الاحتياجات، وبالتالي، تعريف وتطبيق سياسات الحل لحل الاحتياجات ذات الأولوية العالية"، ويتضمن تقييم احتياجات المعلم كل ما يعرفه المعلمون وما يستطيعون عمله وما يريدون تعلمه وما هم قادرين على تعلمه، ويتعين أن يركز تقييم المعلمين على ما

يرغب به المعلمين أو يعتقدون أنه بحاجة لتعلمه.

وقد احتج بعض الباحثين مثل كرانتون (في سوسان، ١٩٩٤)، أنه من خلال تقييم الاحتياجات والمعلومات حول مقدار ونمط توجه المعلمين اللازم لتبنيه، ويمكن أن يُحدد البالغين مجالات المشكلة فيما يتعلق بموضوعات الفصل الدراسي من خلال تقييم الاحتياجات، ويمكن أن تكون هذه نقطة البداية للتعلم.

وهناك أهداف عديدة من إجراء تقييم للاحتياجات، طبقاً لما ورد على لسان ويديل وفان دوزر (١٩٩٧). حيث يخدم تقييم الاحتياجات في:

- يساعد الإداريين والمعلمين والمدرسين بمكان المتعلمين وفي تطوير المواد والمناهج وعمليات تقييم المهارات ونظريات التدريس وتدريب المعلمين.
- يضمن منهجا متجاوبا مرنا، بدلاً من منهج ضيق ثابت محدد الوقت من قبل المدرسين.
- يقدم معلومات للمدرب والمتدرب فيما يتعلق بما يجلبه المتدرب للدورة التدريبية (في حال حدث في البداية) وفيما يتعين تحقيقه (في حال حدث أثناء الدورة) وفيما يرغب وما يريد المتدرب معرفته لاحقاً.

تجدر الإشارة إلى أن هنالك طرقاً عدة للوصول لاحتياجات المعلمين، وقد ذكر كلاً من ويديل وفان دوزر أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق تقييم الاحتياجات للطلاب على مستوى النظام الإلكتروني، بالإضافة إلى برامج التربية الأساسية للبالغين، والتي تأخذ أشكالاً متنوعة، بالإضافة إلى إجراء استفتاء على مناطق فحص المتعلمين ذات الاهتمام أو الحاجة، وإجراء مقابلات مفتوحة أو ملاحظات رسمية للأداء»، بالإضافة إلى أن هناك اهتماماً متزايداً في الرياضيات والعلوم في تطوير الاقتصاد المرتكز على التكنولوجيا، وبعيداً عن استخدام اللغة الإنجليزية للتوصيل التعليمي لمعلمي الرياضيات والعلوم فإنهم مطالبين أيضاً بإتقان مهارات

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تشغيل قرص مدمج من قبل وزارة التعليم أثناء التدريس داخل الفصل الدراسي، ومن ثم يتعين على المعلمين الالتزام بالاحتياجات لتزويد أنفسهم بالمعرفة اللازمة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ لتدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، لكي يكونوا متقدمين في تنفيذ السياسة التربوية القومية.

ومع وجود تأكيد متزايد على التكنولوجيا، فقد أصبح الوقت ملائماً للتشديد على تدريب المعلمين قبل العمل والتنمية المهنية في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تدريس الرياضيات والعلوم، حيث تُمكن دورات التنمية المهنية معلمي الرياضيات والعلوم من تطوير أنفسهم وأن يكونوا على اطلاع بالاتجاهات والتقنيات المتكاملة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تدريس الرياضيات والعلوم، بالإضافة إلى أن الاستراتيجيات بحاجة للتطوير في إعداد معلمين الرياضيات والعلوم مهنيًا، بالإضافة إلى توفير موارد التعليم والتعلم المُصممة خصيصًا لتقابل احتياجات المعلمين.

هذا ويشجع الاستخدام الفعال للتكنولوجيا التحول من المناهج المرتكزة على المعلمين إلى بيئة مرنة مرتكزة على الطالب، وتتميز بيئة التعلم الغنية بالتكنولوجيا بالمناهج التعاونية والاستقصائية للتعلم، بالإضافة إلى زيادة تكامل المحتوى عبر المناهج التربوية والتشديد الخاص على مفهوم التنمية والفهم (مكتبة منظمة وزراء التربية الآسيوية الجنوبية الشرقية (SEAMEO)، ٢٠٠٣)، وبهذا، يتعين أن يمكن استخدام الأدوات التقنية في تدريس الرياضيات والعلوم المعلمين والطلاب من تعلم المادتين بشكلٍ ذي مغزى.

٢) الإعداد المهني للمعلمين الماليزيين في استخدام التكنولوجيا:

إن التطور السريع لاقتصاد المعرفة العلمي وثورة تكنولوجيا الاتصالات

المتجددة بشكل دائم، أدى إلى خلق فرص وتحديات اجتماعية واقتصادية متميزة، ومواجهة الدول مع الحاجة لإعادة التفكير حول نظمها الاجتماعية والتربوية. ولذا أصبحت مسئولية مؤسسات تدريب المعلمين (TEI) هي إعادة التفكير في كيفية تدريب المعلمين في المستقبل على نحوٍ فعال لتدريس هذه المهارات بنجاح في مناخ عام متغير وسريع ومركب.

وأصبح التكامل الموجود في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT) في عملية تدريب المعلمين قبل العمل، معترفاً به بشكلٍ تدريجي كخطوة حيوية وضرورية للمضي قدماً.

ويعتمد الاعتراف واحترام التدريس كمهنة -على المجال الكبير- على الأنشطة والمحتوى والمناهج والتقييم لتدريب المعلمين والحث وتعديل التنمية المهنية للاستفادة القصوى من هذه القدرات التقنية الجديد.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم الأخذ في الاعتبار أن المعلمين المربين بحاجة لتنمية مهنية، وليس فقط في المهارات والتطبيقات التقنية، ولكن في المناهج التربوية الجديدة أيضاً للتكنولوجيا المُدمجة في الفصول الدراسية.

وتحتوي دورات تدريب المعلمين قبل العمل الحالي على وحدة التربية التكنولوجية، على الرغم من انحصار تركيز العديد على هذه الواحدة في المهارات والتطبيقات التقنية بدلاً من التكامل في قطاع التكنولوجيا من خلال المناهج.

وقد قامت العديد من مؤسسات تدريب المعلمين بتطبيق مرحلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي يستطيع المعلمون من خلالها استخدام قدرتهم في الحاسوب لتعزيز عملية التدريس بدون اعتقادات التغيير الضرورية حول مناهج وأساليب التعليم والتعلم، من خلال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وليس في الممارسة الشائعة في تدريب المعلمين قبل الخدمة فقط، ويُعد التكامل الكامل في

قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أداة حيوية في المناهج، حيث أصبح تعليم وتعلم المناهج غير ممكن بدونها.

هذا وقد شعر قطاع عريض من مؤسسات تدريب المعلمين، أن المُضي قدماً لهذا المستوى من التكامل؛ حيثُ تخرق التكنولوجيا جميع قطاعات مناهج تدريب المعلمين، بالإضافة إلى أن العديد من المعلمين التربويين لا يمتلكون المهارات الكافية أو المعرفة لوضع نموذج لاستخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية، كما أصبحت فرص استخدام التكنولوجيا على نطاق الدورات التدريبية قبل العمل مقيدة بشكل أكبر في الدول التي يغلب عليها تقليد (ومكتظة) بتقديم تدريب المعلمين والمناهج التربوية، بالإضافة إلى تركيزها على أسلوب المحاضر والتعلم المتأصل والنتائج المرتكزة على الامتحانات.

وقد خلقت عدم القدرة على الوصول أجهزة وبرامج التكنولوجيا اللازمة والبنية التحتية والاتصال بشبكة الإنترنت المزيد من العقبات، وخاصة داخل مؤسسات تدريب المعلمين في المناطق الريفية.

على الرغم أنه قد حدثت بعض التحولات البارزة، مدعومة من قبل الاعتراف المتزايد بالحاجة لوجود إصلاح تربوي على نطاق جميع المستويات، حيثُ يُعد التغيير الإيجابي بمثابة دليل جلي أن مؤسسات تدريب المعلمين تقوم بإنشاء علاقات مركزة تقنية قوية ومنتجة مع وزارات التعليم والتجارة والمدارس والمجتمعات.

ومن المتوقع أن ينتج عن مثل هذه العلاقات اتحاداً قوياً للسياسات والممارسات التربوية من خلال الحكومة ومؤسسات تدريب المعلمين والمدارس، وقد ساعدت سياسية تنمية مهنية وثيقة الصلة بالمعلمين التربويين سهولة الوصول للتكنولوجيا والبنية التحتية ومشاركة أكبر للمعرفة والموارد، كما انخفضت العقبات أمام التكامل الفعال، بالإضافة إلى وجود فوائد ملحوظة لجميع المشاركين.

فقد تم إبراز قيمة وخصائص الدعم لمنهج الشراكة من خلال دراسة استمرت لثلاث سنوات؛ برنامج إنتل لأسس طرق التدريس (ITPEC)، والذي يستخدم في العديد من مؤسسات تدريب المعلمين قبل العمل عبر عشرات البلدان في آسيا والمحيط الهادي.

ولقاربة عقد تقريباً، كانت شركة انتيل تنشئ شركات مع الحكومات والنظم التربوية والمدارس ومؤسسات تدريب المعلمين، لتدعم عملية تعلم الطالب المرتكز من خلال دمج التكنولوجيا والتعلم المرتكز على الهدف، جنباً إلى جنب مع التزامات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالشركات، ولهذا كان التركيز على تقديم سلسلة من عروض التنمية المهنية للمعلمين، والتي يشار لها ببرامج إنتل لأسس التدريس؛ المرتكز على لبرامج الملائمة لهم والمتمثلة في برنامج أسس طرق التدريس.

وعلى الرغم من أن التعامل بالدرجة الأولى مع المعلمين أثناء العمل، إلا أن برنامج أسس طرق التدريس يتزايد ويتم تطبيقه بنجاح داخل قطاع ما قبل العمل، ونتيجة لهذا، سجل قرابة ٥ مليون مدرس في الوقت الحالي وفي المستقبل من ٤٠ دولة مختلفة في هذا البرنامج.

وقد برز تأثير التقييم العالمي لبرنامج أسس طرق التدريس أثناء العمل منذ عام ٢٠٠٢ على المعلمين الملزمين. هذا وقد تألف التحليل الذي تم على البيانات العالمية العالية من ١٥,٠٠٠ معلم مشارك عبر ٢٠ دولة، مشيراً إلى أنه منذ تدريبهم انخرط قرابة ٧٧٪ في الأنشطة الجديدة المرتكزة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وارتفع استخدام التكنولوجيا في التخطيط والتحضير لدروسهم بنسبة ٨٢٪، وارتفع استخدام قرابة ٥٩٪ من المعلمين للمناهج المرتكزة على التخطيط مع طلابهم.

وقد امتد برنامج أسس طرق التدريس الذي يستغرق ٤٠ ساعة لأكثر من

عشرة نماذج منفصلة، فهو يزود المعلمين بالقدرة على الدمج التكنولوجي الفعال في المناهج التربوية والتي تُخرج طالبا موجهًا ومكافحًا نقديًا، وتعلما مرتكزا على التخطيط، ويستطيع المشاركون في البرنامج تطوير وحدة العمل للتطبيق داخل فصولهم الدراسية، ويتضمن هذا تنمية نماذج الطلاب وأدوات التقييم وموارد لدعم الوحدة وتطبيق الخطة، كما أنه يقدم سياقًا يستطيع من خلاله المشاركون تطوير المهارات التكنولوجية أكثر وفهمهم لتأثير وتطبيقات استخدام التكنولوجيا لتعزيز التعلم في القرن الحادي والعشرين.

ويتم تطبيق برنامج أسس طرق التدريس من خلال نموذج تدريب المتدرب، والمُصمم ليمتد وصوله إلى المدارس ومؤسسات تدريب المعلمين بالإضافة إلى زيادة الملكية والصلة على المستوى المحلي، في حين يقوم كبار المتدربين الممثلين عن الدولة (المُدرِّبين من قبل المدرِّبين الخبراء من شركة إنتل) بتقديم التدريب للمتدربين البارعين، حيث يتم اختيار المتدربين البارعين في دورات التدريب أثناء العمل، ليعملوا كمدرسين في المدارس، والذين يقومون بتدريب المزيد من المعلمين في مدرستهم فيما بعد، ويُعد المتدربون البارعون في دورات التدريب قبل الخدمة بمثابة معلمين مربيين، وقد يقومون بتدريب أكاديميين إضافيين في مؤسسة تدريب المعلمين التي يعملون بها.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي على الأخص، تم تطبيق برنامج أسس طرق التدريس على مستوى التدريب قبل العمل كطريقة مستدامة وقابلة للتطوير، لتصل لأكثر عدد من المعلمين في هذه البلاد.

وقد تم تقديمه لأول مرة عام ٢٠٠٢، حيث قامت مؤسسات التدريب قبل العمل المتزايدة بتطبيق البرنامج المستدام والقابل للتطوير والذي وصل إلى ١٥٠، ويرتفع هذا العدد كثيرًا عندما نقوم بإحصاء عدد معلمي الكليات المشتركين بوصفهم ملحقين

للجامعات المشاركة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك اعترافاً متزايداً بين البلاد المشاركة حول دور التكنولوجيا في إعداد الطلاب للقرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من اختلاف الدرجات؛ فقد أدى هذا إلى وضوح الرؤية والأهداف والسياسات حول تنظيم الهيئات التربوية ومؤسسات تدريب المعلمين وتخطيط وتطبيق منهج إستراتيجية ذات قيمة والهيئات التي ستتولى عمليات التطبيق.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطة التاسعة للحكومة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ في ماليزيا ركزت على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كمحرك إستراتيجي لتوفير الدعم والاستمرار مباشرة نحو نمو الاقتصاد الماليزي بالإضافة إلى تحسين جودة الحياة للسكان، وقد انعكس هذا في خطة التنمية التربوية لوزارة التعليم عام ٢٠٠٦-٢٠٠٩؛ والتي رفعت مبادرات سابقة مثل المدارس الذكية الابتكارية (٢٠٠٣)، كما ركزت جهودها على التحكم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عن طريق تقديم تسهيلات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والبنية التحتية للمدارس والجامعات ومؤسسات تدريب المعلمين.

وكذلك في كوريا، حيث كان تركيز الحكومة الأقوى على تطوير البنية التحتية التكنولوجية داخل المنازل، حيث قامت الحكومة بإدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خلال كلا السياستين والتمويل، حيث كانت جميع فصول K-12 متصلة بالإنترنت ويمتلك المعلمون أجهزة كمبيوتر، كما يمتلك جميع طلاب الفصول K-12 أجهزة كمبيوتر متصلة بشبكة الإنترنت في المنازل، كما يتعين على معلمي فصول K-12 استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في التعليم بنسبة ١٠٪ في جميع الفصول على الأقل، كما يتعين على ثلث المعلمين الحصول على تدريب في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات سنوياً.

وعلي جانب آخر "بدأت حكومة فيتنام بجدية في تطوير مداخل التعليم والتعلم في نظامها التربوي"؛ على الرغم أنها كانت مغايرة لبعض الدول الأخرى، فقد كانت المرحلة ما زالت في البداية.

وبرغم أن التغير ثابت؛ إلا أنه تتطلب وقت وموارد للتوسع عبر حدود التعليم الواسعة، وقد كان الاستظهار عن قلب والتشديد على استمرار الاختبارات بوصفه مدخلا للتعليم الأساسي داخل المدارس ومؤسسات تدريب المعلمين، وقد كان تطوير مهارات استفسار الطلاب والتعاون وفتح العمل ضئيلة.

هذا وقد رأى العديد أن برنامج أسس طرق التدريس مُحفزاً على نحوٍ متزايد للتغير الهام الضروري لتدريب المعلمين، وخاصة في الدول التي تُهيمن عليها الممارسات التقليدية.

ويعتمد تطوير الشراكة بين الدول على فرق التدريب في شركة إنتل ووزراء التعليم والهيئات المسؤولة عن التدريب قبل العمل ومؤسسات تدريب المعلمين، والتي كانت ذات دورٍ فعال في الترويج وجذب والمحافظة على التطبيق القوي المتزايد لبرنامج أسس طرق التدريس في قطاع التدريب قبل العمل.

ويرتكز تدريب إنتل في جميع الدول على الفريق المشارك مع حاملي الأسهم في كل مرحلة من مراحل التطبيق، ويحتوي هذا، في مرحلة اتخاذ القرار المبدئي، على توجيه القادة للمنهج وعروض ونتائج البرنامج، من خلال المنتديات وورش العمل والعمل معهم على المركزية وتكييف البرنامج طبقاً لاحتياجاتهم، وبعيداً عن هذا، فقد قدمت شركة إنتل دعماً مستمراً بالإضافة إلى تحديث وإضافة علاقات نشأت من الثقة والحماس والالتزام على جميع المستويات.

هذا وقد انخرطت العلاقات، في بعض الدول في المجموعات المرجعية الرسمية أو 'المحاور' المركزية مع ممثلين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات

تدريب المعلمين والمدارس، وقد ركزت مثل هذه المجموعات على تعزيز وتيسير التكنولوجيا في البحث والإصلاح التربوي، كما تركز التبنّي واسع الانتشار لبرنامج أسس طرق التدريس لشركة إنتل على منهجهم الخاص بهم.

هذا وتُعد مركزية برنامج أسس طرق التدريس أساسية في قبوله عبر الدول، بينما تُعد الصيانة أحد مفاهيمها الجوهرية والسلامة، كما تعاون خبراء التربية المحليين مع فريق شركة إنتل المكلف من الدولة لتصميم البرنامج وموارده لمقابلة الاحتياجات السياقية والثقافية للدولة، ويتعين أخذ هذا الأمر في الاعتبار، فعلى سبيل المثال، اللغة والمصطلحات المحلية والنظم والسياسات التربوية ومستوى البنية التحتية والتمويل.

بالإضافة إلى مستوى تمرکز الدولة، توجد اختلافات بين مؤسسات تدريب المعلمين عبر وداخل البلاد، والتي أدت إلى زيادة الحاجة لمزيد من المرونة في النقل لدمج البرنامج بنجاح في التأهيل قبل العمل، وتتمحور هذه الاختلافات حول الهياكل المتحكمة ومستوى السيادة ومدي وطبيعة المؤهلات التربوية للمعلمين وسُبل الوصول للموارد.

ونتيجة لهذا، ظهرت العديد من نماذج التطبيق، وتختلف هذه النماذج حسب مكان البرنامج داخل المؤهل، فعلى سبيل المثال، قد يكون المنهج على النحو التالي:

- متضمنة داخل وحدة موجودة بالفعل،
 - مقدمة كوحدة مستقلة، وعادة ما تكون إضافة إلى المؤهل الموجود فضلاً عن أنه جزء مُصدق عليه،
 - منتشر عبر وحدات مختلفة.
- وقد تم الأخذ في الاعتبار أيضاً، إذا ما كان إجبارياً أو اختيارياً، وفي أي

عام يتعين تقديم المؤهل، وعدد الساعات المتضمنة. في حين تحققت بعض الفوائد الإيجابية داخل نطاق تطبيق هذه المناهج، وقد أظهرت النتائج على مدار ثلاث سنوات أن هذا البرنامج كان نجاحه منخفضاً في الظروف التالية:

- ركز على تطوير مهارات الحاسوب، فضلاً عن تطوير عملية التعليم والتعلم من خلال استخدام التكنولوجيا.
- قام بتغطية عدد محدود من النماذج،
- هناك عدد قليل من الفرص للمعلمين قبل العمل لمناقشة أو لرؤية المناهج المُصممة للفصول الأخرى.

وأظهرت آراء مجموعة من مؤسسات تدريب المعلمين أن برنامج إنتل لأسس طرق التدريس يقدم منهجاً جديداً للتدريس في مؤسساتهم، وخاصة مع تركيزها على تمركز الطالب والتعلم المرتكز على التجريب.

كما رغبت مؤسسات تدريب المعلمين، بعد مشاركتها، تحسين وتحديث التربية والمناهج في برامجهم الدراسية، حيث إنهم يرونه الطريقة لتخريج خريجين تنافسيين عالميين مؤهلين وذوي كفاءة ومحترفين في استخدام التسهيلات الحديثة وأساليب التدريس الابتكارية، ومزودين بالمهارات الضرورية والمعرفة لدمج التكنولوجيا بفاعلية في ممارسة التدريس الخاصة بهم، كما تعرفوا على فرصة للوصول وتنمية الموارد المرتكزة على التكنولوجيا للتدريس لتعزيز مهارات الحاسوب والثقة في كليتهم.

ويُعد دمج التكنولوجيا بمثابة برامج أكاديمية نقلت الشخصية الكاملة للمؤسسة بالكامل، كما ألهمت جميع قطاعات الحياة. فقد أظهر الدليل الكمي والنوعي المستدام، على مدار ثلاث سنوات، أن التأثير الإيجابي لبرنامج أسس طرق التدريس لمتدربي المعلمين وبرامج تدريب المعلمين قبل العمل، أثناء فترة التدريب

وحينما حصلوا على وظائف تدريس في مدارسهم.

كما اخترق برنامج أسس طرق التدريس في مؤسسات تدريب المعلمين المناهج الدراسية على جميع المستويات، كما نقل منهج التدريس الخاص بهم والمحتوى في مكان واحد؛ حيثُ نشأ الاستعلام وأصبح التعلم التفاعلي من خلال استخدام التكنولوجيا مكملاً للمؤهل قبل العمل، كما ساعدت المشاركة في برنامج أسس طرق التدريس على رفع المنزلة والنشاط وتأثير العديد من مؤسسات تدريب المعلمين على نحوٍ ملحوظ على نطاق المجتمع التربوي.

كما كان له تأثير مهني وشخصي هائل على العديد من مدربي المعلمين، كما أتاح فرصاً جديدة للوصول للتواصل والتكنولوجيا للأشخاص المعرضين للتكنولوجيا، والذي أدى إلى، على سبيل المثال، زيادة البحث والنشر وتقديم الأبحاث في الحلقات الدراسية القومية وتطوير تقديم المحتوى، حيث بدأ التحول من أساليب المحاضرة التقليدية إلى منهج التعليم المرتكز على الطالب والمناهج التعاونية، وقد شجعوا على التساؤل والتعلم الذاتي سريعاً ضمن نطاق برامج تدريب المعلمين قبل العمل، كما تغيرت مفاهيم استخدام 'التكنولوجيا في التدريس' من تنمية المهارات التكنولوجية لاستخدام التكنولوجيا كجزء من المنهج الابتكاري في التدريس والتقييم؛ والذي يحتوي على إرشاد للمعلمين قبل العمل للتطوير والتقييم الذاتي وللزملاء.

وقد استطاع العديد من المعلمين، نتيجة لمشاركتهم، استيعاب معنى التعلم مدى الحياة وعلاقاته بتطوير جودة التدريس، بالإضافة إلى تغيير الأساليب والتصورات؛ فلم يعودوا يسألون إذا كان يتعين عليهم استخدام تكنولوجيا لمعلومات في عملية التعليم والتعلم، وفضلاً عن هذا أصبحوا يواجهون أسئلة حول كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات بفعالية أكبر في عملية التدريس.

وقد وصف قائد أحد مؤسسات تدريب المعلمين التغييرات التي تمت في تدريب

المعلمين، مُشيرًا إلى رغبته بأن يكون 'على استعداد تام للتعلم واكتساب مهارات جديدة وتنميتها' بالإضافة إلى الإثراء التعاوني وليس التنافسي لقدراتهم في مجالات علم أصول التعليم والتكنولوجيا.

كما تم تحفيز مدربي المعلمين بالتغييرات التي شهدوها في قطاع تدريب المعلمين قبل العمل، ويتضمن هذا القدرة على تواصل الأفكار والآراء على نحو واثق وتعاوني أكثر، بالإضافة إلى الفهم العميق للمحتوى، وتنمية مهارات التقديم، وجودة جيدة للعمل، والمزيد من الفهم للصلة بين التعليم والتعلم والتكنولوجيا.

كما تُعد فرصة تنمية المهارات التكنولوجية هامة للعديد من المعلمين قبل العمل، ولمدربي المعلمين في بعض الحالات، وخاصة الأفراد من المناطق الريفية، حيث عادة ما يقدم برنامج أسس طرق التدريس التعرض الأول لأجهزة الحاسوب، حيث يساعد الحصول على حاسوب ومعرفة بقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تزويد المعلم على نحو جيد، حيث تصبح المعلمة "متعلم ذاتي دائم"، المعلم قبل العمل، الهند.

كما عبر المعلمون قبل العمل عن ثقتهم المتزايدة في استخدام التكنولوجيا وفهمهم الأفضل لنظريات التعلم ومحتويات المناهج الأخرى عبر مجالات المواد الدراسية، كما شعروا بأن التكنولوجيا 'جهزتهم للتعليم الذاتي المستمر'، ولهذا، فهم يرون أنفسهم بأنهم 'معلمين أفضل' بعد تطوير التواصل ومهارات الإدارة، كما يسهم بعض المعلمين داخل أحد مؤسسات تدريب المعلمين في تنمية الموارد والمواد المكتوبة بالمشاركة مع مدربي المعلمين.

بالإضافة إلى أن برنامج أسس طرق التدريس رفع من فرص المعلمين قبل العمل في الحصول على وظائف في المدارس بعد التخرج، وكما ذكر مسئول في أحد المدارس، 'أصبح المعلمون مهنيين جيدًا وأذكياء تقنيين ملتزمين بمهنتهم'.

وقد كان تأثير الحكومة قويًا في بعض الحالات في استحضار التغيير من خلال برنامج إنتل للتدريب، كما اعتادت وزارات التعليم والهيئات المسؤولة عن التدريب قبل العمل دفع الإصلاح نحو التعليم والتعلم المرتكز على التكنولوجيا وتنمية المهارات في القرن الحادي والعشرين، كما يستطيع أثره الممتد لمناهج برامج التدريب قبل العمل تحديد معدل ومدى التغيير الذي يحدث على مستوى الدولة، كما كانوا قادرين في بعض الدول، على تشجيع أو توجيه المؤسسات لتبني برامج أسس طرق التدريس.

ففي ماليزيا، على سبيل المثال، حيث قام قسم تدريب المعلمين في وزارة التعليم بوضع متطلبات مناهج التدريب قبل العمل؛ والذي أصبح من خلاله برنامج أسس طرق التدريس متطلبًا في مؤهل ما قبل العمل، وعلى وجه الأخص، حيث يُعد طريقة لتقديم منهج تعلم مرتكز على التجريب، كما قامت جميع مؤسسات تدريب المعلمين بتبني البرنامج، على الرغم أن نموذج التطبيق داخل المؤهل مقتصر على مستوى المؤسسة.

كما قام مجلس الدولة للتعليم العالي في الهند، بوصفها بيئة مفتوحة أمام جميع 'العروض والخطط التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نمو الدولة واقتصادها في مجال التكنولوجيا، بتوجيه كل جامعتها وكليات تدريب المعلمين المنتسبة لتبني وتوحيد مناهج برنامج أسس طرق التدريس في برنامج بكالوريوس التربية، وقد ارتكز هذا على فهمهم بأن هذا البرنامج يدمج التطويرات التكنولوجية الأخيرة مع المنهجيات التربوية بنجاح، حيث قامت شركة إنتل باختباره عالميًا ومؤقتًا، وقد خلصت إلى أنه يتوازى مع الاتجاهات التكنولوجية ويُحدد بوضوح 'المواد التي يتعين تدريسها للمعلمين ليصبحوا مؤهلين في جميع مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

بينما يمتلك طلاب مؤسسات تدريب المعلمين سيادة كبيرة في توصيل مناهج التدريب قبل العمل، على سبيل المثال، أستراليا وفيتنام وباكستان، كما يتم تطبيق البرنامج على نحوٍ تدريجي أكثر، كما قمت وزارة التعليم بالتشجيع والدعم على نحوٍ واضح في بعض الحالات.

هذا ويتم النظر الآن إلى (كلية تدريب المعلمين) على أنها مؤسسة إعداد معلمين مزودين مهنيًا ذوي كفاءة مركزة ومستقبل موجه تقدمي حيوي، رئيس مؤسسة تدريب المعلمين الهندية.

كما يتم تشجيع مؤسسات تدريب المعلمين الرائدة أو ترشيحها لتكون أول المطبقين، والتي لا تسموا بملف ووضع البرنامج فقط، بل تقوم بغرس المزيد من الثقة في طلاب مؤسسات تدريب المعلمين في اكتشاف خيار المشاركة، كما رفعت من إمكانية التطبيق الناجح، والذي أعد مقياس/ معيار لطلاب مؤسسات تدريب المعلمين الآخرين، كما تم اختيار الجامعات الفلبينية الرائدة على نحوٍ استراتيجي من قبل وزارة التعليم الفلبينية لتحسين ونشر فوائد البرنامج وزيادة استدامته في بلدهم، وقد منح اختيارهم صفة 'مراكز البراعة' لطلابهم في مؤسسات تدريب المعلمين، كما أنهم اعتبروا أنفسهم أصحاب امتيازات لكي يشتركوا، وقد كانت المشاركة اللاحقة لبعضهم في لجنة عمل التعليم العالي، والمسئولة عن الإصلاح باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تدريب المعلمين قبل العمل، والذي أدى إلى التبنّي الحالي لبرنامج أسس طرق التدريس بوصفه محتوى مطلوب في منهج تدريب المعلمين الخريجين.

كما أثر القادة في مؤسسات تدريب المعلمين في نجاح برنامج أسس طرق التدريس بقوة، سواء نتجت حوافز المشاركة من الحكومة أم لا، كما يبحث القادة عن مناهج ابتكارية جديدة تستطيع إدراك الفوائد المحتملة للمشاركة، وقد أدت

ثقتهم في مدى ملائمة البرنامج إلى مزيد من المرونة في وضع برنامج أسس طرق التدريس على نحو ملائم داخل المنهج المزدحم على نحو نموذجي، بالإضافة إلى تصميم تعديلات الجدول الزمني، وتوفير ميزانية إضافية تسمح بزيادة المواد التقنية أو ترقية وإيجاد حلول بديلة لزيادة فرص وصول الطلاب قبل العمل الموجودين.

كما شكل التزام القادة المشاركين عن طريق التضمين والتعاون، ممارسات رؤساء الأقسام ومدربي المعلمين وهيئة الإدارة، مما زاد من احتمالية التطبيق الناجح السلس. وقد كان دعم القادة ممكناً في وجود فريق للقادة على النحو التالي:

- تم اختصارها بالكامل في برنامج أسس طرق التدريس،
- لديهم دليل داعم على نجاح البرنامج،
- يدركون مميزاته على المناهج الأخرى،
- يرونه متوافق مع أهدافهم ورؤيتهم للمضي قدماً.

بالإضافة إلى حاجتهم بأن يشعروا بالثقة بأنهم سيكونون مدعومين على نحو جيد في اتخاذ هذا البرنامج؛ حيث إنه يمتلك المرونة لكي يتم تطبيقه على احتياجاتهم، بالإضافة إلى النتائج التي ستكون إيجابية لطلاب مؤسسات تدريب المعلمين ومدربي المعلمين وتدريب المعلمين قبل العمل.

هذا وقد زودت منتديات القادة المفوضة من الدولة، والتي تجمع بين قادة المعلمين والمتأثرين من طلاب مؤسسات تدريب المعلمين المختلفة والمنظمات الحكومية، شركة إنتل بفرصة إعلام القادة حول البرنامج وتقديم دليل النجاح من خلال نتائج تقييم محلي وعالمي.

وقد توسع هذا الأمر في بعض الدول لاجتماعات منتظمة؛ حيث يكون قادة تدريب المعلمين ممثلين عن القطاعات الأخرى، مشاركين في البرنامج، ومن

المتوقع أن يقوموا بتحقيق وتحديث العمليات التنموية والموارد والأفكار؛ بالإضافة إلى أن فرص القادة الرئيسيين للمشاركة في المنتديات الإقليمية والعالمية رفعت من الاستيعاب والالتزام.

هذا وقد تم توجيه مقابلة الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الفردية لتدريب المعلمين من خلال محاضرات مرتكزة على المواقع، حيثُ تعمل شركة إنتل مع قائد كل فريق لإخباره والمبادرة ودعم تنمية خطة التطبيق الموجهة لمتطلباتهم وسياقهم المحلي.

كما وجهت تنمية خطط التطبيق الواضحة في مرحلة التأسيس التوظيف والجدول الزمنية ومتطلبات إعادة تحديد المصدر، وخاصة الأماكن التي ينتشر فيها البرنامج عبر مناطق التعلم المختلفة.

تشكيل فريق إدارة التعليم لشركة إنتل، داخل مؤسسات تدريب المعلمين للإشراف ودعم إجراء برنامج أسس طرق التدريس، والذي أثار ملف ومصادقية البرنامج، وتزويد التخطيط المستمر والتطبيق والدعم وضمان تنفيذ القرارات، وبالمثل يتضمن أعضاء الفريق على القادة (رؤساء الأقسام على سبيل المثال) ومدربي المعلمين الرئيسيين وحاملي الأسهم الخارجيين في بعض الأحيان.

وقد كان تعيين منسق شركة إنتل كجزء من الفريق بمثابة استراتيجية فعالة نفذتها بعض الدول، كما عينوا شخصا متصلا مركزياً بين الإدارة ومدربي المعلمين وشركة إنتل، مما أحدث تغييرات مكنت عملية توصيل فعالة وكافية، بالإضافة إلى دعم ودفع الآخرين لتطبيق البرنامج.

كما تم ذكر الدفع والتكريس لمدربي المعلمين الفرديين في العديد من القصص التي ذُكرت في مرحلة الدراسة، كما خصصوا وقتاً ومجهوداً كافيين (بعد ساعات العمل أحيانا وغير مدفوعة الأجر أيضاً) لضمان أن يستطيع المعلمون قبل العمل

الوصول والحصول على أقصى استفادة من برنامج أسس طرق التدريس، ولذا، لا نستطيع تقدير مساهمتهم.

برغم أن تنمية واستقلالية الالتزام العام عبر مجموعة مدربي المعلمين في الخارج، عامل ضروري للأثر على المدى الطويل، كما تم تعريف بعض الاستراتيجيات في بعض الدول وبعض مؤسسات تدريب المعلمين الفردية التي تقوم بدعم وزيادة اشتراك مدربي المعلمين وفرق العمل والكفاءة، وقد شجعت هذه الاستراتيجيات الفهم العام ودعمت وصول البرنامج للجامعة، بدلاً من انحصارها في مدرب أو مدربين للمعلمين الملتزمين، فضلاً عن الاستمرار في زيادة عدد مدربي المعلمين المدربين من خلال نموذج تدريب المدرب، على الرغم أنه لا يقوم جميع المسؤولين بتقديم البرنامج للمعلمين قبل العمل، مما رفع عدد فصول التدريب التي تم فيها تطبيق منهج التدريس لشركة إنتل كما تمت مناقشتها، بالإضافة إلى توليد فرص للتعاون بين مدربي المعلمين لمناقشة تطبيق البرنامج عبر محفزات مؤسسات تدريب المعلمين لمزيد من الاهتمام والتماسك.

هذا وقد قامت إحدى الجامعات، بعد عامين من تأليف المنهج وبرنامج التدريب، بتضمين برنامج إنتل للتدريب قبل العمل في منهجهم، كما تم الالتزام بمتطلبات برنامج التدريب، وقد كان تركيزه الأساسي على التحقيق المستند، كما أصبح التعلم التفاعلي جزءاً مكملًا لمحتوى التدريب في برنامج التدريب قبل العمل.

وقد يكون القرار بكيفية ترقية برنامج أسس طرق التدريس لمقابلة للمؤهل الحالي بمثابة تحدي لطلاب مؤسسات تدريب المعلمين، وخاصة عندما يتم دمج مع المنهج المكثف ومتطلبات التصديق المركبة للوحدات الجديد والحاجة لضمان لوصول لأجهزة الحاسوب الكافية لإجراء البرنامج، كما تركز المناهج المختلفة التي تم تبنيها على احتياجات وسياقات كل مؤسسة وعمق وطبيعة مؤهلهم ومناطق

- التدريب الخاصة لمدرربي المعلمين الذين يقومون بتوصيل التدريب في البرنامج.
 - قام بعض طلاب مؤسسات تدريب المعلمين باختيار 'خيار البقاء منفرداً' كطريقة لتجريب البرنامج قبل تضمينه في المواد الدراسية السائدة على نحو رسمي.
 - كما أضافه آخرون في التكنولوجيا الموجودة بالفعل في وحدة التعليم، والذي قدم عوامل التحفيز للمضي قدماً والتأكيد على تنمية المهارة في تطوير علم أصول التعليم من خلال التكنولوجيا، كما أنه سمح بالوصول لموارد الحاسوب.
 - يقدم البرنامج فرصة لتقديم علوم أصول التعليم في القرن الحادي والعشرين لم تتم تغطيتها من قبل، عند وضعه داخل وحدة التعليم العام.
 - وقد نتج عن تضمين البرنامج داخل منهجية أو منهجيات خاصة تطوير خطة الوحدة والمتعلقة بمناطق التعلم الخاصة.
 - كما تم نشر نماذج مختلفة من البرنامج المناطق التي نُشر فيها المنهج داخل بعض مؤسسات تدريب المعلمين، كما اندمجت أساليب التعلم معاً من خلال تنمية أحد خطط الوحدة أو أكثر.
- هذا ويُعد التصميم الرسمي والاعتماد لإتمام الدراسة لبرنامج أسس طرق التدريس ضرورياً أيضاً، حيث إنه يضمن إدراك المعلمين قبل العمل وطلاب مؤسسات تدريب المعلمين أهميته، بالإضافة إلى رغبتهم لإعطائه الأولوية فيما يتعلق بالوقت والتمويل، وبشكل عام، إدراج خطة تنمية كجزء من 'المشروع' البحث الأكاديمي' أو 'مهمة التقييم' التي تقدم التصديق الضروري للمؤهل، كما تم الاعتراف بخطة الوحدة التي طورها المعلمون في الخدمة في الامتيازات التعليمية المختلفة تجاه التنظيم على مستوى مؤسسات تدريب المعلمين، وفي بعض

الحالات، في المنافسات الأوسع على مستوى الدولة أو المستوى القومي.

كما كان هناك مزيد من التقدير في الدول التي تطالب المعلمين الخريجين بالحصول على تسجيل قبل البدء في المنصب المهني، كما أضافت الحاجة المتزايدة للتكنولوجيا في المؤهلات التربوية، كجزء من عملية التسجيل، وضعا خاصا لبرنامج أسس طرق التدريس، وخاصة في الأماكن المنصوص عليها في الاعتراف، كما ساعد دليل خدمة المعلمين وتضمين خطة الوحدة في طلب الوظيفة العديد من المعلمين قبل الخدمة لاكتساب وظائف تدريس جديدة.

كما كان التضمين الكامل لبرنامج أسس طرق التدريس عبر منهج بكالوريوس التربية، لمؤسسة تدريب المعلمين، الطريقة الأكثر فعالية للاستفادة من جميع الفوائد، وكنتيجة لهذا، اعتقد القادة ومدربو المعلمين أن لديهم 'عملية تعليم وتعلم ذات مغزى وتفاعلية وشيقة عبر جميع المكونات لبرنامج بكالوريوس التربية، وتدرّس أكثر فعالية للمواد الأساسية والاختيارية، بالإضافة إلى وجود كلية والتي أصبحت بمثابة مؤسسة رئيسية بين الكليات لتدريب المعلمين عبر الدولة، هذا ويحمل البرنامج تصديقا خاصا، عبر جميع مناطق B.ED، بالإضافة إلى السمات في التطبيقات والأنشطة العملية وفي برنامج الخبرة المدرسية.

ويمتلك مستوى تمويل التكنولوجيا والاتصال الموثوق المتوفر (كلاهما على مستوى الدولة ومستوى مؤسسات تدريب المعلمين الفردية) تأثيرا كبيرا على الطريقة التي من خلالها والمدى الذي يصل له برنامج أسس طرق التدريس بفاعلية، وتعد الاختلافات بين وداخل الدول، وخاصة عندما تتعارض مناطق الريف والحضر، هائلة، كما لا تعتمد الاختلافات بين طلاب مؤسسات تدريب المعلمين على مستوى التمويل والبنية التحتية فقط، ولكن عادة ما تكون الأولويات هي التي تُحدد الجدول الزمنية لهذه الموارد.

كما تم تطبيق الاستراتيجيات في مؤسسات تدريب المعلمين التي تحظى بالتزام قوي لبرنامج تدريب شركة إنتل على مستوى القيادة، لتحسين إمكانية الوصول، وسوف يتطلب هذا إعادة تقييم لحصص الميزانية، وفي بعض الأحيان، عمل قائمة بمساعدة الحكومة ورجال الأعمال لزيادة الأجهزة والبرامج وتطوير وتوسيع اتصالات الإنترنت وتحسين دعم الطاقة لتخفيض عمليات التوقف/ الانقطاع وتقديم الدعم التقني.

كما تم اكتشاف المزيد من الخيارات المبدعة؛ المستمدة من الحاجة لضمان المساواة لجميع المعلمين قبل العمل، حيث إنهم قد لا يمتلكون الوصول لأجهزة الحاسوب خارج مؤسسات تدريب المعلمين، بالإضافة إلى زيادة الوصول على النحو التالي:

- مد ساعات توفر معامل الحاسوب (والتي تتضمن ساعات الصباح المبكرة وساعات المساء وعطل نهاية الأسبوع والأجازات).
- عقد فصول دراسية في الساعات التقليدية؛ عندما تكون معامل الحاسوب غير مشغولة ويتم السماح للتكنولوجيا في الكليات الأخرى.
- فصل الفصول الدراسية وضبط الجدول الزمني، بحيث يقوم نصف الفصل فقط باستخدام معمل الحاسوب، بينما يخضع النصف الآخر للعمل النظري.
- إجراء ترتيبات مع مقاهي الإنترنت المحلية والمدارس المحلية.

هذا وقد بدأ توسيع المعرفة وإبداء الاهتمام في إمكانية التكنولوجيا من خلال مشاركتهم في برنامج إنتل للتدريب، والذي أخذ طلاب مؤسسات التدريب لمستوي أعلى من التطبيق، وقد قامت أحد مؤسسات تدريب المعلمين، على سبيل المثال، بتصميم موقع يركز على "المنهج المرتكز" والذي يقدم خيارات تعلم وأدوات دراسية ومنتديات وسجلات الويب للتواصل الداخلي بين كل من " المنبر المفتوح للتواصل الدراسي، ومنصة لمشاركة المعرفة والخبرة والبحث الأكاديمي، والذي لا

يقوم بزيادة الاتصال والتواصل والتعلم داخل مؤسسة تدريب المعلمين فقط، ولكنه امتد لمجتمع التعليم العالمي.

(٣) التنمية المهنية للمعلمين الماليزيين والقادة التربويين:

إن نظام التعليم في ماليزيا قد ساهم في تخريج قادة كانوا بمثابة المحاربين الأوائل للدفاع عن الحرية، وهم الآن قادة المجتمع الماليزي المعاصر ثقافياً، ويوضح الفصل أن المكون الرئيسي للطبقة المتوسطة في ماليزيا هم من يعملون في مهنة التدريس في وزارة التعليم في ماليزيا ويقدرّون بنحو قرابة ٤٠٠,٠٠٠ معلم، إلى جانب الآلاف من العاملين في الهيئات المعاونة لمهنة التدريس والعاملين في المؤسسات التربوية الأخرى.

ونتناول هنا تاريخ النهضة التي حدثت في ماليزيا من خلال إلقاء الضوء على التطور الذي شهدته الإدارات المهنية والمهنيين المشتغلين بمهنة التدريس، وهم من يمثلون الطبقة الوسطى للمجتمع في ماليزيا، بالإضافة إلى التطور الثقافي الذي شهدته ماليزيا وأثر الحركات الثقافية التي يريعاها الموظفون والمهنيون على المجتمع في ماليزيا بوجه عام، ومهنة التدريس بشكل خاص، والقيم المهنية التي ينبغي توافرها في المجتمع التعليمي والثقافي في ماليزيا، والتي تهم ليس بالضرورة فقط المشتغلين بمهنة التدريس، ولكن أيضاً المشتغلين بالمهن الأخرى.

ومن المنطقي أن نربط التنمية القومية بتنمية القادة المهنيين، ولذا تُعد مهنة التدريس حجر الزاوية للقيادة المهنية؛ حيثُ تنتهي إليها جميع المهن...» حيث يزداد وينتشر رأس المال الاجتماعي والثقافي الممثل في السكان ككل والمعرفة العامة لديهم ورأس المال الثقافي الممثل في المؤسسات التربوية والخبرات الاجتماعية التي يكتسبها المهنيين في مجالاتهم الخاصة، كما أن الأكاديميين والمهنيين يمثلون حلقة الوصل بين العاملين المهنيين داخل ماليزيا والمجتمعات العالمية، ويحدث

ذلك عبر انتقال المعرفة من خلال آلاف الماليزيين الذين يدرسون في الجامعات أو يعملون في الخارج، وأيضاً من خلال العلماء الذين يجرون الأبحاث والدراسات سواء داخل ماليزيا أو خارجها.

ومع الأخذ في الاعتبار دور المهنيين الحقيقيين في الطب أو الهندسة أو القانون أو الهندسة المعمارية، إلا أن التنمية القومية لم تقتصر عليهم بل شملت أيضاً بعض المهن الأخرى مثل التمريض، والمهنيين المساعدين الآخرين أو المهن الطموحة والمدن كالفئات التي أعلنت عن نفسها بامتلاكها «مهنين»، ومن القطاعات التي لعبت دوراً بارزاً في التنمية القومية قطاع التجارة حيث يحتوي على مجتمع تجاري كبير يبيع بالتجزئة، يقوده تجاريون متخصصون في مجالهم، والذين ساهموا بشكل ملحوظ في تنمية الطبقات الاقتصادية الاجتماعية المتوسطة والعليا، وأكثر ما يميز المجتمع التجاري هو الفطنة والذكاء التجاري وهذا نتاج خبرات تجارية متركمة

ومع احتفاظ التعليم بمكانة كحجر الزاوية الأساسي للتنمية القومية، تم تطوير نظام تدريب وتدريب قادر على نشر المعرفة وإكساب المهارات لنسبة كبيرة من عامة الشعب. وفي أعقاب خطة ماليزيا التاسعة (ماليزيا، ٢٠٠٦) والبعثة القومية، ركزت خطة التنمية التربوية ٢٠٠٦ على تنمية قدرة ومنهج الفرد للإعلاء من شأن سمعة ومنزلة مهنة التدريس، وتتعلق ثلاث دفعات من البعثة القومية بمهن المعرفة، والموضحين على النحو التالي:

- رفع الاقتصاد الماليزي سلسلة القيم؛
- رفع المعرفة القومية والقدرة الابتكارية لتعزيز تطوير "إدراك الدرجة الأولى"،
- معالجة الفجوات الاقتصادية الاجتماعية المتكررة في الطرق البناء والمنتجة.

وقامت وزارة التعليم العالي بإعادة التأكيد على دفعات التنمية القومية (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧) لتحويل ماليزيا لمحور التعليم العالي. ولتحقيق هذا الهدف، تم تضمين القضايا التالية في جدول أعمال التمويل:

- وصول أوسع للتعليم العالي،
- عمليات تطويرية لمناهج التعليم والتعلم،
- تقوية البحث والابتكار وترقية التعلم مدى الحياة،

ويعد هذا دليلاً واضحاً على أنه أصبح من الضروري ترقية مهنة التدريس والمهن الأخرى لتصبح قادرة على مواجهة تحديات العلامات الجديدة التي وضعت في جدول أعمال التنمية القومية (ماليزيا، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧)، وعلى جانب آخر لا تقتصر أهمية مهنة التدريس على دورها في تنمية المهن الأخرى فحسب، ولكنها تعد أيضاً "الركيزة الأساسية لتنمية رأس المال الفكري والثقافي والاجتماعي في المجتمع.

ومع اختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية للأفراد المؤثرين في العملية التعليمية، سواء بوضع سياسياتها أو ممارسة الشؤون التربوية، أصبح هناك ضرورة ملحة لوضع تعريف شامل للقيادة التربوية لإضافة حس درامي على التنمية التربوية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لم يقتصر القادة التربويون في ماليزيا على العاملين في المدارس والكليات والجامعات، ولكنهم أضافوا الأفراد المؤثرين من مختلف المجالات ممن لهم تأثير مباشر على التعليم وتمثل ذلك في: السياسيين والموظفين الحكوميين ومدربي المعلمين وقادة اتحاد المعلمين والقادة التجاريين وقادة المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع وقادة الرأي.

وقد كان من الأبرز بين المساهمين في التنمية التربوية، من غير المعلمين، هؤلاء القادة من السياسة والبيروقراطية التربوية، وقد ركزت مساهمة هذه القطاعات على سياسات التعليم بشكل مبدئي على المناخ الاجتماعي والقومي بشكل عام وتأثيره على التعليم، فعلى سبيل المثال، توعية المستهلك أو التوعية البيئية أو محاربه انتشار الأمراض الاجتماعية، ولم يدخر أي من هؤلاء القادة جهدا في استغلال كافة الموارد المتاحة لديهم لخلق روح جماعية، تشكل هذه الروح التعريف القومي والواقعي للتنمية.

وهناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات الواسعة التي يمكن أن يكتسبها القادة الشباب من خلال القادة الأكبر سنا، ممن يمتلكون خبرات واسعة في تخصصاتهم، وتسهم هذه الخبرات في تشكيل وعي القادة الجدد، وفهمهم الخاص لمفهوم القيادة وطبيعة العمل القيادي، وانسجام أفراد المنظمات مع بعضهم البعض، والإطار القيمي الذي يحدد العلاقة بينهم. ومن هذا المنطلق، فقد ساهم القادة السياسيون على مستوى رؤساء الوزراء ووزراء التعليم ومدراء التعليم العموميين للمواد/ المحتويات التربوية وتنمية قادة المدارس في ماليزيا، ساهموا بشكل واضح في تنمية القيادة من خلال ترويج السياسات والتي أصبحت هياكل تنمية شاملة للتنمية القومية، وقد كان من أبرز القادة المساهمين في التنمية طونكو عبد الرحمن أبي الأمة، والذي أكد على أن الاحتفاظ بقدسية الدستور الماليزي يتحقق في الاعتراف بالإسلام ديناً رسمياً للبلاد، وتكون اللغة المالية اللغة الرسمية، بالإضافة إلى حصول السكان الأصليين على حقوق خاصة، في الوقت الذي يحصل باقي المواطنين على الحريات الأساسية الخاصة باللغة والدين والثقافة والملكية، وعلى جانب آخر أكد رئيس الوزراء، بوصفه قائدا قوميا، على الأهمية الحرجة للتعليم، وقد قال "الكتب هي أهم شيء للبلاد، وليس الرصاص"، وقد ظل تركيز الأمة

لقراءة خمسين عامًا على التنمية التربوية بدلاً من القوة العسكرية. ولطالما عُرف رئيس الوزراء الثاني، بأبي التنمية الريفية؛ حيث أولى اهتمامًا خاصًا للتعليم في المناطق الريفية، وأنشأ مؤسسات تربوية لتقدم التعليم لسكان الريف، كما أنشأ علاقات مع جمهورية الصين الشيوعية ودعم جمعية الأمم الآسيوية الجنوبية الشرقية (ASEAN) ومفهوم منطقة السلام والحرية والحياد (ZOFPAN) في جمعية الأمم الآسيوية الجنوبية الشرقية والأيدولوجية الوطنية لروكون نيجارا، في حين ركز رئيس الوزراء الثالث على سيادة القانون وإرساء مبادئ العدالة، وكان أبرز ما أعلن عنه رئيس الوزراء الرابع ما عُرف برؤية عام ٢٠٢٠، والتي تعمل على رفع الروح المعنوية وتعزيز الثقة بالنفس لدى الماليزيين، وقد وجاء ذلك على إثر الهجوم على الدين الإسلامي وازدراءه في المحافل الدولية، في أعقاب النزاعات الدولية والإرهاب، كما ركز رئيس الوزراء الخامس، عبدالله بدوي، على الإسلام الحضاري والعاصمة الإنسانية، هنغ، (٢٠٠٤)، ومن الجدير بالذكر، أن وزير التعليم، موسي هيتام، قام بتقديم مبادرة لإصلاح المناهج التربوية من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية في الثمانينات ١٩٨٠، وقد كانت هذه المبادرة أكبر حركة إصلاحية لسياسة المناهج التعليمية والأكثر انتشارًا في تاريخ التعليم الماليزي، والذي قدم وجهات نظر أصلية في المعرفة تستحق المعرفة لنقلها للأجيال في المستقبل.

لقد كان التزامًا على ماليزيا مواجهة الأزمات ذاتها التي واجهت الأنظمة التربوية الأخرى، والتي فكرت في تطوير برامج بعينها لإعداد قادة ومدراء تربويين، وقد نشأت هذه الأزمات من واقع، قبل ظهور الحاجة لإعداد مسئولين ومدراء وقادة تربويين، في مؤسسات التدريب الخاصة أو هيئة تدريس الكليات، وقد تم تنفيذ إعداد المعلمين على نطاق واسع في جامعات وكليات المعلمين، وقد عنت برامج

المؤسسات الأكاديمية في المقام الأول بتنمية فهم واسع النطاق لمشاكل وقضايا التعليم، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعرفة الأساسية والمهارات التي يحتاجونها للمشاركة الفعالة داخل الفصل الدراسي ومن أجل قضايا المناهج الواسعة وتصنيف مجموعات والتقييم وهلم جرا، وفي الماضي، لم يكن يحصل المعلمون الذين سوف يكونون مدراء المدارس في المستقبل على تدريب القيادة أو الإداري، وقد اعتزمت برامج بعينها لتدريب قادة المدارس بتقديم فصول دراسية قصيرة أثناء العمل، والتي تدعمها المؤسسات الإدارية المحلية أو المركزية.

ويقوم المحاضرون الجامعيون بالتدريس وإجراء البحث والنشر وتقديم خدمات استشارية وتخدم المجتمع، كما يقوم المعلمون بالتدريس وتقديم خدمات استشارية للطلاب والآباء وخدمة المجتمع، وانخرط المعلمون في العمل المجتمعي المحلي على نحو ملحوظ أكثر من المحاضرين الجامعيين؛ الذين كانت مساهماتهم في مجال البحث والاستشارة الأكاديمية والطبيعة الدولية أو العالمية، ومن الواضح جلياً أن هناك اختلافات متميزة في التركيز بين القادة على مستويات التعليم المختلفة، وخاصة، القيادة الجامعية الأكاديمية والقيادة على مستوى المدارس.

وكان من المتوقع أن تقوم هذه الاختلافات أياً كانت في النطاق أو التركيز والمثالية والقادة باستثمار الفكر والمعرفة والوقت والطاقة، وتشكيل أنماط مختلفة من التضحيات لبناء الشخصية القومية والفردية وبناء المجتمع وترقية المهن وتعزيز السلام العالمي. وفيما يتعلق بأمر الممارسة، ساهم المحاضرون الجامعيون بشكل أكبر لمعرفة الجيل، وقد كانت بمثابة عملهم الأساسي، بينما كان قادة ومعلمي المدارس والتدريس وبناء شخصية الطالب بمثابة العمل الرئيسي لهم.

مراجع الكتاب

- 2005 Chinese University Ranking unveiled (21 February 2005). China Daily. Retrieved 16 April 2006.
- A brief history of Taiwan. Government Information Office, Republic of China, «1949.
- A History of the Chinese Communist Party 1921-1949-. Taylor & Francis.
- and Winston.
- Barboza, David (26 July 2008). «China Surpasses U.S. in Number of Internet Users». NY times.
- Bergsten, C. Fred; Gill, Bates; Lardy, Nicholas R.; Mitchell, Derek (17 Apr. 2006). China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know about the Emerging Superpower (Illustrated Hardcover). Public Affairs.
- Biodiversity Theme Report. Environment.gov.au. 10 Dec. 2009.
- Blinding Science: China's Race to Innovate Bruce Einhorn, Business Week, 31 March 2006, accessed: 16 April 2006.
- Brown, Judith M. (1994). Modern India: The Origins of an Asian Democracy. Oxford and New York: Oxford University Press.
- Burbules, N. C., & C. A. Torres. (Eds.) (2000). Globalization and education: Critical perspectives.
- Bureau of East Asian and Pacific Affairs (October 2009). «China

(1009/))». Background Notes. United States Department of State. Mar. 2010. «Government Type: Communist party-led state.»

- Burns, R. J. & Welch, A. R. (1992), Introduction. In R. J. Burns & A. R. Welch (Eds.), Contemporary
- Businessweek.com. BusinessWeek. 22 Aug. 2005.
- Carnoy, M. (1974). Education as cultural imperialism. New York: McKay.
- Carnoy, M., & Samoff, J. (1990). Education and social transition in the Third World. Princeton, NJ; Oxford:
- Carroll, J. M. A Concise History of Hong Kong. Rowman & Littlefield, 2007.
- Car tech: China auto sales officially surpass U.S. in 2009, 13.6 million vehicles sold
- Chan, J. (2007). Between efficiency, capability and recognition: Competing epistemes in global governance
- Charle, C., Schriewer, J., & Wagner, P. (Eds.) (2004). Transnational intellectual networks: forms of academic
- China. Encyclopaedia Britannica. Retrieved 15 Mar. 2010. «Form of government: single-party people's republic with one legislative house»
- China: Migrants, Students, Taiwan. Migration News. January 2006.
- China have set a Renewable Energy Target of 10% of Electric Power Capacity by 2010. Reuters. 11 March 2008.
- China is already a market economy – Long Yongtu, Secretary

General of Boao Forum for Asia. English.eastday.com. Jul. 2009.

- China leading world in next generation of nuclear plants Robert J. Saiget. DAGA. 5 October 2004. Retrieved 16 April 2006.
- China overtakes Japan on R&D Financial Times. Retrieved 3 December 2006.
- China worried over pace of growth. BBC. Retrieved 16 April 2006.
- China's 100 million strong middle-class need to be reached. Retrieved on 30 Aug 2009.
- China's Infant Mortality Rate Down. 11 September 2001. CHINA. ORG.CN. URL accessed 3 May 2006.
- China's Average Economic Growth in 90s Ranked 1st in World (1 March 2000). People's Daily Online.
- China's First Man-made Satellite (2003). Ministry of Culture. Retrieved 16 April 2006.
- China's graft: Tough talk, old message, by Mary Hennock. 27 September 2004. BBC News. Accessed 2 May 2006.
- China's great famine: 40 years later. British Medical Journal 1999;319:161918) 1621- December)
- China's reform and opening-up promotes human rights, says premier. 11 December 2003. Embassy of the People's Republic of China in the United States. Retrieved 28 April 2006.
- CIA - The World Factbook -- China». The World Factbook. Central Intelligence Agency. Mar. 2010. «Government type: Communist state»
- Columbia University.

- Constitution of the People's Republic of China. People's Daily Online. Nov. 2009. «Article 138. The capital of the People's Republic of China is Beijing.»
- Cook, B. J., Hite, S. J., & Epstein, E. H. (2004). Discerning Trends, Contours, and Boundaries in Comparative
- Dikshit, K.R.; Joseph E. Schwartzberg (2007). «India: The Land». Encyclopædia Britannica. pp. 1–29. Retrieved 200729-09-.
- Dillon, Michael. China's Muslim Hui Community. Curzon, 1999.
- documents. Glenview, IL: Scott Foresman.
- Dunbabin, J. P. D. (2008). The Cold War. Pearson Education.»In 1949 Chiang Kai-shek had transferred to Taiwan the government, gold reserve, and some of the army of his Republic of China.»
- Education: A Survey of Comparativists and Their Literature, 123–149. Comparative Education Review, 47.
- Empire of Lies: The Truth About China in the Twenty-First Century / Guy Sorman (2008)
- England and Upper Canada'. Unpublished Ph.D. thesis. Institute of Education, University of London.
- Feller, Gordon. «China's Coal». ECOworld.
- Field Listing – Disputes – international, CIA, World Factbook
- Fortna, B. C. (2000). Imperial classroom: Islam, the State and education in the late Ottoman Empire.
- Found in Book 2 of Kautilya's Arthashastra. (Denis Crispin Twitchett, Michael Loewe, John King Fairbank, The Ch'in and Han Empires 221 B.C.-A.D. 220.

- Francesco Sisci, «China's floating population a headache for census», The Straits Times, 22 September 2000.
- Fraser, S. E. (1964). Jullien's plan for comparative education 1816–1817. New York: Teachers College
- Fraser, S. E. (1965). Governmental policy and international education. New York: Wiley.
- Fraser, S. E., & Brickman, W. W. (1968). A history of international and comparative education: Nineteenth century
- From Rural Transformation to Global Integration: The Environmental and Social Impacts of China's Rise to Superpower. Carnegie Endowment for International Peace, 2010.
- Frontline: The Tank Man transcript. Frontline. PBS. 11 Apr. 2006.
- Giersch, Charles Patterson. Asian Borderlands: The Transformation of Qing China's Yunnan Frontier. Harvard University Press, 2006
- Global 500 2009 Financial Times.com. Retrieved on 12 August 2009.
- Global 500 CNN Money.com. Retrieved on 27 July 2008.
- Government of India (2007). India Yearbook 2007. Publications Division, Ministry of Information & Broadcasting.
- Grant, N. (1968). Soviet education (Rev. ed.). Harmondsworth: Penguin.
- Green, A. (1990). Education and state formation: The rise of education systems in England France and the
- Guha, Ramchandra (2007). India after Gandhi — The History of the World's Largest Democracy. 1st edition. Picador.

- Gwillim Law (2 April 2005). Provinces of China. Retrieved 15 April 2006.
- Harney, Alexandra (3 Feb. 2008). «Migrants are China's factories without smoke». CNN.
- Hart-Landsberg, Martin; and Burkett, Paul. «China and Socialism. Market Reforms and Class Struggle». Retrieved 30 October 2008.
- Heitzman, J.; R.L. Worden (1996). India: A Country Study. Library of Congress (Area Handbook Series)..
- Himalaya glaciers melting much faster. Msnbc.msn.com. 24 November 2008.
- In Face of Rural Unrest, China Rolls Out Reforms. The Washington Post. 28 January 2006.
- International Religious Freedom Report 2007 – China (includes Tibet, Hong Kong, and Macau). State.gov...
- Johnson, W. J. (translator and editor)(1998), written at Oxford and New York, The Sautikaparvan of the Mahabharata: The Massacre at Night (<http://www.oup.com/uk/catalogue/?ci=9780192823618>), Oxford University Press (Oxford World's Classics, <<http://www.oup.com/uk/catalogue/?ci=9780192823618>>
- Joseph Kahn, «Notoriety Now for Exiled Leader of Chinese Movement», The New York Times, 27 April 1999
- Jump up to: China Human Rights Fact Sheet (March 1995). Retrieved 16 April 2006.
- Jump up to: China's Progress in Human Rights July 2005, Accessed: 18 April 2008.

- Jump up to:People's Republic of China. International Monetary Fund. Apr. 2010.
- Kalidasa&W. J. Johnson (editor)(2001), written at Oxford and New York,The Recognition of Śakuntalā: A Play in Seven Acts (<http://www.oup.com/uk/catalogue/?ci=9780192839114>), Oxford University Press (Oxford World's Classics, <<http://www.oup.com/uk/catalogue/?ci=9780192839114>>
- Karanth, K. Shivarama (1997), Yakagāna ([[:Yakagāna|]]), (Forward by H. Y. Sharada Prasad). Abhinav Publications.
- Kim, T. (2001). Forming the academic profession in East Asia: A comparative analysis. New York and
- King, E. J. (1973). Other schools and ours: Comparative studies for today (4th edn.). London: Holt, Rinehart
- Kiple, Kenneth F.&Kriemhild Coneè Ornelas, eds.(2000), written at Cambridge,The Cambridge World History of Food ([[:The Cambridge World History of Food|]]), Cambridge University Press
- knowledge and the search for cultural identities. Frankfurt, New York: Campus Verlag.
- Kubek, Anthony (1963). How the Far East was lost: American policy and the creation of Communist China.
- Kulke, Hermann; Dietmar Rothermund (2004). A History of India. 4th edition. Routledge.
- Lal, Ananda(1998), written at Oxford and New York,Oxford Companion to Indian Theatre (<http://www.amazon.com/Oxford-Companion-Indian-Theatre/dp/0195644468/>), Oxford University Press, p. 600 <[٣٦٩](http://www.amazon.com/Oxford-Companion-</div><div data-bbox=)

Indian-Theatre/dp/0195644468/>

- Larsen, M. A. (2004). A comparative study of the socio-historical construction of the teacher in midVictorian
- Law of the People's Republic of China on the Standard Spoken and Written Chinese Language (Order of the President No.37)». Gov.cn. Apr. 2010.
- Levene, Mark. Genocide in the Age of the Nation-State. I.B.Tauris, 2005.
- London: Routledge.
- Loyd, Beth (12 Jan. 2007). «China Fears Lopsided Sex Ratio Could Spark Crisis By 2020, There Will Be 30 Million More Men than Women – Making it Hard for a Guy to Find a Bride». ABC News.
- Lt Colonel, USAF, Uckert, Merri B. (April 1995). China as an Economic and Military Superpower: A Dangerous Combination?. Maxwell Air Force Base, Alabama: Air War College, Air University.
- MacDonell, Arthur Anthony(2004),[[A History of Sanskrit Literature]] ([[::A History of Sanskrit Literature|]]), Kessinger Publishing.
- Macintosh, R. Scott. China's prosperity inspires rising spirituality (9 March 2006). Retrieved 15 April 2006.
- Majumdar, Boria&Kausik Bandyopadhyay(2006),A Social History Of Indian Football: Striving To Score ([[::A Social History Of Indian Football: Striving To Score|]]), Routledge,
- Martino, Martin, Novus Atlas Sinensis, Vienna 1655, Preface, p. 2.
- Mary-Anne Toy, Underground existence for Falun Gong faithful,

The Age, 26 July 2008.»The US State Department, US Congress, the United Nations and human rights groups such as Amnesty say persecution of Falun Gong practitioners in China is a continuing abuse of human rights.»

- Massey, Reginald(2006),India's Dances ([[India's Dances]]), Abhinav Publications.
- Media Control in China published 2004 by Human Rights in China, New York. Revised edition 2006 published by Liming Cultural Enterprises of Taiwan
- Metcalf, Barbara; Thomas R. Metcalf (2006). A Concise History of Modern India (Cambridge Concise Histories). Cambridge and New York: Cambridge University Press. xxxiii.
- Meyer, Kathryn; James H Wittebols, Terry Parssinen (2002). Webs of Smoke. Rowman & Littlefield.
- Ministry of Education, ROC. (In the 16th Year of the Republic of China [1927], the National Government established [Nanking] as the capital. At present, Taipei is the seat of the central government.)”
- Nanjing Road Shopping Mall Shanghai. AsiaRooms - TUI Travel PLC.
- Nation bucks trend of global poverty (11 July 2003). China Daily
- Neolithic Period in China. Timeline of Art History. Metropolitan Museum of Art. October 2004.
- New York: Routledge.
- Ng, Franklin (1998). The Taiwanese Americans. Greenwood Publishing Group.

- Ni, Ching-Ching (30 Dec. 2005). «LATimes.com». Articles.latimes.com. Apr. 2010.
- OECD: China to spend \$136 billion on R&D, BusinessWeek. Retrieved 3 December 2006.
- One Person in Every 1700 in China has at least 10 Million Yuan Hurun Report (14 April 2009). Retrieved on 4 March 2010.
- Origins of the Great Game. 2000. Athleticscholarships.net. Retrieved 23 April 2006.
- Oxford: Oxford University Press.
- Pak, Edwin; Wah Leung (2005). Essentials of Modern Chinese History. Research & Education Assoc.
- perspectives in comparative education. New York: Garland.
- Plafker, Ted, China's Long—but Uneven—March to Literacy International Herald Tribune
- Population by Sex, Rate of Population Increase, Surface Area and Density (PDF). Demographic Yearbook 2005. UN Statistics Division.
- Posey, C.A (1994). The Living Earth Book of Wind and Weather. Reader's Digest Association.
- Princeton University Press.
- Psacharopoulos, G. (1990). Comparative education: From theory to practice, or are you A/neo.* or B/*.ist? Comparative Education Review, 34, 369–380.
- Putting Democracy in China on Hold John Lee, The Center for Independent Studies. Retrieved 26 July 2008.
- Rajadhyaksha, Ashish & Paul Willems (editors) (1999), Encyclopedia

of Indian Cinema, 2nd revised edition (<http://www.ucpress.edu/books/bfi/pages/PROD0008.html>), University of California Press and British Film Institute, p. 652, <<http://www.ucpress.edu/books/bfi/pages/PROD0008.html>>

- Ramanujan, A. K.(1985), written at New York,Poems of Love and War: From the Eight Anthologies and the Ten Long Poems of Classical Tamil (<http://books.google.com/books?id=nlybE0HRvdQC&dq>), Columbia University Press, p. 329, <<http://books.google.com/books?id=nlybE0HRvdQC&dq>>
- reforms, 358–376. In Jones, P. (Guest Ed.). Comparative Education (Special Issue 34): Global governance,
- Reporters sans frontières – Annual Worldwide Press Freedom Index – 2005. Rsf.org. 30 Apr. 2009.
- Ringer, F. K. (1979). Education and society in modern Europe. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Rixiang Zhu, Zhisheng An, Richard Pott, Kenneth A. Hoffman (June 2003). «Magnetostatigraphic dating of early humans of in China» (PDF). Earth Science Reviews 61 (3361–191 :{4-.
- Rust, V. D. (1991). Postmodernism and its comparative education implications. Comparative Education Review, 35, 610–626.
- Shibata, M. (2005). Japan and Germany under the U.S. occupation: comparative analysis of post-war education reform. Lanham, MD; Oxford: Lexington Books.
- Smith, Joseph; and Davis, Simon. [2005] (2005). The A to Z of the Cold War. Issue 28 of Historical dictionaries of war, revolution, and civil unrest. Volume 8 of A to Z guides. Scarecrow Press publisher.

- social policy, and multilateral education, 43: 3.
- Spear, Percival (1990). A History of India 2. New Delhi and London: Penguin Books.
- Stein, Burton (2001). A History of India. New Delhi and Oxford: Oxford University Press. xiv, 432. ISBN 0195654463.
- Stein, Justin J (Spring 2003). Taking the Deliberative in China. Retrieved 16 April 2006.
- Super Rich have Craze for luxury goods China Daily (3 March 2010). Retrieved on 4 March 2010.
- Swartz, Spencer; Oster, Shai (July 19, 2010). «China Becomes World's Biggest Energy Consumer». Wall Street Journal..
- Thapar, Romila (1990). A History of India 1. New Delhi and London: Penguin Books.
- The Chinese people have stood up. UCLA Center for East Asian Studies. Retrieved 16 April 2006.
- The discovery of early pottery in China, by Zhang Chi, Department of Archaeology, Peking University, China
- The gathering sandstorm: Encroaching desert, missing water». The Independent. 9 November 2007.
- The Global Competitiveness Report 20092010- World Economic Forum. Retrieved on 24 September 2009.
- The People's Republic of China (7 September 2005). Foreign & Commonwealth Office
- Total Retail Sales of Consumer Goods (2007.12) National Bureau of Statistics of China (13 March 2008). Retrieved on 21 November 2008.

- Trocki, Carl A. (1999). Opium, empire and the global political economy: a study of the Asian opium trade, 1750-1950-. Routledge
- Tschang, Chi-Chu (4 Feb. 2009). «A Tough New Year for China's Migrant Workers». Business Week.
- U.S. Department of States – International Religious Freedom Report 2006: China (includes Tibet, Hong Kong, and Macau State. gov. Jul. 2009.
- U.S. Embassy Beijing Report «Environmental NGOs in China: Green is Good, But Don't Openly Oppose the Party. Retrieved 4 February 2007.
- U.S. Embassy Beijing Report «The Fading of Environmental Secrecy Retrieved 4 February 2007.
- Urban unemployment declines to 4% in China People's Daily Online (22 January 2008). Retrieved on 27 July 2008.
- USA. London: Macmillan. China, The American Heritage Dictionary of the English Language, Boston and New York, Houghton-Mifflin, 2000.
- Vilanilam, John V.(2005), Mass Communication in India: A Sociological Perspective ([[:Mass Communication in India: A Sociological Perspective|]]), Sage Publications, ISBN 0761933727
- Wade, Geoff, «The Polity of Yelang and the Origin of the Name «China»», Sino-Platonic Papers, No. 188, May 2009, p. 20.
- Wade, Mark. Shenzhou (6 January 2006). Retrieved 16 April 2006.
- Walton, Greg; International Centre for Human Rights and Democratic Development (2001). «Executive Summary». China's golden shield: Corporations and the development of surveillance

technology in the People's Republic of China. Rights & Democracy.

- Washington learns to treat China with care. CNNMoney.com. 29 July 2009.
- Will the Boat Sink the Water?: The Life of China's Peasants / Chen Guidi and Wu Chuntao (2006)
- Wolpert, Stanley (2003). A New History of India. Oxford and New York: Oxford University Press.
- World Economic Outlook Database International Monetary Fund (April 2008). Retrieved on 27 July 2008.
- Xu Jiatun, Cultural Revolution revisited in crackdown, Taipei Times, 8 September 1999.
- Yixiang. Lin (200901-04-). «China Responsible for 72 Percent of Executions Worldwide». The Epoch Time.
- Youngs, R. The European Union and the Promotion of Democracy. Oxford University Press, 2002.
- Zhou Qun, Lin Yanhua. Nov. 200514441/.html China's urbanization encounters «urban disease», Chinanews.cn, 11 November 2005. Retrieved 21 April 2005.

المصدر

- اليونسكو: الهند، تحديث أغسطس ٢٠٠٣ والتقارير السنوي ٥/٢٠٠٤ ووزارة تنمية الموارد البشرية، الهند (نظرة عامة).
- نيو سيلتر، أكتوبر-ديسمبر ٢٠٠٥، المعهد الدولي للتخطيط التربوي، اليونسكو، التعلم بدون تحمل أعباء، والمجلس الوطني للبحث والتدريب NCERT، ١٩٩٣، نسخة مُعاد طبعها عام ٢٠٠٤.
- التقرير السنوي ٥/٢٠٠٤ ووزارة تنمية الموارد البشرية، الهند (ملحقات).
- الإحصائيات التربوية المحددة عام ٢٠٠٢-٠٣، المؤقتة، وزارة تنمية الموارد البشرية، الهند.
- التقرير السنوي ٥/٢٠٠٤، وزارة تنمية الموارد البشرية، الهند.
- المرحلة الثانوية، وقسم المرحلة الثانوية والتعليم العالي، وزارة تنمية الموارد البشرية، الهند (وستجد المزيد من المعلومات على موقع القسم).